الدكتور الهذيلي يحيى



مُقاربة تاريخيّة لبعض المسائل اللّغويّة



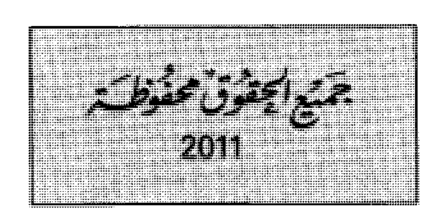
Title	: **DIGGING IN THE LANGUAGE** *A historical approach to some Arabic linguistic issues*
Classification:	Linguistic studies
Author	: Dr. Hedhili Yahia
Publisher	: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages	: 224
Size	: 17* 24
Year	: 2011
Printed in	: Lebanon
Edition	: 1st

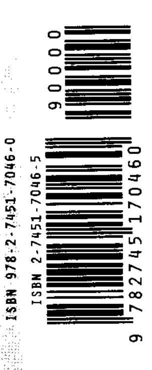
الكتاب	: **الحفر في اللغة** **مقاربة تاريخية لبعض المسائل اللغوية**
التصنيف	: دراسات لغوية
المؤلف	: د.الهذيلي يحيى
الناشر	: دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات	: 224
قياس الصفحات	: 24 *17
سنة الطباعة	: 2011
بلد الطباعة	: لبنــــان
الطبعة	: الأولى

الآراء والاجتهادات الواردة في هذا الكتاب

تعبّر عن رأي المؤلف وحده

ولا تُلزم الناشر بأي حال من الأحوال





تصدير

أتـــى الـــزّمانَ بـــنوه فـــي شـــبيبته

فـــسرّهم وأتيـــناه علـــى الهـــرم

(المتنبّي)



إهداء

إلى والدينا إكبارا لجهودهما في تنشئتنا تنشئة ليست تخلو من طموح ولزرعهما فينا الشّعور بالكرامة والمسؤوليّة، إلى زوجي الّتي أهدتني النّصر الوحيد على هذه الحياة البائسة، بناتي الأربع.

وإلى أبنائنا البيولوجيّين والرّوحيّين: بناتنا الأربع وكلّ من تتلمذ علينا من المجتهدين في المعاهد الثّانويّة أوالكلّيات حيث كانوا في البلاد التّونسيّة وغيرها وإلى أيّ جهة انتسبوا نهدي هذا العمل لصبرهم جميعا على تحصيل العلم وتقديرا لتجاوزهم واقع الرّداءة في زمن لم يعد فيه للعلم المكان الّذي يستحقّ، تعويضا معنويّا منّا للأوليات عن التّقصير في حقّهنّ وشكرا لفضل الآخرين على تحفيزنا على البحث والاجتهاد.



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

يتكوّن هذا العمل من أربعة بحوث في اللّغة كُتبت في أوقات متباعدة ومناسبات مختلفة، وهي بعض ما ساهمنا به في ندوات نظّمتها، بين سنة 2000 و2006، ثلاث كلّيات للآداب والعلوم الإنسانيّة بالبلاد التّونسيّة. هي كلّية سوسة وصفاقس والقيروان. وهذه البحوث ثلاثة منها في النّحو بالمعنى العامّ وواحد في المعجم.

وقد كنّا في أوّل الأمر أردنا أن نسم هذا العمل بـ"مقاربة تاريخيّة لبعض المسائل اللّغويّة" ولكنّ بعض المتمرّسين بالنّشر من إخواننا المغاربة، وهو الأستاذ محمّد وقيدي، نصحنا بمراعاة متطلّبات السّوق بالبحث عن عنوان مغر يشدّ الانتباه تيسيرا للنّشر. فعدلنا عن العنوان الأصلي إلى" الحفر في اللّغة " وجعلناه فرعا عليه. ذلك أنّ هذه البحوث، وإن هي تنوّعت موضوعا واختصاصا جزئيّا، فإنّ الجامع بينها فضلا عن المادّة هو الحفر في اللّغة أصواتا وصرفا ومعجما ولغة واصطلاحا ومفهوما وأداة مقاربة.

فأمّا البحث الأوّل، وقد كنّا قدّمناه في النّدوة العلميّة الّتي نظّمتها كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان حول سيميائيّات الصّحراء في الأيّام الثّلاثة الأولى من شهر مارس 2000، فحفر في صلة اللّغة العربيّة بالمحيط الّذي نشأت فيه وإبراز لامتداد الماضي في الحاضر. فقد جعلنا الصّحراء فضاءين: فضاء مكانيّا وآخرَ ثقافيّا. الأوّل قريب منّا مؤثّر في اقتصاد معظم البلاد العربيّة والثّاني قد يبدو على غير هذه الحال للوهلة الأولى، غير مؤثّر في حياة بعضها إلاّ أنّ الماضي في الحقيقة متّصل فينا، فاعل بشكل أو بآخر دون وعي منّا غالبا.

وقد اقتصرنا في عملنا هذا على بيان أثر الصّحراء في الجانب اللّغوي، في نشأة العلوم المتّصلة باللّغة، ولو كان غير مباشر، وفي تدوين اللّغة وفي المعجم جمعا وتأليفا وحقولا دلاليّة وعبارات مسكوكة وأمثالا. وقسّمناه قسمين متفاوتين.

- الأوّل جعلناه لبيان أثرها في العلوم المتّصلة باللّغة.
- والثّاني، وهو الأهمّ، لتجلّياتها في اللّغة أداة تعبير.

لقد رأينا أنّ اهتمام العرب بفنون القول بعد الإسلام كان اتّصالا للحياة العقليّة في الجاهليّة وتكريسا. فقد كانت تنحصر في الشّعر والأمثال والقصص. فكان العرب، وهم سكّان الصّحراء، يحتفون بدوا وحضرا بالشّعر خاصّة احتفاء. فقد روّجوا له ووظّفوه في خدمة القبيلة رفعا لشأنها أو درءا عنها، وأقاموا المجالس والأسواق لإنشاده. وكان احتفاؤهم بالقول سببا مباشرا محدّدا لنوع معجزة الرّسول. وكان من نتائج نزول هذا النّصّ أن اتّصل هذا الاحتفاء وتكرّس بأشكال شتّى للتّمكّن من فهم القرآن والحفاظ على اللّسان العربي صونا لهذا الكتاب المقدّس من تسرّب اللّحن.

وكان من أثر ذلك أن شغل جمع اللّغة وتقعيد النّحو العلماء وظهر أثر الصّحراء فيهما أكثر جلاء منه في غيرهما. فمادّة المعاجم وشواهد النّحاة استُمدّت من لغة الأعراب. فإذا كان قد حدث اختلاف بين اللّغويّين ففي التّوسّع في الأخذ عن بعض القبائل أو عدمه. ولكنّ علماء اللّغة متّفقون من حيث المبدإ على أن لا يُؤخذ عن القبائل الواقعة على التّخوم لمجاورتها لأمم الفرس والرّوم والحبشة. فكانت البداوة شرطا للفصاحة عندهم.

ولقد كان لذلك المنوال أثره في أوّل التّآليف اللّغويّة في المعجم العربي. فكانت الرّسائل، وهي باكورة التّأليف في هذا الباب ونواته، شديدة الاتّصال بالحياة في الصّحراء. اهتمّ اللّغويّون في بعضها بما اشتهر من العرب في السّلم والحرب. وذكروا في آخر اختلاف لهجاتهم ونوادرهم ومعارفهم المتّصلة بالحيوان عاقلا أو غير عاقل أهليّا كان كالدّوابّ والمواشي ووحشيّا وطيرا. فاحتفوا من الدّوابّ

بالخيل انسجاما مع احتفاء عرب الجاهليّة بها باعتبارها آلة حرب فصنّفوا فيها. وعنوا من المواشي بالإبل والشّاء. وكذا فعلوا بوحش الصّحراء وطيرها. وتناولت مواضيع رسائلهم المياه وما يتّصل بها. ولم تهمل هذه الرّسائل أخلاقهم وخصالهم.

فاللّغويّون الأوائل اهتمّوا في أولى رسائلهم بمظاهر الحياة في الصّحراء الطّبيعيّة منها نباتا وحيوانا وأنواء والبشريّة قبائل وعلاقات. وكان لهذا الاهتمام أثره في تضخّم المعجم العربي وفي غلبة الطّابع البدوي عليه. وكذا الأمر في كتب فقه اللّغة.

لقد تأثّرت كتب اللّغة بمقاييس اللّغويّين في الجمع وبالرّسائل. فكان حضور الصّحراء فيها ببعديها المكاني والزّماني قويّا وبشكلين ضمنيّ وصريح.

وقد استدللنا على ذلك ببعض الوحدات المعجميّة والحقول الدّلاليّة والعبارات المسكوكة وبالمشترك والأمثال وببعض المصطلحات.

لقد أثّر الوسط الطّبيعيّ في لغة العرب قديما ولا يزال. يظهر ذلك في الألفاظ الدّالّة على المكان والنّبات والحيوان والمناخ وفي ما يتّصل منها بطبيعة المجتمع والبنية الاجتماعيّة. وفي بعض مصطلحات علم العروض أثر لنمط الحياة البدويّة.

خلاصة القول أنّنا حاولنا في هذا البحث أن نبيّن أنّ الصّحراء فضاء ثقافيّ أثّر ولا يزال في حياة العرب ولغتهم بصفة خاصّة. فآثارها لا تزال اليوم فينا تفكيرا ولغة وسلوكا، وَعَيْنا ذلك أو لم نعه.

لقد تأثّرت اللّغة العربيّة بالغا بهذا الوسط الّذي نشأت فيه مرّتين. الأولى في طورالنّشأة، فعكست هذا الوسط، والثّانية في طور الجمع. لذلك غلب على المعجم العربيّ طابع البداوة. فجاء غنيّا بالوحدات المعجميّة المتّصلة بالصّحراء فضاء وحيوانا ونباتا وبنية اجتماعيّة وعقائد، إذ ليست اللّغة مجرّد أداة تواصل بل هي فضلا عن ذلك ذاكرة النّاطقين بها.

وليس من اليسير أن يهتدي الباحث إلى كلّ ذلك ما لم يحفر في طبقاتها. وبدونه ليس يمكنه فهم المشترك كاستعمالهم ألفاظا كثيرة للتّعبير عن الزّواحف

والدّواهي في آن وأخرى لنوع منها وللشّيطان وكاستعمالهم المال للإبل وفعلَ السَّوْق للصّداق استعمالا حقيقيّا وليس مجازيّا كما قد يُتَوهّم. وليس يستطيع بدونه أن يعرف سبب استعمال العرب الماء وما يتّصل به في الدّعاء بالخير وفي التّرحّم على الأموات والتّعبير عن راحة النّفس وما يشعر به المرء من سعادة على غير ما هي الحال عليه في البلاد الباردة الّتي لم تستعمل هذه اللّغة. إنّ اللّغة كالأرض الّتي تعاقبت عليها حضارات شتّى ليست تبوح بكنوزها بدون الحفر في طبقاتها، وهي، كالشّجرة الّتي تنمو لكنّها تُبقي حفر السّنين في جذعها، وتحتفظ بذاكرة التّاريخ في بنيتها.

أمّا البحث الثّاني فهو الآخر مداخلة ساهمنا بها في النّدوة العلميّة الّتي نظّمتها نفس الكلّية حول التّأسيس في اللّغة والآداب والحضارة في شهر أفريل سنة 1999 م، وقد نشرت في العدد السّادس من موارد، مجلّة كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة سنة 2001 م. وهي في الحقيقة خلاصة لعمل كلّفنا به فريق بحث تونسيّ فرنسيّ أُسّس لدراسة المصطلح والمفهوم في النّحو العربيّ، بين سنة1997 و1999 كان يرأسه من الجانب التّونسيّ الأستاذ عزّ الدّين المجدوب ومن الجانب الفرنسي الأستاذ حسن حمزة. وقد تمثّل دورنا في دراسة مفهوم المفعول في الكتاب لسيبويه (ت 180 هـ).

وفي هذا البحث حاولنا أن نبيّن اختلاف مفهوم مصطلح المفعول مسرّحا أو مقيّدا في الكتاب عمّا آل إليه في النّحو المدرسيّ بعد ذلك تأكيدا على نسبيّة المفاهيم في مجتمع يرى الوحدة في كلّ شيء وحيث لا يكون إلاّ الاختلاف من ناحية رغبة في تجاوز مسلّمات عند جمهور المتعلّمين، هي عندهم معارف يقينيّة لا يرقى الشكّ إليها، والحقيقة غير ذلك، وإبرازا لتطوّر المفاهيم من ناحية أخرى حتّى تتسنّى للباحث النّاشئ قراءة النّصوص القديمة والحديثة قراءة واعية ليس فيها إسقاط لمسلّمات يعتقد خطأ صحّتها ويدركَ أنّ استعمال القدامى والمحدثين نفس المصطلح قد يُخفي اختلافا يجب التّنبّه إليه إذ ليس يعني ذلك دائما أنّ المفهوم عندهم واحد وسعيا إلى إفادة الباحثين من التّراث في توليد المصطلحات بالنّسج

على منوالهم وللتّدليل كذلك على أنّ المفاهيم العلميّة والمصطلحات تنشأ تدريجيّا لسدّ حاجة علم ما إلى التّعبير. وتاريخ النّحو العربي شاهد على ذلك. ففي الكتاب، وهو أوّل تأليف في النّحو مكتمل وخلاصة المرحلة الأولى من تاريخ التّأليف فيه، أدلّة على ذلك. ففيه جهد واضح في محاولة وصف الظّواهر اللّغويّة ومعاناة في التّعبير عن المفاهيم الوصفيّة وفيه إشارة ضمنيّة إلى بدء الخلاف في وظيفة المكوّن الدّالّ على المكان(البيت أو الشّام) الّذي يتعدّى إليه فعلا الحركة دخل وذهب بحرف الجرّ في أصل التّركيب في نحو:

. دخلت البيت

. وذهبت الشّام

وما يعني ذلك من اختلاف في مفهوم المفعول به توسّعا فيه أو تضييقا نتيجة لاختلاف مفهوم التّعدّي واللّزوم عند النّحاة لسنا نجد له أثرا في كتب النّحو المدرسي بعد ذلك. إنّ مفهوم المفعول في النّحو المدرسي من المسلّمات. وفيه يُستعمل على ضربين جمعا حينا ومفردا مخصّصا أو غير مخصّص آخر.

فباستعماله بصيغة الجمع يُعنى به في النّحو البصري والنّحو المدرسي عناصر خمسة هي المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه.

ويكون المفعول مقيّدا فتختلف وظيفته بحسب نوع المخصّص نعتا كان أو مركّبا بالجرّ أو مركّبا إضافيّا وبحسب حرف الجرّ في الحالة الثّانية.

لكنّ هذا التّقسيم المتأخّر المتعارف عليه لا يتطابق ومفهوم المفعول في الكتاب لذلك رأينا أن نتناول هذه المسألة بالتّحليل.

لقد تردّد مصطلح المفعول بكثرة في الجزءين الأوّلين من الكتاب، وقد غلب استعمال المفعول فيهما مطلقا غير مقيّد بحرف أو بغيره إلاّ نادرا، وخُصّص بالمركّب بالجرّ الّذي يكون رأسه الباء أو في أو بالمركّب الإضافي معه في أبواب مختلفة تتّصل بالمفاعيل وأشباه المفاعيل.

غير أنّ وروده على تلك الحال ملبس لا يعني أنّه يتمحّض للدّلالة على معنى بعينه حين يكون مطلقا غير مخصّص ولآخر يختلف بحسب المخصّص إذا كان مقيّدا كما هي الحال في النّحو المدرسي. ذلك أنّ مفهوم المفعول غير المقيّد قد يكون بمعنى المقيّد بالمركّب بالجرّ به عنده. ومفهوم المقيّد بالجرّ به أو فيه قد لا يدلّ على ما هو معروف لاحقا في اصطلاح النّحويّين. فالمسألة في الكتاب إشكاليّة ومفهوم المفعول فيه ليس يخلو من لَبس. والمحدّد في معرفته هو السّياق الّذي يرد فيه أو الأمثلة عليه ما دام التّعريف بالحدّ قد انعدم فيه.

بل قد استعمل سيبويه مصطلح المفعول في الحديث عن حال النّسبة وتمييز النّسبة وخبر كان وأخواتها، وهي بعض ما يُعرف في التّراث النّحوي بأشباه المفاعيل. وقلّما استعمله في تناوله المفعول المطلق إذ استعاض عنه بمصطلح المصدر، ولم يستعمله البتّة في حديثه عن المفعول فيه ظرف الزّمان أو المكان رغم كثرة المواطن الّتي تناول فيها المؤلّف هذا العنصر أو ذكره فيها. فقد استعاض عنه بالظّرف أو الزّمان حينا والمكان آخر.

فمفهوم سيبويه للمفعول شديد الاتّساع يتجاوز المفاعيل إلى بعض ما اصطُلح عليه في التّراث النّحوي بأشباه المفاعيل فضلة كانت أو عناصر أوّليّة. وقد اقتصر استعماله لهذا المصطلح في المفاعيل على أربعة منها فحسب.

وأمّا البحث الثّالث فهو في الأصل مداخلتان منفصلتان. الأولى لمظاهر من أثر الزّمن في المستوى الصّوتي قد كنّا شاركنا بها في النّدوة العلميّة "الزّمن في الثّقافة العربيّة" الّتي نظّمتها كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس في أواخر النّصف الأوّل من شهر فيفري سنة 2002. والثّانية في مظاهره في بعض الأبنية الصّرفيّة، وقد كنّا ساهمنا بها في النّدوة العلميّة الّتي عقدتها كلّية القيروان حول "النّصّ والتّاريخ" في الأسبوع الأوّل من شهر مارس من نفس السّنة.

وقد رأينا أن نجمعهما في عمل واحد لأنّهما يمثّلان عندنا نواة مشروع نعمل على إنجازه من ناحية ولتجنّب التّكرار في تعليل اختيار الموضوع والهدف

الّذي نروم الوصول إليه من ذلك. وإذا كنّا اقتصرنا في بيان أثر الزّمن على بعض مظاهر المحافظة دون مظاهر التّطوّر في المداخلتين فمراعاة للمناسبة وأخذا في الاعتبار الوقت المخصّص لكلّ مداخلة. غير أنّنا سنوفي المسألة لاحقا حقّها من الدّرس في عمل لا يزال قيد الإنجاز.

وقد قسّمنا هذا البحث إلى مقدّمة وقسمين. فأمّا المقدّمة فجعلناها لبعض المسائل المنهجيّة الّتي تطرحها مقاربة اللّغة تاريخيّا تبريرا للدّراسة الزّمنيّة من ناحية وتحديدا لنوع الزّمن الّذي نروم تناوله، وهو الزّمن التّاريخي دون سواه. وأمّا أوّل القسمين فلتجلّيات هذا الضّرب من الزّمن فيها وما يثيره من إشكال التّمييز بين مظهريه المحافظة والتّطوّر وما يترتّب عنه من صعوبة التّمييز بين مستويات الظّاهرة اللّغويّة كما يظهر من التّحليل لاحقا. فإذا كان التّمييز بين مظهريه المتناقضين ظاهرا يبدو نظريّا ومنطقيّا بديهيّا وبسيطا فإنّه على المستوى الإجرائي ليس كذلك دائما إذ هو أحيانا من الصّعوبة بمكان. فالاختلاف الصّوتي أو الصّرفي بين وحدتين من نفس الجذر بنفس المعنى في الفصحى نفسها أو بين الفصحى والعامّيّة قد يبدو تطوّرا لغير الباحث الممحّص، وهو خطأ لم يسلم منه بعض العلماء قديما، ولكنّ تدقيق النّظر في المسألة يجعل الباحث يهتدي إلى أنّه إيغال في المحافظة وليس تطوّرا، وما قد يبدو لأوّل وهلة ظاهرة صوتيّة أو صرفيّة واحدة هو في الحقيقة ظواهر متعدّدة ومستويات لغويّة شتّى، بعضها صوتيّ أو صرفيّ وبعضها معجميّ.

وقد استدللنا على ذلك في المستوى الصّوتي بثلاثة أنواع من الأمثلة. وهي تباعا الأصوات المستحسنة واختلاف القدامى والمحدثين في وصف أصوات أربعة هي الطّاء والضّاد والجيم والقاف وبعض مظاهر النّطق الشّائعة في بعض البلاد العربيّة. وبمثل عددها استدللنا في المستوى الصّرفيّ، وهي تباعا ما اصطُلح عليه قديما بالتّلتلة والتّطابق بين الفعل الماضي والمضارع في كسر العين وتصريف الفعل المضاعف في الماضي في اللّهجات العامّيّة.

وأمّا ثانيهما فاقتصرنا فيه على إبراز مظاهر من المحافظة في المستويين

الصّوتيّ والصّرفيّ. ولم نتطرّق إلى مسألة التّطوّر في هذا العمل لأنّ المناسبة الّتي كُتب فيها لا تسمح بذلك. فقد كان كلاّ منهما مُعَدّا لندوة علميّة، وقد تقدّم التّنبيه إلى ذلك. ولكنّنا حتما سنعود إليه لاحقا.

وقد اجتزأنا في إبراز مظاهر المحافظة في المستوى الصّوتي بمسألتين شقّقنا الحديث فيهما. أولاهما الخصائص النّطقيّة القديمة. وقد اكتفينا في ذلك بأمثلة ثلاثة: هي ما يُصطلح عليه باللّغات المذمومة والمستهجنة مثل العنعنة والكشكشة والفحفحة وغيرها وما يُعرف بالحروف المستهجنة والحروف المستحسنة. والثّانية بعض الظّواهر الصّوتيّة التّعامليّة.

واقتصرنا في إبراز مظاهر المحافظة في المستوى الصّرفي على صيغ الفعل فأوردنا على سبيل المثال ثلاثة شواهد من الفعل الماضي تتمثّل في ورود ثنائيّات من الأفعال من نفس الجذر تكون بنفس المعنى مع اختلاف في أوزانها كأن تكون مثلا:

- على فَعَل وفعل
- وفعَل وأفعل
- وفعل وفاعل

وخمسة من المضارع المرفوع وواحدا من المجزوم. فأمّا الخمسة الأولى فهي أوّلا الاختلاف في عين الفعل الثّلاثيّ المجرّد في المضارع نتيجة اختلاف اللّغات في عينها ماضيا، ثانيا جواز أكثر من وجه في حركة عين بعض الأفعال، ثالثا ورود بعض الأفعال على غير القاعدة الّتي قرّرها النّحاة، رابعا ورود أفعال كثيرة من الأجوف أو النّاقص تكون واويّة ويائيّة في آن، وخامسا وجود أفعال من النّاقص اليائي يجوز في عينها في المضارع الفتح والكسر.

وأمّا المثال من المضارع المجزوم فهو تصريف المضاعف مع ضميري المتكلّم وضمير المخاطب المفرد المذكّر وضميري الغائب المفرد مذكّرا ومؤنّثا بوجهين الإدغام والفكّ.

وقد اجتزأنا في إبراز مظاهر المحافظة في الأمر بمثالين: الأوّل تصريف الفعل المضاعف بالفكّ والإدغام نتيجة لما تقدّم من اختلاف لغتي تميم والحجاز في ذلك. والثّاني تصريف سأل بتحقيق الهمز على القياس وتخفيفه على السّماع تأثّرا باللّهجتين.

وقد انتهينا من هذا البحث إلى أنّ المقاربة الآنيّة غير كافية لكونها ليست تستطيع تفسير بعض الحالات الغريبة في اللّغة صوتيّة كانت أو صرفيّة ولجعلها الباحث يرى في الظّواهر اللّغويّة المختلفة وحدة تأثّرا بالظّاهر، والحقيقة غير ذلك، ولأنّها أيضا تجعله يتوهّم وجود قطيعة بين الفصحى والعامّيات إذ يبدو تطوّر اللّهجات مستقلاّ عن الفصحى ولغاتها. فيرى التّطوّر حيث يكون الإيغال في المحافظة.

ولكنّ المقاربة الزّمنيّة تمكّنه من رؤية الأمور على الحقيقة ومن وضعها مواضعها ومن تدارك أخطاء وقع فيها اللّغويّون القدامى.

أمّا البحث الأخير فمداخلة ساهمنا بها في ندوة وحدة " اتّصال العلوم وانفصالها " بكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة باعتبارنا عضوا فيها. وهو يتنزّل في إطار البحث عن مظاهر التّقاطع بين النّحو واللّسانيّات والتّأصيل لبعض المفاهيم.

وقد قسّمناه قسمين متفاوتين حجما وأهمّية. فأمّا الأوّل فخصصناه بنشأة السّمات مفهوما ومصطلحا في اللّسانيّات وبتطوّرها. وأمّا الثّاني فجعلناه لمظاهر وجودها مفهوما في التّراث النّحوي العربي.

وقد بيّنّا فيه أنّ السّمات تبدو مبحثا مستحدثا مفهوما ومصطلحا، والحقّ أنّ الأمر على غير ذلك.

ما من ريب، عند الباحثين، أنّها إحدى إضافات اللّسانيّات في الدّراسات اللّغويّة ظهرت أوّل الأمر في الصّوتميّة مع حلقة براغ وفي غيرها من المدارس الغربيّة والأمريكيّة بُعيد ذلك ثمّ انتقلت منها إلى المعجم فإلى دراسة الظّاهرة

التّركيبيّة مع المدرسة التّوليديّة.

فقد استُعمل مصطلح السّمات في علم الأصوات الوظيفي للتّعبير عن الوحدات التّمييزيّة الدّنيا "الصّواتم" الّتي تميّز بين العناصر الصّوتيّة الّتي تنهض بدور في الدّلالة وتلك الّتي لا قيمة لها فيها، وهو أمر كان قد تنبّه إليه النّحاة منذ العصور الموغلة في القدم. ولكنّ فضل الصّوتميّين يتمثّل في اعتبار الصّوتم وحدة قابلة للتّجزئة، فهو مجموعة من السّمات. ثمّ كان التّحليل السّيمي، فنُقل التّحليل إلى سمات من الوحدات الصّوتيّة الدّنيا إلى الوحدات الدّلاليّة، أي من المستوى الصّوتمي إلى المعجمي. واستُعيض فيه عن السّمات التّمييزيّة أو المفيدة بالسّمات الدّلاليّة. فصارت اللّفاظم تُعرّف بمتوالية من السّمات قياسا على الصّواتم.

واستفاد النّحو التّوليدي من الصّوتميّة والتّحليل السّيمي وممّا تقدّمه من الأنحاء والمدارس اللّسانيّة، فوظّف مكتسباتها وتجاوز ما فيها من قصور وسعى إلى أن يعلّل علميّا لامقبوليّة جمل من نحو:

* طار الفيل

بعد أن كان النّحاة قديما يقتصرون في تقرير ذلك على مجرّد الحَدْس. فأقحم المعجم في نظام القواعد لتوليد الجمل النّحويّة بنيويّا ودلاليّا.

تبدو السّمات إذن مبحثا لسانيّا بحتا رأى النّور في الصّوتميّة ثمّ انتقل منها إلى التّحليل السّيمي فالتّركيبي مع التّوليديّين. وقد احتفى بها هؤلاء فشقّقوا الحديث فيها. فقسّموها ضربين: تركيبيّة ودلاليّة. وجعلوا الأولى ذاتيّة وانتقائيّة.

إلاّ أنّ عناية اللّسانيّات البنيويّة والتّوليديّة بالسّمات تنظيرا أو إجراء في مستويات شتّى من الظّاهرة اللّغويّة ليس يعني أنّ مفهوم السّمات غير موجود في الأنحاء القديمة، وإن انعدم المصطلح الدّالّ عليه فيها. فالحقّ أنّ هذا المبحث كان موجودا فيها قبل ذلك وخاصّة في النّحو العربي. فليس من شكّ، عندنا، أنّ مفهوم السّمات قديم، وإن كان المصطلح حديث عهد بالوجود.

ففي التّراث اللّغوي إشارات متفرّقة إلى السّمات، بعضها مشتركة بينها

وبعضها وقْف على بعضها. فالسّمات المشتركة موجودة في المستويين الصّوتي والتّركيبي على السّواء. فتقسيم الأصوات اللّغويّة بحسب مخارجها ودرجة انفتاحها وشدّتها قاسم مشترك بين النّحوين الهندي والعربي مثلا. وكذلك حال السّمات التّركيبيّة في النّحو العربي والأنحاء الهنديّة الأوروبيّة. فليس الحديث عن خصائص الأفعال التّوزيعيّة فيها إلاّ حديثا ضمنيّا عن بعض سماتها التّركيبيّة. فلا ريب، عندنا، أنّ تقسيم النّحاة الأفعال إلى ضربين لازمة ومتعدّية وتقسيم الثّانية بالرّجوع إلى طريقة تجاوزها فواعلها وعناية النّحاة العرب منهم بتقسيم الضّرب الثّاني بحسب عدد المفاعيل الّتي يستوجبها تندرج في هذا التّصوّر.

لقد تناولت هذه الأنحاء السّمات الذّاتيّة والانتقائيّة للأفعال، وإن بدرجات متفاوتة. وكان النّحو العربي قد توسّع في الأولى في الأعمّ الأغلب، وإن هو لم يهمل التّطرّق إلى الثّانية في مواضع معيّنة.

فأمّا في الأولى فكان تشقيق الحديث في بنى غير إشكاليّة بتقسيمهم الأفعال إلى لازمة ومتعدّية وتقسيم المتعدّية بحسب عدد المفاعيل الّتي تقتضيها وفي أخرى إشكاليّة ببنائها الصّرفي مثل اختلاف عدد المحلاّت الّتي تستوجبها الأفعال الّتي ترد على وزني أفعل واستفعل أو بدلالتها مثل اختلاف توزيع أفعال الإدراك بحسب نوعه حسّيّا كان أو ذهنيّا وفي ثالثة خلافيّة يكون رأسها أحد فعلي الحركة دخل أو ذهب أو فعل الإدراك الحسّي سمع المتعلّق به مفعول ليس من حقل الأصوات.

وأمّا الثّانية فقد اقتصر النّحاة فيها على حالات قليلة غير خلافيّة منها كيفيّة ورود فاعل عسى أو أوشك إذا كانا بمعنى قرُب، وخبرهما إذا كانا بمعنى قارب وكيفيّة ورود مفعول فعل حكاية القول.

وليس يخلو التّراث النّحوي العربي من حديث ضمني عن السّمات الدّلاليّة ذاتيّة كانت أو انتقائيّة، وإن كان الاهتمام بالثّانية أشدّ.

فأمثلة الأولى قليلة منها المطابقة في الجنس. فقد خرّج النّحويّون أمثلة شاذّة ليس يرقى الشّكّ إلى فصاحتها لكونها أُثرت عن العرب أو لأنّها من آي

القرآن قد انعدم فيها التّطابق الظّاهر بين الفعل والفاعل في التّذكير والتّأنيث باللّجوء إلى التّأويل بالحمل على المعنى أو القول بتعدّد اللّغات.

ولكنّ أمثلة الثّانية كثيرة متنوّعة. إنّ مفهوم السّمات موجود عندهم في البلاغة والنّحو. وقد ورد في الثّاني في بنى إشكاليّة وأخرى غير إشكاليّة في مواطن متفرّقة ومباحث شتّى نجتزئ منها ببعض النّماذج.

فالباحث يجده عندهم في تراكيب لا خلاف في لامقبوليّتها لانعدام التّطابق فيها بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات الفاعل أو المفعول الذّاتيّة. فأمّا الأولى فنحو:

* تكلّم الحجر

فالفعل تكلّم يستوجب فاعلا سمته [+إنسان]. ولكنّ هذا الشّرط لم يتوفّر في هذا المثال. فسمة الفاعل فيه[- إنسان]. ولذلك اعتبرت الجملة غير مقبولة.

وأمّا الثّانية فنحو:

* أبصرت الحديث

* وحملت الجبل

فهاتان الجملتان غير مقبولتين لخرقهما قاعدة التّطابق بين سمة الفعل وسمة المفعول. فأبصر يستوجب مفعولا سمته [- مجرّد] وسمة الحديث [+مجرّد]، وحمل فعل سمته [+حركة]. لذا فهو يحتاج إلى مفعول له نفس السّمة، وهو ما لم يتوفّر في الجبل. لذلك عدّ سيبويه هذا الكلام من" المستقيم الكذب"(انظر الكتاب ج1 ص 26).

وقد نجده أيضا في بنى ليست خلافيّة قلّما تنبّه المستعمل العادي لخرقها هذه القاعدة من نحو:

. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾

. وذكرت زيدا

فالفعل خاف يقتضي مفعولا لا يكون ذاتا كما هي الحال في الآية بل يكون

أمرا مجرّدا. وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى الفعل ذكر. لذلك عمد النّحاة إلى تقدير محذوف ليتلاءم مثل هذا التّركيب مع القاعدة. غير أنّ اللّغويّين العرب كثيرا ما يعتمدون في تقرير لامقبوليّة بعض التّراكيب على مجرّد الحدس دون تعليل أو تحليل.

ولم يقتصر تعرّض النّحويّين للسّمات على مسألة المطابقة بل تجاوزها بعض المتأخّرين إلى التّرتيب. فالنّحاة المتأخّرون أوجبوا في بنى ملبسة يصعب تمييز الفاعل فيها عن المفعول لانعدام القرائن الدّالّة على أحدهما من نحو:

. ضرب عيسى موسى

التزام الرّتبة الأصليّة مع قوّة العامل درءا للّبس. ولكنّهم أجازوا تقديم المفعول إذا توفّرت قرينة. والقرائن أنواع منها السّمات الدّلاليّة. فأنت تقول:

. أكل عيسى الكُمّثرى

على أصل التّرتيب كما يمكنك القول:

. أكل الكُمّثرى عيسى

على تقديم المفعول على الفاعل لوجود قرينة دلاليّة على الفاعل. فعيسى يصحّ منه الأكل على عكس الكُمّثرى. فهو الفاعل، والتّركيب غير ملبس على غير ما هي الحال عليه في المثال الأوّل، إذ يصحّ الضّرب من موسى وعيسى على السّواء ولا وجود لقرائن أخرى تسمح بالتّمييز الوظيفي بينهما.

وهذا ابن هشام يسوّغ الابتداء بالنّكرة في نحو:

. بقرة تكلّمت

. وشجرة سجدت

مخالفا قاعدة تأخير المبتدإ النّكرة معلّلا ذلك بكونه من خوارق العادة. فيعتبر عدم التّطابق في السّمات مبرّرا للتّقديم. فخرق قاعدة المطابقة في السّمات عنده يبرّر خرق قاعدة الرّتبة.

وهكذا نكون بهذا العمل قد أصّلنا لبعض السّمات في التّراث النّحوي وبيّنّا

كونها موجودة مفهوما فيه في المستويين الصّوتي والتّركيبي، وإن انعدم المصطلح الدّالّ عليها. وقد ألححنا على المستوى الثّاني لأنّه موضع تجلّياتها. فالسّمات التّركيبيّة بضربيها الذّاتي والانتقائي قاسم مشترك بين اللّسانيّات والأنحاء القديمة، ومنها النّحو العربي.

وإذا كان النّحو التّوليدي قد أقحم المعجم في نظام قواعده وأولاه أهمّية خاصّة بجعله ضمن المكوّن الأساس أو الدّلالي بعد ذلك، فاستفاد منه بشكل منهجي وتمكّن بواسطته من التّنبّؤ بسمات الفاعل والمفعول الدّلاليّة،إذ ليست القيود الانتقائيّة الّتي وضعها تشومسكي عليهما في حقيقة الأمر إلاّ شروطا معجميّة للتّعالق بين الفعل وهذين المكوّنين تسمح بتوليد الجمل المقبولة دون غيرها وتفسّر لامقبوليّة أخرى بدل اعتماد النّحوي حَدْسه في ذلك كما كان الأمر في ما مضى، فلسنا نعدم إشارات إلى دور المعجم في التّركيب في التّراث النّحوي العربي، وإن عدمنا التّنظير لهذه المسألة فيه.

وقد وجدنا أيضا تقاطعا بين النّحو العربي واللّسانيّات التّوليديّة في السّمات. فهذه الإضافة الّتي يُعتقد أنّها إحدى ميزات النّحو التّوليدي ليس يخلو منها التّراث النّحوي العربي في الحقيقة. فهي مبثوثة في مباحث شتّى صرفيّة وتركيبيّة في كتب أُلّفت في مراحل مختلفة من تاريخ التّأليف النّحوي، وإن بدت العناية بها أشدّ عند النّحاة المتأخّرين دون سواهم. وهو ما جعلنا نتساءل إن كان هذا التّقاطع مجرّد صدفة أو كان نتيجة لتأثّر تشومسكي بالتّراث النّحوي العربي.

هذه مجموعة من البحوث قرأناها على عجل في ندوات مختلفة زمانا ومكانا على بعض الباحثين لعلّهم أن يُفيدوا منها ونحن نعرضها على القارئ مكتوبة كاملة علّه يجد فيها بعض ما يبحث عنه أو يفيده. وقد راجعنا أصولها، فحقّقنا بعض ما فيها من استشهادات وأصلحنا ما تنبّهنا إليه من أخطاء تسرّبت إليها ودقّقنا بعض الفقرات فيها. ونرجو أن نكون قد وفّقنا في ما فعلنا.

ونحن نشكر كلّ من ساهم في تحفيزنا على التّفكير في هذه المسائل بإقامتهم النّدوات ومن كان استمع إليها ومن راجعها أو بذل جهدا في نشرها. ونخصّ بالذّكر الأساتذة محمّد صلاح الدّين الشّريف والأزهر الزّنّاد من تونس ومحمّد وقيدي من المغرب.



تجلّيات الصّحراء في اللّغة

المقدّمة

لا شكّ أنّ الصّحراء من حيث هي فضاء مكاني قريبة منّا إذ ندر أن خلت بلاد عربيّة من أحد حالين: أن تقع فيها أو تنفتح عليها. فتكون الصّحراء امتدادا لها.

وهي إلى ذلك مؤثّرة في اقتصاد بعضها. فالثّروة البتروليّة مثلا تقع بنسبة كبيرة فيها. ولكنّ الصّحراء فضاء ثقافيّا أو رمزا للأصل تبدو اليوم بعيدة عن معظمنا. لذلك بدا الحديث عن الصّحراء بمعناها الحقيقي ومعانيها الحافّة في نهاية القرن العشرين[1] وفي زمان ازدادت فيه نسبة التّمدّن في البلاد العربيّة وضعفت نسبة البداوة من المفارقات الغريبة وربّما عُدَّ ضربا من الحنين غير المشروع إلى الماضي وإلى أصول بعيدة.

غير أنّ الأمر في الحقيقة على غير ذلك الحال. فإذا لم تعُد الصّحراء اليوم فاعلة في حياة بعضها على ما يظهر لأوّل وهلة فلم تكن كذلك في ماضي الزّمان وهو ماض متّصل فينا بشكل أو بآخر دون وعي منّا به غالبا.

وسنقتصر على بيان أثر الصّحراء في الجانب اللّغوي فنشير إلى أثرها في نشأة العلوم المتّصلة باللّغة ولو كان أثرا غير مباشر وفي تدوين اللّغة والمعجم حقولا وعبارات مسكوكة وأمثالا.

التّجلّيات

1 - في العلوم المتّصلة باللّغة

لقد كانت الصّحراء منطلق الدّعوة الإسلاميّة وأرض العرب الفاتحين الّذين

---

(1) كان أوّل ما حرّر هذا المقال في نهاية القرن المنصرم.

كان لهم عظيم الفضل في نشر الدّعوة، وساهموا في قيام الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وهي حضارة تأسّست على الدّعوة إلى التّوحيد.

وكان للّغة العربيّة فيها شأن أيّ شأن. أوليست معجزة الرّسول، وهي القرآن، من جنس ما برع فيه العرب، وهو الفصاحة؟ لقد كانت مظاهر الحياة العقليّة في الجاهليّة تنحصر في اللّغة والشّعر والأمثال والقصص وكانت سوق عكاظ ملتقى أهل الفصاحة منهم.

لقد احتفى العرب وهم سكّان الصّحراء بدوا كانوا أو حضرا بالشّعر خاصّة احتفاء وروّجوا له ووظّفوه في خدمة القبيلة رفعا لشأنها أو درءا عنها وأقاموا المجالس والأسواق لإنشاده.

فلا غرابة أن يكون للصّحراء، والحال هذه، أثرها الواضح في ما أنتجته هذه الحضارة في أوّل عهدها من فكر.

وكان طبيعيّا أن يتّصل اهتمام العرب بفنون القول هذه بعد الرّسالة الّتي كرّست أهمّية القول وأن يقتصروا في أوّل أمرهم على العلوم النّقليّة كالتّفسير والنّحو والحديث وجمع اللّغة وغيرها وأن يكون لِمَا يتّصل باللّغة منها نصيب الأسد فيها وإن عوّض التّدوين في هذه الفترة المشافهة الّتي دأب عليها الجاهليّون.

فاحتفاء عرب الصّحراء بالقول كان سببا مباشرا حدّد نوعيّة معجزة الرّسول. فكانت القرآن. وكان من نتائج نزول هذا النّصّ أن اتّصل الاحتفاء بأشكال شتّى للتّمكّن من فهمه والحفاظ على اللّسان العربي صونا لهذا النّصّ من تسرّب اللّحن إليه.

2 - في اللّغة

2 - 1 - الجمع

وكان جمع اللّغة وتقعيد النّحو من أهمّ الأنشطة الّتي شغلت العلماء. وكان أثر الصّحراء فيهما أكثر جلاء منه في غيرهما. فمادّتهم وكذلك شواهد النّحويّين استُمِدّت من لغة عرب الصّحراء.

وإذا كان حدث اختلاف بينهم ففي التّوسّع في الأخذ عن القبائل أوعدمه. ولكنّهم من حيث المبدإ متّفقون على أن لا يؤخذ عن القبائل الواقعة على التّخوم لمجاورتها أمم الفرس والرّوم والحبشة. فلم تكن لغتهم تامّة الملكة بمخالطة الأعاجم[2].

ويذكر الفارابي (ت 350هـ) أنّ الّذين اشتغلوا بأمر العربيّة جمعا وتأليفا في القرن الثّاني للهجرة في الكوفة والبصرة من أهل العراق: "تعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر ثمّ من سكّان البراري من كان في وسط بلادهم ومن أشدّهم توحّشا وجفاء وأبعدهم إذعانا وانقيادا. وهم قيس وتميم وأسد وطيّئ ثمّ هُذيل. فإنّ هؤلاء هم معظم من نُقِلَ عنه لسان العرب والباقون لم يُؤخذ عنهم شيء لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم"[3].

فالبداوة شرط عنده للفصاحة. لذلك كانت شرطا في جمع اللّغة. وهي سمة في نظره لقبائل نجد لبعدها عن التّخوم بعدا يحول دون اختلاطها بالأعاجم اختلاطا يضعف مستوى الفصاحة عندها ويؤثّر على لسانها.

وهو لم يذكر قريشا ضمن تلك القبائل وهي الّتي يكاد يجمع اللّغويّون لأسباب دينيّة على اعتبارها أفصح العرب مراعاة لمنطقه الدّاخلي وحتّى لا تختلّ حجّته. فقريش من الحضر لا البدو[4]، وإن لم يخرج في موقفه منها عن السّائد. إنّ بادية نجد هي مصدر اللّغة عنده وقلب الصّحراء. ولكنّ الاختلاف بين العلماء في الاقتصار على البدو من العرب أو تجاوزهم إلى الحضر من سكّان الصّحراء البعيدين عن التّخوم قائم. فإذا كان الفارابي مثلا لم يذكر إلاّ قبائل نجد[5]، وإن هو أقرّ بفصاحة قريش للأسباب المعلومة، فإنّ ابن خلدون (ت808هـ) "أضاف إليها

(2) انظر ابن خلدون المقدّمة ص555.

(3) كتاب الحروف للفارابي تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار الشّرق، 1986، ص147.

(4) البكّوش، الحوليّات عدد 36 لسنة 1995 ص27.

(5) ن م عدد 36 لسنة 1995، ص27.

قبائل من الحجاز قريبة من قريش". قال:" كانت لغة قريش أفصح اللّغات العربيّة وأصرحها لبعدهم عن بلاد الأعاجم من جميع جهاتهم ثمّ من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وتميم"[6].

وحجّة البعد هذه في الحديث عن قريش "غير كافية إن لم تكن في رأي البكّوش غير مقنعة لأنّ نشاط قريش تجاريّا ودينيّا وأدبيّا يمثّل عامل احتكاك لساني لا ريب فيه"[7]. لكنّ تغليب الاعتبار الدّيني همّش المقابلة الجغرافيّة بين"مركز وأطراف" في نظر هذا الباحث[8]. فتحوّلت هذه المقابلة في ما بعد إلى "مقابلة صريحة بين بواد وحواضر من أخرى تدنّت فيها درجات الفصاحة أكثر بنسق أسرع"[9]. فكان المقياس الزّمني، وهو مقياس" يضبط نهاية الفصاحة في الحواضر بالقرن الثّاني للهجرة ونهاية الفصاحة في البوادي بالقرن الرّابع إيذانا بانتهاء عصر الجمع والاحتجاج" [10].

ولم يضمّن اللّغويون العرب "شواهدهم بيتا واحدا لشاعر عاش بعد ابن هرمة المتوفّى سنة 176 من الهجرة "[11].

ويذكر السّيوطي (ت911هـ) في المزهر أنّ أشهر الأيمّة الثّلاثة في اللّغة والشّعر وعلوم العرب "وعنهم أُخِذَ جلّ ما في أيدي النّاس من هذا العلم بل كلّه، وهم أبو زيد [ت215هـ] وأبو عبيدة [ت209هـ] والأصمعي [ت 215 أو 216هـ] كلّهم، أخذوا [فضلا عن علماء عصرهم في هذا الباب أبي عمرو بن العلاء (ت 254هـ) وعيسى بن عمر (ت149هـ) وأبي الخطّاب الأخفش ويونس بنِ حبيب (ت

(6) البكّوش، الحوليّات عدد 36 لسنة 1995 ص27.

(7) ابن خلدون، المقدّمة، بيروت، الطّبعة الثّالثة، دار إحياء التّراث العربي (د ت)، ص555.

(8) البكوش، الحوليّات عدد 36، 1995، ص27.

(9) ن م عدد 36، 1995، ص29.

(10) ن م ص29.

(11) أندري رومان، في تطوّر اللّغة العربيّة، الملتقى الدّولي الثّالث في اللّسانيات. سلسلة اللّسانيات عدد 6 تونس، 1986.

182هـ)] عن جماعة من ثقات الأعراب وعلمائهم مثل أبي مهديّة وأبي طُفَيْلَةَ وأبي البيداء وأبي حيْوة بنِ لَقِيط وأبي مالك عمرو بن كركرة صاحب النّوادر من بني نُمَير وأبي الدّقيش الأعرابي، وكان أفصح النّاس. وليس الّذي ذكرنا دونه. وقد أخذ الخليل [ت175هـ] أيضا عن هؤلاء واختلف إليهم"[12].

فالنّموذج الصّالح لأن يكون مقياسا للفصاحة، استمدّ ولا شكّ من لغة البدو وبعض الحضر القاطنين في قلب الصّحراء. ولقد كان لذلك المنوال أثره في أوّل التّآليف اللّغوية في المعجم العربي.

2 - 2 - الرّسائل اللّغوية

وأمّا الرّسائل في اللّغة، وهي أوّل التّآليف في هذا الباب، فقد كانت أولاها شديدة الاتّصال بالحياة في الصّحراء. فقد اهتمّ بعضها بما اشتهر من العرب في السّلم والحرب. فألف ابن الأعرابي (ت230هـ) مدح القبائل[13] وأبو زيد (ت215هـ) بيوتات العرب[14] وأبو عبيدة (ت 209هـ) رسالتين: طبقات الفرسان وأيّام العرب[15]. وتناولوا بالدّرس آلاتهم الحربيّة بصفة عامّة أو بشيء من التّخصيص.

فكان كتاب السّلاح للأصمعي ووصف الدّرع لابن الأعرابي والقوس والتّرس لأبي زيد والسّيف لأبي عبيدة.

وتحدّث اللّغويون عن اختلاف لهجات القبائل وذكروا نوادرهم. فصنّف أبو زيد اللّغات وكذلك فعل كلّ من أبي عبيدة والأصمعي (ت 216هـ) والفرّاء (ت207 هـ)[16]. وصنّف الأصمعي كتاب النّوادر ونوادر الأعراب[17]. وازدادت رسالة ابن

(12) السّيوطي، المزهر ج2 ص401 - 402.
(13) انظر في ما يتصل بمؤلّفات ابن الأعرابي السّيوطي، بغية الوعاة ج1 ص106.
(14) انظر ن م ج1 ص583 بالنّسبة إلى مؤلّفات أبي زيد.
(15) انظر مؤلّفات أبي عبيدة في بغية الوعاة ج2 ص295.
(16) انظر مؤلّفات الفرّاء في ن م ج2 ص333.
(17) انظر مؤلّفاته في ن م ج 2 ص113.

الأعرابي تخصيصا، فكانت "نوادر بني فقعس". وذكروا معارفهم المتّصلة بالحيوان عاقلا كان أو غير عاقل. فأمّا العاقل فقد خصّه كلّ من أبي عبيدة والسّجستاني(ت 250هـ) بكتاب خلق الإنسان(18).

وأمّا غير العاقل فأصناف كثيرة أهليّة كالدّوابّ والمواشي ووحشيّة وطير. ولقد احتفى اللّغويون من الدّوابّ بالخيل تماشيا مع احتفاء عرب الجاهليّة بها باعتبارها آلة حرب فصنّف فيها عامّة ابن الأعرابي وأبو عبيدة والأصمعي وصنّف في نسبها بصفة خاصّة ابن الأعرابي. وعَنَوْا من المواشي بالإبل والشّاء وإنتاجها. فألّف في الأولى أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي وفي الثّانية أبو زيد والأصمعي. وصنّف الأوّل "اللّبن" أيضا كما عنوْا بوحش الصّحراء وطيرها. فصنّف في الأوّل كلّ من أبي زيد والأصمعي والسّجستاني وفي الثّاني السّجستاني. وعَنَوْا بنباتها بصفة عامّة. فصنّف أبو زيد النّبات والشّجر وابن الأعرابي كتابي النّبات والنّبت والبقل، والأصمعي كتابَ النّبات، أو بنوع خاصّ منه، فكان أن ألّف كلّ من الأصمعي والسّجستاني كتاب النّخلة.

وتناولت مواضيع رسائلهم المياه وما يتّصل بها. فكان كتاب المطر لأبي زيد والأنواء ووصف المخل لابن الأعرابيّ وكتاب مياه العرب للأصمعي. ولم تهمل هذه الرّسائل أخلاقهم وما يميّزهم فألّف أبو زيد الجود والبخل والأصمعي المَيْسَر والقِداح والسّجستاني الفصاحة.

وهكذا يتبيّن الدّارس من هذا العرض أن اللّغويين الأوائل اهتمّوا في أولى رسائلهم بمظاهر الحياة في الصّحراء الطّبيعيّة منها نباتا وحيوانا وأنواء والبشريّة قبائل وعلاقات على السّواء. وكان لهذا الاهتمام أثره في تضخّم المعجم العربي وفي غلبة البداوة عليه.

(18) انظر بالنّسبة إلى مؤلّفات السّجستاني بغية الوعاة ج1 ص606.

2 - 3 - المعجم وكتب فقه اللّغة

لا شكّ أنّ المعجم وكتب فقه اللّغة قد تأثّرت بمقاييس اللّغويّين في جمع اللّغة وبالرّسائل الّتي كانت باكورة التّأليف في هذا الباب. فكان حضور الصّحراء فيها قويّا وبشكلين ضمنيّ وصريح. وسنجتزئ للتّدليل على ذلك ببعض الوحدات المعجميّة أو الحقول الدّلالية أو العبارات المسكوكة والأساليب والأمثال وبعض المصطلحات.

2 - 3 - 1 - ارتباط لغة الإنسان بالبيئة الّتي ينشأ فيها(وسطا ومناخا وطبيعة حياة وبنية اجتماعيّة)

الثّابت أنّ الإنسان ابن بيئته يتأثّر بها تأثّرا عميقا في الخَلْقِ والخُلُق والتّنظيم الاجتماعي. وقد عاش العرب في الصّحراء فتأثّروا بها فعكست لغتهم، وهي أداة التّعبير عن حاجاتهم ومشاغلهم وهمومهم، كلّ ذلك.

2 - 3 - 1 - 1 - الوسط

لقد أثّر الوسط الطّبيعي في لغتهم قديما ولا يزال. ويظهر أثر الصّحراء في كتب اللّغة بأشكال مختلفة.

2 - 3 - 1 - 1 - 1 - الألفاظ الدّالّة على المكان

فهو يتجلّى في كثرة الألفاظ الدّالة على المكان وعلى نوع خاصّ منه. فما يشدّ الانتباه في معاجم اللّغة العربيّة وُفُور الوحدات الدّالّة عليه. وفي بعض كتب فقه اللّغة عناية خاصّة بهذا المبحث. فقد خصّ الثّعالبي (ت 429هـ) مثلا "ترتيب الأرضين والرّمال والجبال والأماكن والمواضع وما يتّصل بها وينضاف إليها" بباب[19] وجعله ستّة عشر فصلا تختلف طولا وأهمّية. أهمّها الفصل الأوّل في "تفصيل أسماء الأرضين وصفاتها في الاتّساع والاستواء والبعد والغلظ والصّلابة

(19) انظر فقه اللّغة الباب 6 ص291 - 304.

والسّهولة والحُزُونة والارتفاع والانخفاض وغيرها مع ترتيب أكثرها (عن الأيمّة)[20] والرّابع" في تفصيل أسماء التّراب وصفاته (عن الأيمّة)"[21] والخامس" في تفصيل أسماء الغبار وأوصافه"[22] والسّابع "في تفصيل أسماء الطّرق وأوصافها عن (الأيمّة)"[23]. وكان التّاسع" في تفصيل الرّمال"[24] والعاشر" في ترتيب كميّة الرّمل(عن ثعلب[25] عن ابن الأعرابي)"[26].

وسَنَقْصِر اهتمامنا على تحليل بعض ما جاء في الفصل الأوّل مما يتّصل بمبحثنا، فقد أورد المؤلّف مائة اسم منها واحد وأربعون للصّحراء استهلّ الفصل بها. وعمد في عرضه لمادّته إلى ترتيبها أفقيّا فعموديّا ترتيبا تصاعديّا. فوصفها بالرّجوع إلى خصائصها الطّبيعيّة. وخطورتها على الإنسان سالكا أو مقيما لنُدرة الماء في ربوعها حينا وانعدامه آخر وعدم توفّر المعالم أو النّبات فيها، وبحسب مكوّناتها وتضاريسها.

- فكان المقياس الأوّل هو الاتّساع والخلوّ من النّبات. وعلى ذلك قُسِّمت الأرض إلى فضاء وبَرَاز وبَرَاح ثمّ صحراءَ وعراءٍ ورَهَاءٍ وجَهْلاَءَ.

- والثّاني الاتّساع والاستواء. فهي "الخَبْتُ والجَدَدُ والصَّحْصَحَ والصَّرْدح ثمّ القاع والقَرْقَرُ ثمّ القَرِفُ والصّفصفُ".[27]

- والثّالث الاتّساع والاستواء والبعد، قال:" فإذا كانت مع الاستواء والاتّساع بعيدة الأكناف والأطراف فهي السّهب والخرْقُ ثمّ السّبْسب والسَّمْلَقُ

(20) انظر فقه اللّغة الباب 6 ص291 - 294.
(21) ن م ص295 - 596.
(22) ن م ص297.
(23) ن م ص297 - 298.
(24) ن م ص299 - 300.
(25) توفّي سنة291 هـ.
(26) فقه اللّغة ص300.
(27) ن م ص291.

والمَلَق"[28].

- والرّابع كلّ هذا مع انعدام الماء فيها والخطر وطبيعة الأرض. فهي حينئذ " الفلاة والمهمهة ثمّ التّنُوفة والفيفاء ثمّ النّقنق والصّرماء"[29].

- " فإذا كانت مع هذه الصّفات لا يُهتدى فيها إلى طريق فهي اليَهْمَاءُ والغَطْشَاءُ.

- فإذا كانت تُضِلّ سالكها فهي المضِلّة والمُتِيهة.

- فإذا لم يكن لها أعلام ومعالم فهي المَجْهَلُ والهَوْجل.

- فإذا لم يكن بها أثر فهي الغُفْلُ.

- فإذا كانت قفراء فهي القِيُّ.

- فإذا كانت تُبيد سالكها فهي البيداء.(والمفازة كناية عنها)" [30] تيمنا.

- فإذا لم يكن فيها شيء من النّبت فهي المرْتُ والمَليعُ.

- فإذا لم يكن فيها شيء فهي المَرْواة والسّبْروت والبلقع.

- فإذا كانت الأرض غليظة صلبة فهي الحُبُوب ثمّ الجَلَدُ ثمّ الغَزَازُ ثمّ الصّيداء ثمَّ الجَدْجَدُ.

- فإذا كانت صَلْبَةً يابسة من غير حصى فهي الكلَدُ ثمَّ الجعجاع.

- فإذا كانت غليظة ذات حجارة ورمل فهي البُرْقة والأبْرَقُ.

- فإذا كانت ذات حصى فهي المُحَصّاة والمُحَصّبة.

- فإذا كانت كثيرة الحصى فهي الأمْعَزُ والمَعْزَاء.

- فإذا اشتملت عليها كلّهاحجارة سود فهي الحَرَّة واللاَّبَة.

- فإذا كانت ذات حجارة كأنّها السّكاكين فهي الحِزَيز.

- فإذا كانت الأرض مطمئنّة فهي الجوف والغائط ثمّ الجهل والهَضْمُ.

---

(28) الثّعالبي ص291.

(29) ن م ص292.

(30) ن م ص 292.

- فإذا كانت مرتفعة فهي النّجد والنّشزُ(بتسكين السّين وفتحها).
- فإذا جمعت الارتفاع والصلابة والغلظ فهي المَتْنُ والصَّمْدُ ثمّ القُفُّ والفدْفَدُ والقَردَدُ.
- فإذا كان ارتفاعها مع اتّساع فهي اليَفَاع" [31].

وفي المعاجم وحدات أخرى كثيرة كالبسبس[32] والفلاة[33] والقفر[34]. وأفعال كثيرة اشتُقّت للدّلالة على الذهاب إلى مكان معلوم من أرض الجزيرة أو الدخول فيه نحو:

. أتهم وعَرضَ وأنجد ويامن القوم وأيمنوا إذا أتوا اليمن.

أو على الدّخول في مكان له سمة معيّنة مثل:

. أسهل وأصحر وأنجد.

وليس احتفاء العرب بالتّدقيق في وصف الصّحراء دلِيلَ تعلّق بهذا المكان. فلئن كان وصفهم يجمع بين الذّاتي والموضوعي، فالغالب على نظرتهم التّهجين.

فالصّفات المتواترة في الحديث عنها هي غلظة الأرض والقفر وقلّة النّبات والخطر، وإضلال سالكها وإبادته. فصورة الصّحراء مقترنة في الذّهن بالجدب والخطر والموت ضلالا في متاهاتها أو عطشا أو بسبب وحشها.

فالعرب قوم يعيشون على الرّعي غالبا. والنّبات في هذه الأرض الواسعة المترامية الأطراف قليل أو منعدم أحيانا. ففي أغلب هذه الواحدات المعجميّة إلحاح على معنى الجدب وقلّة النّبات فضلا عن الاتّساع الخَطِر.

فالصّحراء فضاء خطر بمسالكه وقلّة نبته وندْرة الماء فيه وضياع المعالم واتساعه. فالصّحراء هي" الفضاء الواسع "زاد ابن سيده: لا نبات فيه"[35]. لذلك

---

(31) الثّعالبي ص 292 - 293.
(32) انظر ابن منظور (سبسب) م3 ص 86.
(33) انظر ن م (فلا) م 4 ص 1133 - 1134.
(34) انظر ن م (قفر) م 5 ص 135.
(35) ن م (صحر) م 3 ص 412.

سمّاها العرب حينا بما يناسبها. فاشتقّوا لها صفتين:

- الأولى من الإبادة أي الهلاك التصقت بها فانقلبت اسما لها وهي البيْداء. قال ابن جنّي" سمّيت بذلك لأنّها تبيد من يحلّها"[36].

- والثّانية من التّيه. فهي التّيهاء والتّيه. "التّيهاء الأرض التّي لا يهتدى فيها والتّيهاء المضلّة الواسعة التّي لا أعلام فيها ولا جبال ولا إكام. والتّيه المفازة يُتَاه فيها"[37].

وسمّوها بالقَفْر والقفرة إلحاحا على خصائص ثلاث سلبيّة تميّزها هي الخلاء من النّاس ومن النّبت والماء وما يتبعه من العطش والجوع وانعدام الأمن. فـ"قيل القفر مفازة لانبات بها ولا ماء...وقد أقفر المكان وأقفر الرّجل من أهله: خلا. وأقفر: ذهب طعامه وجاع. وقفر ماله قفرا: قلّ"[38].

ولا يمكن أن نتبيّن بجلاء هذه النّظرة التّهجينيّة للصّحراء بدون الرّجوع إلى لفظ الطيّب في المعجم فبضدّها تتبيّن الأشياء. قال ابن منظور: "وفي الصّحاح: الطّيّب خلاف الخبيث. قال ابن برّي: الأمر كما ذكر إلاّ أنّه قد تتّسع معانيه. فيقال: أرض طيّبة للّتي تصلح للنّبات وريح طيّبة إذا كانت ليّنة ليست بشديدة... وبلدة طيّبة أي آمنة كثيرة الخير"[39]. "وطابت الأرض: أخصبت وأكلأت"[40].

فاستعملوا صفة الطّيّب لما يُفتقد أو يندر في محيطهم الجغرافي. فالمسكوت عنه هو عدم الرّضى بحالهم. فمفهوم الطّيّب صار مرادفا للخصيب. والكلأ مظهر للخصوبة. والصّحراء أرض قليلة الكلإ. فهي ضِمْنا خبيثة.

وهذا التّهجين واضح في لفظ الفلاة. فهي لغة "القفْر من الأرض لأنّها

---

(36) انظر ابن منظور (بيد) م 1 ص 93.

(37) ن م (تيه) م 1 ص 342.

(38) ن م (قفر) م 5 ص 135.

(39) ن م (طيب) م 4 ص 632.

(40) ن م (طيب) م4 ص 634.

فُليت عن كلّ خير أي فُطِمَتْ وعُزِلت"[41].

وقد سمّت العرب الصّحراء بغير أسمائها مفازة تفاؤلا حينا آخر. وقد اختلف اللّغويون في أصل الاشتقاق. فذهب بعضهم إلى أنّه من الفوز"بمعنى النّجاء والظّفر بالأمنية والخير". "وأصل المفازة مَهْلَكة. فتفاءلوا بالسّلامة والفوز"[42].

وذهب آخرون إلى أنّ اسمها مناسب لحقيقتها. فقد " سُمِّيت بذلك لأنّها مَهْلكة من فوّز: أي هلك"[43]. وليس من قبيل الصّدفة أن يقوم التّأويل في اشتقاق هذا الاسم على ضدّين: النّجاةِ والهلاك وأن يكون الفعل أو بعض أبنيته من الأضداد يفيد الموت والحياة. ذلك أنّ الحدود في هذه الأرض بين الوجود والعدم من الدّقّة بمكان.

فالصّحراء مفهوما حاضرة في المعجم بقوّة كمّا ونوعا. ويتمثّل هذا الحضور في كثرة الوحدات المعبّرة عنها في اللّغة العربيّة وفي نظرة سكّانها التّهجينيّة إليها وفي الحقول المعجميّة المتّصلة بها كحقول النّبات والحيوان.

وتظهر الصّحراء فضاء أيضا في بعض أمثالهم في ذكرهم فيها:

- أمكنة بعينها نحو:

. "هذا ولمّا تَرِدي تِهَامةَ

يُضرب لمن يَجْزَعُ قبل وقت الجزع"[44]

- أو نوعا معيّنا كقولهم:

. شرّاب بأنقُع

يُضرب للرّجل الّذي جَرّب الأمور ومارسها مشبّهين إيّاه بالدّليل العارف للمسالك[45].

---

(41) ابن منظور (فلا) م4 ص 1143.

(42) ن م (فوز) م 4 ص 1143.

(43) ن م (فوز) م 4 ص 1143.

(44) السّيوطي، المزهر ج 1 ص 489.

(45) انظر ن م ج1 ص 493.

2 - 3 - 1 - 1 - 2 - النّبات

ولاشكّ أنّ أثر الصّحراء واضح أيضا في حقل النّبات في اللّغة العربيّة. ويظهر ذلك بأشكال مختلفة في الوحدات المعجميّة والأمثال.

- يظهر في اللّغة في أسماء الأماكن كالجنّة والخميلة والرّوضة والغيضاء.

. "فالجنّة الحديقة ذات الشّجر والنّخل... قال أبو علي في التّذكرة: لا تكون الجنّة في كلام العرب إلاّ وفيها نخل وعنب"(46)

. "والخميلة: المُنْهبَطُ الغامض من الرّمل... والخميلة رمل يُنبتُ الشّجر... والخميلة الشّجر الكثير المجتمع الّذي لا يُرى فيه شيء إذا وقع في وسطه... وقيل: الخميلة كلّ موضع كثر فيه الشّجر حيثما كان... والخميلة الأرض السّهلة الّتي تُنبت"(47).

. "والرّوض: الأرض ذات الخُضرة. والرّوضة:البستان الحسن عن ثعلب. والرّوضة: الموضع يجتمع إليه الماء يكثر نبته. ولا يقال في موضع الشّجر: روضة"(48).

. والغيضاء: منبت الغضى ومجتمعه" (49).

فالصّحراء حاضرة في الوحدة الأولى في نوع النّبت الّذي يكون فيها وفي الثّانية في طبيعة الأرض وفي الثّالثة في تحقّق حلم العربي الباحث عن الكلإ أبدا وإن لوقت، وفي الرّابعة في نوع الشّجر. فالغضا شجر صحراوي عرفت به نجد(50).

- ويتجلّى أيضا في نوع النّبات وفي التّدقيق في أحواله تدقيقا اقتضته طبيعة المناخ ونوع الماشية عندهم. فالنّبت شجر وعشب. فأمّا العشب فرطب ويابس

---

(46) ابن منظور (جنن) م 1 ص 518.

(47) ن م (خمل) م 2 ص 905.

(48) ن م (روض) م2 ص1255.

(49) ن م (غضا) م4 ص997.

(50) انظر ن م (غضا) م4 ص995. والغضا تكتب بالألفين.

"فالخَلَى رطبه والحشيش يابسه"[51]. والكلأ أيضا "العشب رطبه ويابسه وهو اسم النّوع"[52]. وتُوسِّع فيه، فقيل: ما يُرعى من النّبت. قال الأزهري: "الكلأ عند العرب يقع على العشب وهو الرّطب وعلى العُرْوة[53] والشّجر والنَّصِيّ والصِّليان[54] كلّ ذلك من الكلإ"[55].

. " والنّصيّ نبْت معروف واحدته نصيّة " يقال له: نصيّ مادام رطبا فإذا ابيَض فهو الطَّريفة. فإذا ضخم ويبس فهو الحَلِيُّ[56].

. " والحمض من النّبات كلّ نبات مالح أو حامض يقوم على سوق ولا أصل له. والخُلّة من النّبات ما كان حُلوا... الخُلّة خبز الإبل والحَمض فاكهتها"[57].

فتوسّعوا في تقسيم العشب بحسب الأحوال الّتي تعتريه من رطوبة ويُبس وبحسب مَذاقه. فكان الغالب عليه عندهم: الأقحوان والحنظل والخِمْخم والدّغل والطَّرفاء والنَّصِيّ.

فأمّا الشّجر فنخل يأكل الإنسان ثماره. ويُسمّى سقيّا إذا كان مسقيّا. وعنه يكثر الحديث في لغتهم كما سنتبيّن ذلك من الأفعال الدّالّة على حركة النّبات وآخر تعيش عليه الماشية والإبل خاصّة وهو ضربان: عِضاه وغير عضاه.

فالعِضاه نحو الآراك والسِّدر والسَّمُر والطَّلح وغير العضاه الأرْطَى والبان والعَرفج والغَضَا والقَصَب.

- ويظهر هذا التّأثير في بعض الأفعال الدّالّة على أمراض تتّصل بالجهاز

---

(51) ابن منظور (حشش) م1 ص43.
(52) ن م (كلأ) م5 ص282.
(53) العروة الجماعة من الغضاه خاصّة يرعاها النّاس إذا أجدبوا. وقيل: العروة بقيّة الغضاه والحمض في الجدب. ولا يقال لشيء من الشّجر عروةٌ (ن م (عرا) م5 ص760).
(54) الصِّليان" هو نبت له سنمة عظيمة كأنّها رأس القصبة إذا خرجت أذنابها تجذبها الإبل. والعرب تسمّيه خبزة الإبل" ن م (علا) م3 ص471).
(55) ن م (كلأ) م5 ص282
(56) ن م (نصا) م6 ص653.
(57) ن م (حمض) م1 ص719.

الهضمي أو بالأفعال الدّالة على حركة النّبات.

فأمّا الأولى فنحو:

. "أَرِكت الإبل تَأرَك أرَكا: اشتكت بطونها من أكل الأراك "[58]

. وحَبِجت الإبل: انتفخت بطونها من لِبْدَة الأراك"

. ودَغِصَت الإبل بالكسر تدغَص دَغَصا إذا امتلأت من الكلإ حتّى منعها ذلك أن تجترّ وهي تدغص بالصِّليان من الكلإ.

. ورَمِثَت الإبل إذا اشتكت بطونها عن أكل الرِّمْث[59].

. "وغرِفَت الإبل إذا اشتكت عن أكل الغَرَف"[60]

وأمّا الثّانية فكثيرة تسند عادة إمّا إلى الأرض كما في نحو:

. أجنت الأرض وأخصبت وشَكِرت وطابت وأعشبت وأكلأت.

. ونشرت "إذا أصابها الرّبيع فأنبتت" وأوشمت وأيبست[61]

أو إلى نوع من الشّجر أو نِتاجه نخلا غالبا. تقول:

. بسق النّخل وأثمر وأجدّ وأجزر وأحشف وأخرف.

. ونضج الثّمر أي أدرك

. ووسقت النّخلة إذا حملت فكثر حملها.

أو إلى النّبات مطلقا شجرا أو بقلا أو لبعض أجزائه نحو:

. أزهر النّبت

. شَكِرت الشّجرة وأورقت وأوقرت

. وينع الثّمر

. وتنوّد الغصن وتنوس وتنوّع

(58) ابن منظور (أرك) م1 ص50.

(59) انظر في الأمثلة الأخيرة دور الفعل في بنية الجملة، تونس، 2006ص594 - 595.

(60) ابن فارس، مجمل اللّغة ج3 ص694.

(61) راجع في ذلك دور الفعل في بنية الجملة ص562 - 563.

. وأزرع الزّرع

. وأنبت البقل ونبت.

فالصّحراء حاضرة في المسند إليه فهو نخل أو شجر غير محدّد أو بقل وزرع وهي مزروعات أو نباتات أساسيّة في غذاء البدوي. وليس يعدم الباحث أثرا لنبات الصّحراء في أمثالهم. فهم يقولون:

. من أجدب انتجع

"عند كراهة المنزل والجوار وقلّة المال" (62)

."وعرف حَميقٌ جَمَلَهُ

يُضرب لمن عرف خصمه فاجترأ عليه"(63).والحميق نبت.

2 - 3 - 1 - 1 - 3 - الحيوان

لكنّ حضور الحيوان في كتب فقه اللّغة والمعاجم أكثر من حضور النّبات. ولاغَرْوَ في ذلك. فالحيوان غذاء ووسيلة نقل وآلة حرب. وهذا الحضور جليّ في أمثالهم وفي الأبواب والفصول المعقودة له في بعض كتب فقه اللّغة وفي غزارة المادّة المتّصلة به في المعجم.

أ) في الأمثال:

ففي أمثالهم يكثر الحيوان الأهليّ والوحشيّ على السّواء. فهو يوظّف في هذه الأمثال للتّعبير عن سلوك أو حالة. فأمّا المتّصلة منها بالأهلي منه فالحيوان فيها

- خيل تارة نحو:

. النّقد عند الحافر

." يجري بُلَيْقٌ ويُذَمّ "

(62) السّيوطي، المزهر ج1 ص486.

(63) ن م ج1 ص489.

"يراد بالأوّل عند أوّل كلمة"[64]. ويقال الثّاني للّرجل يُحسن ويُذمّ[65] وبليق اسم فرس.

- وماشية أخرى إبلا نحو:

. " الذّود[66] إلى الذّود إبل

أي إذا اجتمع القليل إلى القليل صار كثيرا"[67] أو غنما على أحد التّأويلات الثّلاثة لقولهم:

." لا يَعْرف الهِرَّ من البِرّ"

فقد ذكر ابن فارس في المجمل أَنّ هذا المثل من المختَلف فيه. وأورد للهِرِّ والبرِّ فيه تأويلات ثلاثة. أحدهما قول قوم:"الهِرِّ دعاء الغنم والبرّ سوقها "[68].

وأمّا الوحشي فأضرب مختلفة ولكِنّها جميعا تنتسب إلى الوسط الصّحراوي.

- منها الثّدييّات عاشبة أو لاحمة. فأمّا الأولى فنحو:

. " الجحْشُ لمّا بذَّك الأعيارُ

يضرب لمن يطلب الأمر الرّفيع فيفوته. فيقال: اطلب دون ذلك"[69]

وأمّا الثّانية فنحو:

. " من استرعى الذّئب ظلم

يُضرب لمن ولّى غير الأمين"[70]

(64) السّيوطي، المزهر ج1 ص492. وقد أضاف:" قال بعض اللّغويون: كانت الخيل أفضل ما يباع. فإذا اشترى الرّجل الفرس قال له صاحبه: النّقد عند الحافر أي عند حافر الفرس أي في موضعه قبل أن يزول".

(65) ن م ج1 ص491.

(66) "الذّود للقطيع من الإبل الثّلاث إلى التّسع " (اللّسان (ذود) م 2 ص 1084). وقيل غير ذلك.

(67) المزهر ج1 ص489.

(68) ن م ج1 ص500.

(69) ن م ج1 ص486.

(70) ن م ج1 ص486.

. ورُوغي جَعَارِ وانظري أين المفرّ؟[71]

وجعار اسم الضَّبع "يقال للّذي يهرب ولا يقدر أن يغلب صاحبه"[72]

- ومنها الطّير نحو:

. "إنّ البِغاثَ بأرضنا يستنسر

يضرب مثلا للرّجل يكون ضعيفا ثمّ يقوى"[73]، ونحو:

. كلّفتني بيض الأنُوقِ

وهي الرّخمة لا يُقْدَر على بيضها"[74]. ومن ذلك أيضا قولهم:

. أحذر من غراب[75]

- ومنها الزّواحف. والتّمثيل عندهم يقتصر على ضربين مختلفين منها هما الحيّة والضّبّ. وأمثلتهم فيهما كثيرة. نجتزئ في التّدليل ببعضهما. فهم يقولون:

. هو أظلم من حيّة

لأنّها تأتي جُحر الضّبّ فتأكل حِسلَها[76] وتسكن جحرها. ويقولون:

. فلان حيّة الوادي

إن كان شديد الشّكيمة حاميا لحوزته "[77].

ومن أمثال العرب:

. أصابته إحدى بَنَات طَبَق[78]

ومن ذلك قولهم:

(71) في المزهر تصحيف إذ ورد الفعل فيه بالعين لا بالغين المعجمة. كما هو مثبت في اللّسان (انظر ابن منظور (روغ) م2 ص 1252).

(72) المزهر ج1 ص490.

(73) ن م ج1 ص 490.

(74) ن م ج1 ص 492.

(75) انظر ن م ج1 ص502.

(76) الحسل ولد الضّبّ (ابن منظور(حسل) م1 ص136).

(77) ن م (حيا) م1 ص777 انظر بقيّة الأمثال الّذي ذكرها الجوهري في نفس الصّفحة.

(78) الثّعالبي ص164 وبنت طبق حيّة صفراء قاتلة.

. جاء بأمّ الرُّبَيْق على أُرَيْقٍ[79]

يعنون بها الدّاهية وأصله من الحيّات. وهم يمثّلون بالضّبّ في الحذر والخديعة والعُقوق والرِّيّ. يقال:

. أحذر من ضبّ[80]

."وأخدع من ضبّ

وذلك أنّه إذا دخل في جُحْره لم يُقْدر عليه. ويقال:

. أعقّ من ضبّ

وإنّما يراد به الأنثى.ويقال:

. وهو أروى من ضبّ

وذلك لأنّه لايشرب الماء. إنّما يستنشق الرّيح فيكفيه"[81].

ب) في كتب اللّغة:

واحتفت بعض كتب فقه اللّغة بالحيوان الصّحراوي خاصّة مراعاة منها للمعطيات المتوفرة. فقد اقتصر الثّعالبي مثلا على تخصيص بابين للحيوان.

- الأوّل هو الثّاني[82] في كتابه. جعل الفصل الأوّل منه "في طبقات النّاس وذكر سائر الحيوانات وأحوالها وما يتّصل بها"[83]، والثّاني "في الإبل(عن المبرّد)" [84] والرّابع في أنواع الآلات المتّصلة بالحيوان"[85].

وهو باب قصير ليست المادّة المتّصلة فيه بالحيوان بذات أهمّية بالقياس إلى الباب السّابعَ عشر وإلى ما يجده الباحث موزّعا في كتابه.

- والثّاني هو البابُ السّابعَ عشرَ" في ذكر ضروب الحيوان

(79) انظر المعرّي الصّاهل والشّاحج ج1 ص88.
(80) انظر المزهر ج1 ص502.
(81) ن م ج1 ص504.
(82) انظر فقه اللّغة ص11 - 14.
(83) ن م ص11 - 13.
(84) ن م ص13.
(85) ن م ص13.

وأوصافها"[86].وفيه سبعة فصول في تفصيل صفة الفرس[87] وخمسة في الإبل[88] وواحد في "أوصاف الغنم "[89] وهو الفصل الرّابع والثّلاثون وآخر في "تفصيل أسماء الحيّات وأوصافها(عن الأيمّة)"[90] وهو طويل بالمقارنة بغيره.

وليس يعدم الباحث في غير هذين البابين مادّة ثريّة تتّصل بالحيوان كما يتّضح من الأبواب الأربعة التّالية:

- الباب الثّالثَ عشر[91] (ص 65 - 80)
- والباب الرّابع عشر[92] (ص 81 - 89)
- والخامس عشر[93] (ص 90 - 119)
- والسّادس عشر (ص 120 - 134)

وخاصّة من الأبواب الثّلاثة التّالية:

- التّاسع عشر (ص 176 - 201)
- والعشرين (ص 202 - 216)
- والحادي والعشرين (ص 217 - 223).

فأمّا الباب الأوّل منها فجعله "في الحركات وأشكال وضروب الضّرب والرّمي". وقد خُصّ فيه بثلاثة فصول[94] جعل أوّلها" في تفصيل ضروب جري الفرس وعدوه"[95] والثّاني في ترتيب عدو الفرس"[96] والثّالث" في ترتيب السّوابق

(86) فقه اللّغة ص139 - 164.
(87) هي تباعا الفصل 22 و23 و24 و25 و26 و27 و28.
(88) وهي تباعا الفصل 29 و30 و31 و32 و33.
(89) فقه اللّغة ص161 - 164.
(90) الفصل 35 ص162 - 164.
(91) انظر فقه اللّغة ص65 و66 و67 و68 و70 و71 و72.
(92) انظر مثلا ن م ص85 و86 و87 و88.
(93) انظر ن م ص93 و102 و104 و108 و110.
(94) هي تباعا الفصل 16 و17 و18.
(95) الثّعالبي ص186 - 187.
(96) ن م ص187.

من الخيل"[97] وخصّ الإبل بأربعة[98]. فكان أوّلها " في تفصيل سير الإبل[99] والثّاني في ترتيب سير الإبل[100] "والثّالث "في مثل ذلك"[101]. والرّابع "في تفصيل سير الإبل إلى الماء في أوقات مختلفة"[102].

وأمّا الثّاني فجعل فيه سبعة فصول لأصوات الحيوان. فكان أوّلها " الفصل الثّاني عشر في تفصيل أصوات الإبل وترتيبها عن الأيمّة "[103] وثانيها الثّالثَ عشرَ «في تفصيل أصوات الخيل»[104]. وثالثها الرّابع عشر" في صوت البغل والحمار"[105] والرّابع الفصلُ الخامسَ عشرَ " في أصوات ذات الظِّلف"[106] والخامس الفصل السّادس عشر "في أصوات السّباع والوحوش"[107] والسّادس الفصل السّابعَ عشَر" في أصوات الطّيور"[108] والسّابع الثّامنَ عشرَ "في أصوات الحشرات"[109].

وأمّا الباب الثّالث فهو الباب الحادي والعشرون " في الجماعات "[110] وفيه أربعة فصول في الحيوان استهلها بفصلين في الماشية. أوّلهما:"في تفصيل جماعات الإبل وترتيبها (عن الأيمّة)"[111] والثّاني "في جماعات الضأن والمعِز[112] ". وهو الفصل الحادي عشر. وأنهاها بفصلين "الفصل الثّاني عشر

(97) الثّعالبي ص188.
(98) هي تباعا الفصل 19 و20 و21 و22.
(99) الثّعالبي ص188 - 189.
(100) ن م ص189.
(101) ن م ص190.
(102) ن م ص190 - 191.
(103) ن م ص209.
(104) ن م ص209 - 210.
(105) ن م ص210.
(106) ن م ص210.
(107) ن م ص210 - 211.
(108) ن م ص211 - 212.
(109) ن م ص212.
(110) ن م ص217 - 223.
(111) ن م ص221 وهو الفصل العاشر.
(112) ن م ص221.

مُجْمـل فـي سـياقة جماعـات مخـتلفة (عـن الأيمّـة)" [113]. والـرّابع عـشر" فـي القوافل"[114].

فقد توسّع اللّغويّون القدامى في ذكر الحيوان توسّعا لم نعهده فيما تقدّم من المباحث على نحو ما يُرَى من كتاب فقه اللّغة للثّعالبي ولسان العرب لابن منظور مثلا ووقع التّركيز على نوعين آهل ووحشيّ ابني البيئة الصّحراويّة. فالآهل إبل وخيل والوحشيّ ظباء وزواحف.

وكان من مظاهر عنايتهم بحقل الحيوان أن فصّلوا الحديث عنه مسايرة منهم للواقع اللّغوي الّذي يتناولون. ذلك أنّ العرب قد شقّقوا الحديث في هذا الضرب من الحيوان. فقسّموا هذه الحيوانات جميعا بالرّجوع إلى السّنّ واللّون وعمدوا في بعضها إلى المصدر والاختصاص والمحمول. وفصّلوا الحديث في أصوات الإبل[115] والخيل[116] وأصوات ذات الظّلف[117] وفي أوصاف الإبل[118] والخيل[119].

فأمّا مسألة السّنّ واللّون فقد تُوسّع فيهما شديدا. فوضعت العرب لكلّ نوع من الحيوان الّذي تعرفه أسماء تتناسب وأطوار حياته. فسمّت ولد النّاقة حُوارا أو بَوّا [120] وولد الظّبي خِشفا وولد الفرس مُهْرا[121] وولد الضبّ حِسْلا " وقيل:

(113) الثّعالبي ص222.

(114) ن م ص223.

(115) انظر ن م الباب 20 الفصل 12 ص203.

(116) انظر ن م ب 20 الفصل 13 ص209 - 210.

(117) انظر ن م ب 20 الفصل 15 ص210.

(118) انظر ن م الباب 17 الفصل 29 ص157 والفصل 30 ص158 والفصل 32 ص158 - 159 والفصل 33 ص159 - 161.

(119) انظر ن م ب 17 الفصل 33 ص151 و23 ص151 - 152 والفصل 24 ص152 - 153 والفصل 25 ص153 والفصل 26 ص153 - 154 والفصل 27 ص154 - 155 والفصل 28 ص158.

(120) انظر ابن منظور (بوا) م1 ص291.

(121) انظر الثّعالبي ص85.

حين يخرج من بيضته، فإذا كبر فهو غَيْداق"[122]. وجعلت الفَرْش لصغار الإبل[123] والقلَهْزم للفرس الصّغير[124] وسمّت ولد كلّ حافر بالتّتْوج أوالعَقُوق[125].

وعمدت إلى تدقيق الأسماء في الخيل والإبل والظّباء. فـ"ولد النّاقة ساعة تضعه أمّه سليل ثمّ سَقْب وحُوار"[126] أو بَوّ[127].

وقالت: "الحوار... ولد النّاقة من حين يُوضع إلى أن يُفْطم. فإذا فُصّل عن أمّه فهو فصيل..."[128] فإذا كان في السّنة الثّانية فهو ابن مَخاضٍ. فإذا كان في الثّالثة فهو ابن لَبُون. فإذا كان في الرّابعة واستحق أن يُحْمل عليه فهو حِقٌّ. فإذا كان في الخامسة فهو جَذَعٌ. فإذا كان في السّادسة وألقى ثنيّته فهو ثَنِيّ. فإذا كان في السّابعة وألقى رباعيّته فهو رَبَاعٌ. فإذا كان في الثّامنة فهو سديس فإذا كان في التّاسعة وفطرَ نابُه فهو بازل. فإذا كان في العاشرة فهو مُخلِف... فإذا كان يهرم وفيه بقيّة فهو عَوْدٌ"[129] فإذا كانت أنثى فهي ناب[130]. فإذا ارتفع في ذلك فهو قَحْرٌ فإذا انكسرت أنيابه فهو ثِلْبٌ... فإذا استحكم هرمه فهو كُحْكُحٌ"[131].

ووضعت العرب أسماء كثيرة للخيل حسب السّنّ. فالفرس ساعة وضعه مُهْر ثُمّ فِلْوٌ " فإذا استكمل سنة فهو حَوليّ"[132] وهو في الثّانية جَذَعٌ وفي الثّالثة ثِنْيٌّ وفي الرّابعة رَباعٍ وفي الخامسة قارح وهو مِدَكٌّ إلى أن يموت[133].

---

(122) انظر ابن منظور (حسل) م1 ص637.
(123) انظر الثّعالبي ص22.
(124) انظر ن م ص23.
(125) انظر ن م ص12.
(126) انظر ن م ص26.
(127) انظر ابن منظور (بوا) م1 ص291.
(128) ن م (حور) م1 ص752.
(129) الثّعالبي ص86 - 87.
(130) انظر ن م ص86.
(131) ن م ص87.
(132) ن م ص87.
(133) انظر ن م ص87.

وكذلك فعلت في الظّباء فأوّل ما يولد الظّبي فهو "طَلٌّ" ثمّ خِشف ورشأ ثمّ غزالٌ وشادنٌ ثمّ شَصَرٌ وجَذَعٌ ثمّ ثَنِيّ إلى أن يموت "[134].

وأقام بعض اللّغويّين علاقة تواز في السّنّ بين الخيل والإبل من ناحية وبين بعضها والإنسان من أخرى. قال الثّعالبي: "المُهْر من الخيل بمنزلة الفصيل من الإبل"[135]. "والقارح من الخيل بمنزلة البازل من الإبل"[136] و"البكْر بمنزلة الفتى والقلُوص بمنزلة الجارية والجَمَل بمنزلة الرّجل والنّاقة بمنزلة المرأة والبعير بمنزلة الإنسان "[137].

وتوسّعت العرب في تقسيم الحيوان بالرّجوع إلى اللّون وموقعه في الجسم وإلى صفاء اللّون أو عدمه[138]. واحتفت بلونين الأبيض والأحمر.لذلك اقتصرنا عليهما. قال ابن منظور: "والعرب تقول:

. قريش الإبل أُدْمُها وصُهْبها

يذهبون في ذلك إلى تفضيلها على سائر الإبل "[139].

والفرس أقْرَح "إذا كان البياض في جبهته قدر الدّرهم. فإذا زاد "[140] فهو أغرّ. فإذا كان رأسه وعنقه أبيضين فهو أدرع[141] وهو محجّلٌ " إذا كان البياض في قوائمه الأربع أو في ثلاث منها[142]. وهو أشهب إذا خالط بياضَه أدنى

---

(134) الثّعالبي ص89.

(135) ن م ص12.

(136) ن م ص11.

(137) ن م ص13.

(138) انظر مثلا الفصول الاثني عشر الأولى من الباب الثّالث عشر (ن م ص65 - 73).

(139) ابن منظور (أدم) م1 ص35.

(140) الثّعالبي ص67.

(141) انظر ن م ص68.

(142) انظر ن م ص68.

سواد"[143].

والجمل الأبيض آدم "فإذا خالطت بياضه حمرة فهو أصهب. فإن خالطت بياضه شقرة فهو أعيَس[144].

والرّيم الظّبي الأبيض. فإن علته غُبرة فهو آدم[145].

والفرس كُمَيْت إذا كانت حمرته في سواد. وهو أشقر إن خلت من السّواد. وهو ورْد إن كان بينهما[146] وأصدأ "إن قاربت حمرته السّواد"[147]. والبعير أحمر ما لم يخالط حمرته شيء[148] وأرْمك إن كان فيها سواد وأحوى، إن خالطتها صفرة وسواد[149].

ويكون الظّبيّ أعفر إذا علت حُمرته بياض.

ونسبت العرب الإبل إلى مصدرها. فالشّدنيّة منها منسوبة إلى شَدَنٍ موضع باليمن. "وقيل شدن فحل باليمن تُنسب الإبل إليه"[150]. والمهريّة نُسِبت إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة عظيمة "[151].

وقسّمت العرب الإبل:

- بالرّجوع إلى الاختصاص وما تحمل تارة. فكانت المطيّة اسما جامعا لكلّ ما يُمْتطى من الإبل حسب عبارة الثّعالبي[152]. واعتُبر البعير القويّ على الأسفار والأحمال الّذي يختاره "الرّجل لمركبه ورحله على النّجابة وتمام الخلْق

---

(143) انظر الثّعالبي ص70 وانظر تفصيل الألوان في ص67 – 70.
(144) ن م ص71.
(145) انظر ن م ص72.
(146) انظر ن م ص70.
(147) ن م ص70.
(148) انظر ن م ص71.
(149) انظر ن م ص71.
(150) ابن منظور (شدن) م3 ص285.
(151) ن م (شدن) م3 ص285.
(152) انظر الثّعالبي ص157.

وحسن المنظر"[153] راحلةً. وعدّ ما حمل عليها أحماله زاملة [154].

وسمّوا الفحل الّذي يُترك ويُعفى من الرّكوب والعمل مُصْعَبًا ومُقْرَما وفتيقًا[155].فإذا كان اختيرَ لقرع النّوق[156] فهو قريع. وإذا استُقِي عليه الماء فهو ناضِح[157] ". ولا يقال للإبل: راوية إلاّ ما دام عليها الماء"[158] عند الثّعالبي.

- وبالرّجوع إلى التّذليل أو عدمه، فوُصِفت النّاقة الّتي لم تذلّل بالقضيب[159] أو العَرُوض[160] والمُهْر بالرَّيِّضِ[161].

- وإلى الضّخامة، فالوَهْم: الجمل الضّخم والعُلْكوم النّاقة الضّخمة[162].

- ورتّبوا النَّتَاج بحسب أسبقيّة الوضع. فالفرْع مثلا أوّل ما تنتُجه النّاقة.

ورتّبوا الإبل بحسب غزارة اللّبن. قال الثّعالبي: "إذا كانت [النّاقة] عزيزة اللّبن فهي صَفيّ ومَرِيّ. فإذا كانت تملأ الرِّفد وهو القدح في حلبة واحدة فهي رَفُودٌ. فإذا كانت تجمع بين مِحْلبَيْن في حلبة فهي صَفُوف وشَفُوع. فإذا كانت قليلة اللّبن فهي بَكِيّة ودَهين فإذا لم يكن لها لبن فهي شَصُوص. فإذا انقطع لبنها فهي جدّاء..."[163].

أمّا الحيّات فوقع تفصيل الحديث عنها بالرّجوع إلى الخصائص الفيزيائيّة والبيولوجيّة من طول ولون وحركة، وشكل رأس وبحسب الأذى الّذي تحدثه لمن

(153) ابن منظور (رحل) م1 ص1141 - 1142.
(154) الثّعالبي ص158.
(155) انظر ن م ص157.
(156) انظر ن م ص157.
(157) انظر ن م ص157.
(158) ن م ص17.
(159) انظر ن م ص59 و157.
(160) قال ابن منظور: "العروض من الإبل الّتي لم تعرض " (اللّسان (عرض) م4 ص730).
(161) انظر الثّعالبي ص59. وجعل ابن منظور هذه الصّفة للنّاقة أيضا (انظر اللّسان (روض) م2 ص1257).
(162) انظر الثّعالبي ص27.
(163) ن م ص158 - 159. وانظر بقيّة الأوصاف في ص159.

ابتُلِيَ بها. وقد أورد الثّعالبي ثلاثين اسما للحيّات[164].

ولا غرو أن تهتمّ العرب بالإبل والخيل والظّباء والحيّات. فهذه الحيوانات كثيرة في الصّحراء. وهي ضربان: نافع وضارّ.

فالنّافع منها تقتات من لحومه وألبانه ونتاجه وتتّخذ بعضه وسيلة للتّنقّل وأداة لجلب الماء أو آلة حرب في مجتمع يعيش على الغزو فيما يعيش عليه ويكون باستمرار عرضة للإغارة عليه.

والضّار منها كثير التّنوّع تجب معرفته للاحتراس منه ودَرْء خطره تكيّفا مع المحيط.

ج) في الاستعمال والاشتراك

غير أنّ أثر الصّحراء لا يظهر فحسب في وفور المادّة المتّصلة بنوع من الحيوان في كتب اللّغة بل وأيضا في الاشتراك اللّفظي وفي الاستعمال. فالدَّرّ عند العرب اللّبن والعمل والخير[165]. والأصل الأوّل. يقال:

. " درّ اللّبن والدّمع ونحوهما يدِرّ ويدُرّ درّا ودُرورا وكذلك النّاقة إذا حُلِبت فأقبل منها على الحالب شيء كثير: قيل: درّت"[166].

فتحوّل معنى الدّرّ من جريان اللّبن إلى العمل والخير عن طريق المجاز لقيام علاقة السّببيّة بين هذه المفاهيم. واستعيض بالنّتيجة عن السّبب. لذلك اختلف اللّغويّون في تفسير قول العرب في المدح أو الذّمّ:

. للّه درّك!

.لا درّ درّك

قال ابن منظور: "قالوا: للّه درّك ولا درّ درّك! أيّ للّه عملك. يقال هذا لمن يُمدح ويتعجّب من عمله. فإذا ذُمّ عمله قيل:

---

(164) انظر في ذلك الثّعالبي ص163 - 164.

(165) انظر في ذلك اللّسان (درر) م2 ص966.

(166) م ن (درر) م2 ص966.

. لا درّ درّه.

وقيل:

. للّه درّك من رجل!

معناه للّه خيرك وفِعالك. وإذا شتموا قالوا:

. لا درّ درّه أي لا كثر خيره.

... قال ابن سيده: وأصله أنّ رجلا رأى آخر يحلُب إبلا فتعجّب من كثرة لبنها. فقال:

. للّه درّك!

وقيل: أزاد اللّه صالح عملك لأنّ الدّرّ أفضل ما يُحتلَبُ..." (167).

فالاشتراك اللّغوي مردّه إلى كون المجتمع العربي مجتمعا بدويا يعيش على الرّعي. والغنى فيه امتلاك الإبل. وكثرة الإبل فيه مظهر خير ورفاه.

وأثر هذا المجتمع الرّعوي في اللّغة واضح في بعض المفاهيم والاستعمالات الأخرى. فالعرب تقول في إعطاء الرّجل المرأةَ مهرها:

. ساق إليها الصّداق أو المهْر

وإن كان دراهم ودنانير. فيذهب في ظنّ الباحث غير الممحّص أنّه استعمال مجازي لانعدام التّطابق فيه بين بعض سمات الفعل الانتقائيّة وهي اقتضاؤه مفعولا متحرّكا وسمة عدم الحركة في المفعول.

والحقّ أنّ ما يبدو مجازا هو الاستعمال الحقيقي. واستعمالنا اليوم له هو المجاز. قال ابن منظور معلّلا ذلك:" أصل الصّداق عند العرب الإبل الّتي تساق. فاستعمل ذلك في الدّرهم والدّينار وغيرهما "(168). وكان السّياق بمعنى المهر(169).

---

(167) ابن منظور (درر) م2 ص966.

(168) ن م (ساق) م3 ص242.

(169) ن م (ساق) م3 ص242. قال: والسّياق:" المَهرُ... قيل للمهر: سَوْق لأنّ العرب كانوا إذا تزوّجوا ساقوا الإبل والغنم مهرا لأنّها كانت الغالب على أموالهم. وضع السّوق موضع المهر، وإن لم يكن إبلا وغنما "(ن م م3 ص242).

وهذا الاشتراك المتأثّر بالمحيط نجده في مفهوم المال عندهم وهو السّبب في الحقيقة لما يرى فيما تقدّم من عدم التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول به أو التّرادف بين المَهْر والسّياق. فالمال في تعريف صاحب اللّسان:" ما ملكته من جميع الأشياء"[170]. والأصل فيه عند ابن الأثير: "ما يُملك من الذّهب والفضّة ثمّ أطلق على كلّ ما يُقْتنى ويُمْلَك من الأعيان. وأكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإبل لأنّها أكثر أموالهم "[171]. لذلك اختُلف في تفسير النّهي عن إضاعة المال في الحديث. قال ابن منظور: "قيل: أراد به الحيوان أن يُحْسن إليه ولا يُهْمل وقيل: إضاعته: إنفاقه في الحرام والمعاصي وما لا يحبّه الله. قيل: أراد به التّبذير والإسراف وإن كان في حلال مباح"[172].

وليس هذا الاشتراك اللّغوي إلاّ ضربا من التّوسّع في الاستعمال من السّبب إلى النّتيجة بما يتماشى وحياة العربي في الصّحراء. ومثل هذا كثير في لغتهم نراه في تسميتهم الحيّات. فقد نظروا إلى ما تسبّبه للإنسان من أذى. فجعلوا بعض أسمائها تشترك في اللّفظ والشّيطان. قال الثّعالبي: "الحُبَابُ والشّيطان: الحيّة الخبيثة"[173]. ووضعوا لبعضها أسماء تشترك في اللّفظ والمصيبة كما رأينا ذلك من أمثالهم في ابن طَبَقٍ وأمّ الرُّبَيْقِ.

وإذ كانوا قد أجمعوا على أنّ المقصود باللّفظ الدّاهية فإنّهم اختلفوا في تأويل الأصل اختلافا لا يخلو من دلالات. فاعتبره أبو عبيدة من الحيّات وزعم الأصمعي أنّه الغول[174]. وقال ابن منظور:" أمّ الرّبيق: الحرب"[175].

(170) ابن منظور (مول) م5 ص550.
(171) ن م (مول) م5 ص550.
(172) ن م (مول) م5 ص550.
(173) الثّعالبي ص162.
(174) انظر المعرّي، الصّاهل والشّاحج ج1 ص88.
(175) ابن منظور (أمم) م1 ص105.

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه التّأويلات جميعا تتّفق في التّعبير عن العداء بين الإنسان وما تفيده لما يلحقه منها من أذى وشرّ مستطير يتهدّد وجوده في الصّحراء.

2 - 3 - 1 - 2 - المُنَاخ

وللمناخ الصّحراوي المتميّز بشدّة حرارته نهارا وقلّة المطر أثر في لغة العرب لمتانة الصّلة بينه وبين طبيعة عيشهم. ويظهر ذلك بصور شتّى منها الاهتمام بهذه الظّواهر والاشتراك اللّفظي بين ما يتّصل بهذا الحقل من الوحدات المعجميّة وما يتّصل بغيره وكثرة الأفعال الدّالة على الفساد والعبارات المسكوكة المستمدّة من هذا الحقل.

2 - 3 - 1 - 2 - 1 - وفور الوحدات المتّصلة بهذا الحقل في كتب اللّغة

لا شكّ أنّ العرب في الجاهليّة بدو رحّل في معظمهم يعيشون على رعي الماشية. فحياتهم نُجْعة مستمرّة. فهم يسعون في طلب الكلإ ويتتبّعون مساقط الغيث. فلا غرابة، والحال هذه، أن تهتمّ العرب شديدا بما يتّصل بمناخ الصّحراء. فتتوسّع في وضع الوحدات المتّصلة بالمطر والرّياح والبرد والحرّ. وقد انعكس ذلك بعد جمع اللّغة على المعاجم وكتب فقه اللّغة. فكانت غنيّة بالوحدات المتّصلة بهذا الحقل أفعالا وأسماء. وتجلّى ذلك الغنى في بعض كتب فقه اللّغة. فقد خصّ الثّعالبي مثلا بابا طويلا بالآثار العلويّة وما يتلو الأمطار من ذكر المياه وأماكنها"[176] جعل فيه ثمانية عشر(18) فصلا ثلثاها للرّيح والأمطار والأنهار. فكان:

- الأوّل في الرّياح "(ص277 - 278)
- والثّاني " في ما يذكر منها بلفظ الجمع " (ص279)
- والثّالث " في تفصيل السّحاب وأسمائها "(ص279 - 281)
- والرّابع " في تفصيل المطرالضّعيف "(ص281)

(176) الثّعالبي الباب 25 ص277 - 290.

- والخامس " في ترتيب الأمطار " (ص281)
- والسّادس " في ترتيب صوت الرّعد على القياس والتّقريب"(ص 281 - 282)
- والسّابع " في ترتيب البرق "(ص280)
- والثّامن " في فعل السّحاب والمطر " (ص282 - 283)
- والتّاسع " في أمطار الأزمنة " (ص283)
- والعاشر" في تفصيل أسماء المطر وأوصافه " (ص283 - 285)
- والرّابع عشر " في ترتيب الأنهار " (ص288)
- والثّامن عشر " في ترتيب السّيل "(ص290).

وسنكتفي للتّدليل على غنى المعجم بالوحدات المتّصلة بهذا الحقل بإيراد دليلين على تدقيق العرب في هذه الظّواهر يتمثّلان في تفصيلها لأسماء الرّياح وترتيب الأمطار.

فأمّا الرّياح فقد قسّمتها بالرّجوع إلى نوع حركتها عمودية أو أفقيّة وعلى أساس القوّة والضّعف أو الحرارة والبرودة كما اعتمدت في ذلك الفائدة الحاصلَةَ منها أو الآثار المصاحبة لها ووضعت لكلّ منها اسما. فأمّا الحركة فتظهر في تسميتها الرّيح الّتي تهب "من الأرض نحو السّماء كالعمود"[177] بالإعصار وفي تقسيم الرّياح في حركتها الأفقيّة بحسب الاتّجاه مراعية في ذلك استواء الاتّجاه أو انحرافه.

فأمّا الأوّل فنحو:

. " الجَنوب وهي ريح تخالف الشَّمال تأتي عن يمين القِبلة "[178]
. والدَّبور " وهي ريح تهبّ من نحو الغرب "[179]

---

(177) الثّعالبي ص278.
(178) ابن منظور (جنب) م1 ص510.
(179) ن م (دبر) م2 ص994.

. والشّمال " وهي الرّيح الّتي تهبّ من ناحية القطب "[180]

. والصّبا وهي"الّتي تهبّ من موضع مطلع الشّمس إذ استوى اللّيل والنّهار"[181] وغيرها.

وأمّا الثّاني فنحو[182]:

. الجِرْبِيَاء وهي الواقعة بين الجنوب والصّبا

. والنّكباء وهي الّتي تقع بين ريحين

. والمُتناوحة وهي الّتي تهبّ من جهات مختلفة.

وأمّا تقسيمها لها على أساس القوّة والضّعف فيظهر في نحو الوحدات المعجميّة: رَيْدانة ونسيم ونافجة وعاصف وسيْهوج وهَجُوم وزَعْزَع وما يتّصل بها وفي غير ذلك.

فالرّيح اللّيّنة عندهم ريدانة. فإذا جاءت بنفس ضعيف ورَوْح[183] فهي النّسيم في رأي الثّعالبي. والنّافجة الّتي تبتدئ بشدّة. والعاصف والسّيهوج هي الشّديدة والزّفزافة الشّديدة ذات الصّوت. فإذا زادت شدّة الرّيح فقلعت الخيام فهي الهجوم وإذا اقتلعت الشّجر فهي الزّعزعان والزَّعْزع والزّعزاع.

وأمّا إذا كانت باردة فتسمّى الحَرْجَفُ والصّرْصَر والعَرِيّة".وإذا كانت حارّة فهي الحَرُور والسَّموم"[184].

أمّا تقسيمها بحسب الأثر فيظهر في الوحدات: أعاصير ومُبشّرات وسَوافٍ وعقيم ولواقح[185].

. فالمبشّرات الرّيح الّتي تأتي بالسّحاب والغيث.

(180) ابن منظور (شمل) م3 ص361.
(181) ن م (صبا) م3 ص408.
(182) انظر الثّعالبي ص277.
(183) انظر ن م ص277.
(184) ن م ص278.
(185) انظر ن م ص281.

. والرّيح الّتي تُلْقح الأشجار تعرف باللّواقح.

. وما لا يُلْقح شجرا ولا يحمل مطرا فهي العقيم.

. والأعاصير ريح تَهيج الغبار.

. والسّواقي ريح تسْفي التّراب.

وأمّا احتفاء العرب بالمطر فيظهر في تدقيقها أسماءَ السّحاب وفي ترتيب الأمطار وصوت الرّعد وترتيب البرق أيضًا[186]. وسنجتزئ بالمبحثين الأوّلين في هذا العرض. فالعرب قسّمت السّحب على أساس خصائصها من لون وكثافة وعلو وغزارة مياه. فسمّت:

. السّحاب الأبيض بالمُزْن

. والسّحابة السّوداء بالطّخياء والمُتَطَخْطِخة

. و"ما تغيّر له السّماء"[187] بالغَمَام

. وما أظلّ بالعارض

. وما كان متفرّقا بالقَزَع

. وما كان خفيفا تُسْفره الرّيح بالِزّبْرج

. وما غلُظَ وركب بعضه بعضا بالمكفهرّ

. وما ارتفع ولم ينبسط بالنُّشاص

. وما دنا من الأرض بالهيْدَب

وقسّمت العرب المطر بحسب القوّة والضّعف. قال النّضر بن شُمَيل:" أوّل المطر رَشٌّ وطَشٌّ ثمّ طلٌّ ورذاذ ثمّ نَضْح ونضْخ (وهو قطر بين قَطْرين) ثمّ هَطْل وتهتان ثمّ وابل وحوْد "[188].

وذكر الأصمعي أسماء أخرى للمطر الضّعيف بعد الرّذاذ هي البَغْش والدَّثّ

---

(186) انظر ذلك مفصّلا في الثّعالبي ص279 - 281.

(187) ن م ص279.

(188) ن م ص281.

والرَّكّ والرِّهمة[189].

وهذا التّفصيل في وصف الأنواء والاحتفاء بها شديد الارتباط بواقع العربي، هذا البدوي الّذي يعيش على المطر ويتتبّع مساقطه ضمانا للحياة.

فلأهمّيته في حياته فعل ذلك إذ هو معلّق أبدا في هذا الفضاء الواسع المناوئ بين الخوف من الجَدْب وضيَاع المال وبين الرّجاء في نزول الرّبيع والرّخاء. فالمصلحة المباشرة هي الدّافع لهذا الاهتمام.

2 - 3 - 1 - 2 - 2 - العبارات المسكوكة

ويجد الباحث في كثير من العبارات العربيّة المسكوكة أثر الصّحراء واضحا

- فإذا دعت العرب على أحد بالعطش مثلا قالت:

. " ما له أحرَّ اللّهُ صدره أي أعطشه

ومن كلامهم:

. حِرّة تحت قِرّة أي عطش في يوم بارد

... قال اللّحياني هو دعاء معناه: رماه الله بالعطش والبرد

. واستَحرّ القتل وحرّ بمعنى اشتدّ

هو استفعل من الحرّ: الشّدّة "[190]. وتقول أيضا:

. سَخُنت عينه

. وأسخن الله عينه: أبكاه

وسُخنة العين عندهم نقيض قُرَّتها

- وإذا دعت له قالت:

. أقرّ الله عينه

- وإذا عبّرت عن فرحها به وتعلّقها أو عن فرحه قالت:

. هو قرّة عيني

(189) انظر الثّعالبي ص281.

(190) ابن منظور (حرر) م1 ص604.

. وقرّت عينه

. وأقرّ عيني

. وأشعرتني بردَ اليقين

. " وثلِجت نفسي بالشّيء: اشتفت به واطمأنّت وقيل: عرفته وسُرّت به.

يقال:

. قد أثلج صدري خير وارد أي شفاني وسكّنني"[191].

فجعلت الحرّ وما بمعناه " كناية عن الشّرّ والشّدّة "[192] والهمّ. "والبرْد كناية عن الخير والهيّن"[193] والطّمأنينة. فقالت مثلا:

. " عيش بارد أي ناعم"[194].

ولا تُفْهم هذه الاستعمالات إلاّ بالرّجوع إلى المنَاخ الصّحراوي الّذي نشأت فيه اللّغة العربيّة وطبيعة حياة العرب. فليس بوسع أوروبي قادم من الشّمال أن يفهم هذه العبارات إذا هو سمعها لأوّل مرّة. ولا يُقبل منه أن يعبّر عن الارتياح بمثل هذه العبارات المسكوكة في بلاد يكون سكّانها حسب عبارة اليعلاوي " إلى الشّمس وقيضها أحوج منهم إلى الثّلج وزمهريره "[195].

فالفرنسيون مثلا يستعملون في ذلك العبارة النّقيض réchauffer. فيقال في التّعبيرعن الارتياح مثلا:

Voici des paroles qui me réchauffent le cœur

بدل هذا كلام يثلج الصّدر. ولا يترحّمون على موتاهم باستعمال النّدى بمثل قولنا:

. برّد الله ثراه

(191) ابن منظور (ثلج) م1 ص370.

(192) ن م (قرر) م4 ص52.

(193) ن م (قرر) م4 ص52.

(194) الزّمخشري، أساس البلاغة (برد) ص134.

(195) اليعلاوي، " مائة نصّ عربي مع التّرجمة إلى الفرنسية " المقدّمة العربيّة ص7.

بل بطلب النّار لَهم. فيقولون مثلا[196]:

. المرحومة الملكة La feue reine

. ورحمة الله على الملكة.Feu la reine

والرّحمة الغيث.

2 - 3 - 1 - 2 - 3 - الاشتراك اللّفظي

وليست بعض الوحدات المعجميّة من المشترك بأقلّ دلالة على تأثير المناخ الصّحراوي في اللّغة العربية. وسنقتصر في ذلك على أمثلة خمسة هي البرد والثّرى والرّبيع والفيء والقرّ.

- فالبرد في اللّغة العربيّة ضدّ الحرّ. والبرد: النوم لأنّه يبرّد العين. والأبردان: الظّلّ والفيء سمّيا بذلك لبردهما. والعيش البارد هو الهنيء الطّيّب[197]. والبرد يُكنّى به في اللّغة عن السّعادة والرّاحة الحسّية والمعنويّة. وهذا يتّضح من الوحدات السّابقة ومن الفعل قَرَّ والاسم قُرّ. يقال:

.قَرّت عينه بكذا أي سُرَّ وسعِد

وقد اخُتِلف في اشتقاق هذا الفعل. فقال بعضهم: "مأخوذ من القَرُور وهو الدّمع البارد يخرج مع الفرح. وقيل: هو من القَرار وهو الهدوء. وقال الأصمعي:...مشتقّ من القَرُور وهو الماء البارد..."[198] "والقَرّ:البرد عامّة"[199] "والقُرّ بالضّمّ: القرار في المكان"[200]. والبرد عند العرب كناية عن الماء والسّعادة والفرح والاستقرار. ولا يفهم ذلك بغير العودة إلى طبيعة حياتهم في الصّحراء ونوع المناخ.

- والفعل ثرا يفيد الكثرة في المال أو في العدد. يقال:

."ثرا المال:... إذا كثر

(196) انظر .Dictionnaire Hachette encyclopédique 1966 p 718

(197) اللّسان (برد) م1 ص187.

(198) ن م (قرر) م4 ص54.

(199) ن م (قرر) م4 ص52.

(200) ن م (قرر) م4 ص 53.

. وثرونا القوم: أي كُنّا أكثرهم"[201]

. "وثَرِي... إذا كثر ماله وكذلك أثرى"[202]

والثّرى أيضا النّدى: يقال:

. " ثَرِيت الأرض: نَديت ولانت بعد الجدوبة واليبس"[203]

والثّرى الفرحُ والسّرور. يقال:

. " ثَرِيَ بذاك يثْرى به إذا فرح وسُرّ "[204].

فالثّرى يجمع بين الجانب الطّبيعي وهو النّدى وما يكنّى به من الخير المرتقب وبين الرّاحة الاجتماعيّة بدلالته على الغنى والحالةِ النّفسيّة.

والعلاقة بين هذه المعاني علاقة سبب بالنّتيجة. وهذا التّوسّع اللّغوي في معاني هذه الوحدة محكوم بالمحيط الّذي نشأت فيه هذه اللّغة.

- والرّبيع من المشترك فهو "أوّل مطر يقع بالأرض أيّام الخريف"[205]. "والرّبيع أيضا المطر الّذي يكون في الرّبيع"[206]. وهو "المطر متى جاءت"[207] وهو أزهى فصول السّنة وأخصبها مفردا أو مثنّى.

فالرّبيع الخريف بإجماع اللّغويّين لوقوع المطر فيه، أو هو يُطلق على فصلين يتميّزان بالخصوبة: الخريف والرّبيع. والرّبيع أيضا الجدول. وهو الكلأ والغيث. والفعل رَبَعَ يفيد الإقامة كما يفيد الطّمأنينة. يقال:

. ربع بالمكان ربْعا: اطمأنّ

---

(201) اللّسان (ثرا) م1 ص355.

(202) ن م (ثرا) م1 ص355.

(203) ن م (ثرا) م1 ص355.

(204) ن م (ثرا) م1 ص356.

(205) ن م (ربع) م2 ص1110.

(206) ن م (ربع) م2 ص1110.

(207) ن م (ربع) م2 ص1110.

. وربع بالمكان: أقام

. والرّبيع المنزل والدّار والوطن.

فاشتراك هذه المعاني المختلفة في لفظ الوحدتين الاسم والفعل متّصل بالمحيط الصّحراوي الّذي نشأت فيه اللّغة وبطبيعة حياة البدوي فيها. وليس من قبيل الصّدفة أن يكون. فالعلاقة بين الرّبيع الفصل والماء والكلإ علاقة سببيّة. فالسّبب هو الماء والبقيّة نتائج. وكذا الصّلة بين الفعل والاسم الرّبيع والمربع. فوجود الماء والنّبات في هذا الفصل مدعاة للطّمأنينة والاستقرار. لذلك وقع التّوسّع عن طريق المجاز في معنى هاتين الوحدتين. فليس تعدّد الاستعمال للرّبيع ولربَعَ إلاّ ضربا من المجاز. وهو إحدى طرق التّوليد اللّغوي.

- والفيء مثال آخر للمشترك في صلته بمناخ الصّحراء. فمن معانيه: ما كان شمسا فنسخه الظّلّ"[208]. قال صاحب اللّسان: "فاء الفيْء: تحوّل. وتفيّأ فيه: تظلّل. وتفيّؤ الظّلال: رجوعها بعد انتصاف النّهار وابتعاث الأشياء ظلالها. والتّفيّؤ لا يكون إلاّ بالعشيّ والظّلّ بالغداة. وهو ما لم تنله الشّمس... وتفيّأت الشّجرة وفاءت تفيئة: كثُر فيؤها "[209].

ومنها الغنيمة[210] والخراجُ[211] وتحريك المرأة شعرها عجبا أو تحريك الرّيح النّبات. يقال:

---

(208) اللّسان (فيّأ) م4 ص1151.

(209) ن م (فيّأ) م4 ص1151.

(210) اختلف اللّغويّون في الفيء والغنيمة. فاعتبرهما بعضهم مترادفين. قال ابن منظور:" الغُنم والغنيمة والمغنم: الفيء. يقال غَنِمَ القوم غُنما بالضّمّ وغنِمَ الشّيء غُنْما: فاز به" (اللّسان (غنم) م 4 ص1023). وميّز بعضهم بين الفيء والغنيمة. فعدّهما من المختلف. قال الأزهري: "الغنيمة: ما أُوجِف عليه المسلمون بخيلهم وركابهم من أموال المشركين... وأمّا الفيء فهو ما أفاء الله من أموال المشركين على المسلمين بلا حرب ولا إيجاف مثل جزية الرّؤوس وما صولحوا عليه " (ن م (غنم) م4 ص1023).

(211) انظر ن م (فيأ) م4 ص1151.

."فيّأت المرأة شعرها: حرّكته من الخُيلاء. والرّيح تفيّئ الزّرع والشّجر: تحرّكها"[212].

وهذه المعاني فرعيّة. الأصل فيها واحد هو الرّجوع رجوع عناصر الطّبيعة إلى حالة سابقة أو الإنسان أو بعض أجزائه إلى وضع سابق وإن كانت الحالة الآنية المصرّح بها غير ذلك[213]. يقال:

."فاء إلى الأمر يفيء وفاءه فَيْئا وفُيوءا: رجع إليه وأفاءه غيره: رجعه. ويقال: فِئت إلى الأمر فيْئا إذا رجعت إليه النظر... وفاء من غضبه: رجع"[214].

وقد ورد الفيء في القرآن "على ثلاثة معان مرجعها إلى أصل واحد وهو الرّجوع"[215].

وهكذا اجتمع في معاني الفيء كلّ ما هو إيجابيّ بالنّسبة إلى العرب، ساكن الصّحراء فردا وجماعة. وكان أن ميّز العرب في أثر حركة الشّمس في الأشياء بين الظّلّ والفيء بين الحركة الأصليّة والفرعيّة. وإذا كان الاثنان أثيرين عندهم[216] فالأفضليّة للثّاني لحاجة العربي إليه في صحراء تشتدّ حرارتها بدءا من منتصف النّهار ويكتوي هو بقيظها. فالفيء رجوع إلى الحالة الأصليّة بعد المعاناة. ولذلك استعمل العرب لغة الطّبيعة هذه للتّعبير عن معنى الفوز المادّي بالنّسبة إلى الفرد والمجموعة على السّواء. فتُوُسّع في معنى الفيء من التّعبير عن حركة الشّمس إلى التّعبير عن حركة الإنسان والطّبيعة والمآل حركة فيها عودة إلى الأصل الثّابت وتعبيرا عن الاستقرار في عالم متحرّك حرارة ومآلا ومجتمعا وعن الازدهار أيضا[217].

---

(212) اللّسان (فيا) م4 ص1151.

(213) انظر تفيئة الشَّعَر مثلا. فهو وضع عارض آيل إلى ما كان الحال عليه.

(214) اللّسان (فيأ) م4 ص1151.

(215) ن م (فيأ) م4 ص1151.

(216) انظر مثلا بيت المعتمد بن عبّاد:

ألا عَصَم اللهُ القطا في فراخها | فإنّ فراخي خانها الماءُ والظّلُّ

حيث يتحوّل الظلّ والماء إلى رمز للرّاحة والرّفاه.

(217) الازدهار في حياة الجماعة يتمثّل في الرّخاء المادّي الّذي يفيده معنى الفيء باعتباره خراجا =

ولا ريب أنّ في رجوع الظلّ عشيّا بعد القيظ أمر محبّب إلى العربيّ، وفي عودة العربيّ المسافر بعد خطر السّفر في أرض متحرّكة الرّمال موحشة جدباء مهلكة صحراويّة المناخ كثيرة الأخطار راحة بال واطمئنان وبُعد عن الخطر الّذي كان محدقا به من كلّ جانب. فالرّجوع من سفر في أرض بهذه المواصفات غنيمة معنويّة. لذلك اشترك معنى الغنيمة ومعنى الرّجوع مع الفيء بتوسيع معنى الوحدة الأخيرة من الحسّيّ إلى المجرّد. فالفيء رخاء من غير تعب ولا جهد وعودة إلى المواطن واستقرار وبرد بكلّ معانيه الحقيقيّة والحافّة. وهي كلّها أمور محبّبة إلى نفس العربيّ.

2 - 3 - 1 - 2 - 4 - الأفعال الدّالّة على التّغيّر والفساد

والملاحظ أنّ الأفعال الدّالّة على التّغير والفساد كثيرة في اللّغة العربيّة بشكل ملفت للنّظر[218]. ولئن كان هذا الأمر طبيعيّا في الأعمّ الأغلب، إذ الكون في حركة مستمرّة وتغيّر متّصل فإنّ المناخ الصّحراوي الّذي نشأت فيه هذه اللّغة ساهم بدوره، ولا شكّ في اعتقادنا، في تضخّم هذا الحقل الدّلالي. ذلك أنّ شدّة الحرارة وقلّة الماء يساعدان على إسراع الفساد إلى الأجسام واتّساخها وعلى ظهور أنواع من النّبات في الصّحراء قد تؤثّر على صحّة الإبل فيها.

فالعلاقة متينة بين جزء كبير من وحدات هذا الحقل والمناخ. وهي علاقة نتيجة بسبب. ولعلّ هذا ما جعل بعض اللّغويّين يهتمّون بهذه الأفعال. فنرى الثّعالبي يعقد لها خمسة فصول قصيرة متتالية في الباب الخامس عشر تبدأ بالثّالث والخمسين وتنتهي بالسّابع والخمسين[219].

وسنجتزئ في هذا المقام بذكر أفعال من هذا الحقل جمعناها من معاجم مختلفة تدليلا على أثر الصّحراء في اللّغة. وإذا كانت الأفعال الدّالّة على فساد

=

أو غنيمة أو غير ذلك. وازدهار الفرد يتمثّل في اكتمال جسد الأنثى اكتمالا يولّد عُجبا.

(218) انظر يحيى، دور الفعل في بنية الجملة ص586 - 589.

(219) انظر الثّعالبي ص 117 - 119.

الأجسام من نحو:

."أرِقَ الزّرع" [220]

."وحَمِتَ الجَوزُ ونحوه: فسد وتغيّر" [221]

." وذَرِبَت المعدة" [222]

."وغَبِرَ العِرْقُ إذا فسَدَ" [223]

."وغَفَرَ الجُرح إذا انتُكس وازداد فسادا" [224]

لا صلة لها بمناخ الصّحراء، إذ هي تحوّل طبيعي يقع للأجسام، فإنّ بعض الأفعال الأخرى الدّالّة على فساد الماء والأغذية تمرا كانت أو سمنا أو لبنا أو لحما أو غير ذلك أو الدّالّة على فساد أجسام الحيوان وما يتّصل بنوع منه من ثياب شديدة الصّلة بمناخ الصّحراء وما ينشأ عنه من قلّة الماء وشدّة الحرارة. فطبيعة هذا المحيط تساعد على إسراع الفساد إلى الأجسام المختلفة. لذلك اهتمّ بها اللّغويّون.

وهذا جدول لبعض هذه الأفعال

دلالة الفعل	الفعل	المصدر
على فساد الماء	يقال: "أَجِنَ الماء إذَا تغيَّر غير أنّه شروب"	الثّعالبي ص118
	وأسِنَ إذا أنتن فلم يُقْدَر على شُرْبِهِ	
	ورَنِقَ الماء أي كَدِرَ	الفارابي ج2 ص 224
الأغذية	يقال:"خَمِجَ التّمر إذا فَسَدَ جوفه وحَمُضَ"	الثّعالبي ص118

(220) الثّعالبي ص118.

(221) ابن منظور (حمت) م1 ص 712.

(222) الثّعالبي ص118.

(223) ن م ص118.

(224) ن م ص118.

- تمــــرا أو سمنا أو لبنا	وقَــنِمَ الطّعــام واللّحــم والثّــريد والــدّهْن والـرُّطَبُ يقـنَم قـنَما فهـو قَـنِمٌ وأقـنم: فـسد وتغيّرت رائحته	ابـن مـنظور (قـنم) م5 ص176
	و"سَنِخَ الدّهن والطّعام وغيرهما سنْخًا: تغيّر لغة في زنِخَ يَزْنَخُ إذا فَسَدَ وتغيَّرت ريحه"	ن م (ســـــنخ) م3 ص 215
	ونَمِسَ الدّهن بالكسر ينمَس نمْسًا فهو نَمِسٌ تغيّـر وفسدَ. يقـال: نَمِـسَ الـودكُ ونـسِمَ إذا أنتن	ن م (نمـــس) م 6 ص 721
	يقال: "حَمَزَ اللبن يَحْمِز حَمْزا: حَمُضَ"	ن م (حمـــز) م1 ص 717
	ونمِس الأقط[225] فهو منمّس إذا أنتن	ابـن منظور (نمس) م6 ص721
- بـــــروتينا لحمـــــا أو بيضا	يقـال:"خـمَّ اللّحـم وأخـمّ إذا تغيّـرت ريحـه وهو شواء أو قدير أي في القدور"	الثّعالبي ص117
	وأروح اللحم: تغيّرت رائحته وكذلك الماء	ابـن مـنظور (روح) م2 ص 1248
	وصلّ وأصلّ إذا تغيّرت ريحه وهو نيء	الثّعالبي ص 117
	ومذِرت البيضة...: فسدت	ابـن مـنظور(مـذر) م5 ص 457
وعلى فساد	يقال:" درن جسمه "	الثّعالبي ص119

(225) "الأقِط والإقْطُ والأقْطُ والأُقْطُ شيء يتّخذ من اللّبن المخيض يطبخ ثمّ يترك حتّى يمصل"(ابن منظور (أقط) م1 ص76).

أجسام الحيوان والثّياب	وأدفر الرّجل إذا فاح ريح صُنانِهِ	ابن منظور (دفر) م2 ص991
	ورَمِضت قدمه من الرّمضاء أي احترقت	الفارابي ج2 ص 238
	والسَّهكُ ريحٌ كريهة تجدها من الإنسان إذا عَرِقَ... وقد سهِك سهكًا وهو سَهِكٌ	ابن منظور (سهك) م3 ص228
	طبع الثّوب طبعا: اتّسخ	ن م (طبع) م4 ص 584
	كلِعت رجله...: تشقّقت واتّسخت	ن م (كلع) م5 ص286
	و تلجّن رأسه: اتّسخ	ن م (الجن) م5 ص 345

2 - 3 - 1 - 2 - 4 - النّزعة المعياريّة

للأنواء أهميّة أكيدة بالنّسبة إلى العرب في مثل المحيط الّذي كانوا يعيشون فيه والّذي طبع لغتهم بطابعه. فعبّرت بعض وحداتها المعجميّة مفردة أو مجتمعة عن طبيعة حياتهم ومشاغلهم حينا وعن نظرتهم إلى الأنواء نظرة معياريّة جليّة في بعض الوحدات المعبّرة عن عناصر الطّبيعة والفصول الأخرى.

فقد استهجنت العرب بعض هذه العناصر. فسمّت الرّيح الّتي لا تلقح الأشجار بالعقيم. والعقم شرٌّ ما يكره العرب. ووسمت الرّيح الّتي تقتلع الخيام بالهَجُوم. وهي صيغة مبالغة توحي بالعدوان عليها، والّتي تقتلع الأشجار فتلحق بحياتها ضررا أكبر بالزّعزعان والزَّعْزَع والزَّعزاع إيذانا بما تحدثه من اضطراب فيها. وسمّت الرّيح الحارّة بالحَرُور والسّموم. ووصفت النّبات الّذي أصابته بالمسموم لأنّها تقتل النّبات كما يقتل السمّ الحيوان والإنسان. فهي تنظر إلى الحرّ على أنّه شرّ مستطير. لذلك استعملته في الدّعاء[226] وفي النّدبة في نحو:

(226) قد تقدّم التّمثيل عليه.

. واحرّ قلباه

فقد كنّت بالحرّ" عن الشّرّ والشّدّة " وفعلت العكس بالبرد[227].

ولكنّها نظرت باستحسان إلى رياح أخَر كالمبشّرات واللّواقح والصَّبَا لما ينشأ عنها من خير لها أو لما فيها من اعتدال ولين. ووصفت الرّيح بالطّيّبة إذا كانت ليّنة وليست شديدة. وسمّت أغزر المطر بالجَوْد اشتقته من الجذر (ج،و،د) وهو عزيز عليها لا يكون إلاّ في ما تستحسن من بشر وإبل وخيل.

وقد جعلت العرب مفهوم الرّبيع ملتصقا بالخصوبة والاستقرار والطّمأنينة، واختلفت فيه إفرادا وتثنية، فمنها ما جعله فصلا واحدا ومنها ما جعله فصلين. قال ابن منظور: "فمن العرب من يجعله الفصل الّذي تدرك فيه الثّمار، وهو الخريف، ثمّ فصل الشّتاء بعده ثمّ فصل الصّيف وهو الوقت الّذي تدعوه العامّة الرّبيع... ثمّ فصل القيظ بعده وهو الّذي تدعوه العامّة الصّيف ومنهم من يسمّى الفصل الّذي تدرك فيه الثّمار وهو الخريف الرّبيع الأوّل ويسمّى الفصل الّذي يتلو الشّتاء وتأتي فيه الكَمْأة والنَّوْر الرّبيع الثّاني"[228] وعقّب على أنّهم كلّهم "مجمعون على أنّ الخريف هو الرّبيع"[229].

وواضح أن تسميتها الخريف بالرّبيع مرتبط بمناخ الصّحراء. ففي هذا الفصل تُخْرف الثّمار. فهو زمن الجني وهو زمن الخصب والاستقرار. وجَعْل بعضهم فصلين يتميّزان بالرّخاء ماء ونباتا وثمرا ربيعا يكشف استحسانهم وهو استحسان يظهر في اعتبار كلّ ما يتّصل بالرّبيع إيجابيّا.

فقد قسّمت الإبل بحسب زمن النّتاج إلى رُبَع وهُبَع. "فالرُّبع: الفصيل الّذي يُنتج في الرّبيع وهو أوّل النّتاج... فإذا نتج في آخر النّتاج فهو هبع"[230].

واشتقت من الجذر(ر،ب،ع) أسماء وصفات للحيوان الّذي يولد في هذا

(227) انظر قول ابن منظور في ذلك (قرر) م 5 ص 52.
(228) ابن منظور (ربع) م 2 ص 1110.
(229) ن م (ربع) م 2 ص 1110.
(230) ن م (ربع) م 2 ص 1111.

الفصل. فسمّت "المهر الّذي يكون في الرّبيع"(231) بالرّباع. وإذا نسبت الفصيل إلى الرّبيع استعملت كلمة رُبَعيّ. وقالت:

. "ناقة رِبْعيّة: متقدّمة النّتاج"(232).

و"قال الأصمعي: المِرباع من النّوق الّتي تلد في أوّل النّتاج"(233). "والرِّبعيّة أيضا العير الممتازة في الرّبيع"(234). واشتقّت من هذا الجذر فعلا يفيد الإقامة واسما لمكانها هما ربَع وربْع.

فالأصل في ربع بالمكان: أقام به في فصل الرّبيع ثمّ استُعمل الفعل للإقامة مطلقا توسّعا ولمعنى الاطمئنان. والمربع تُوُسِّع فيه على غرار ما حدث في الفعل. فمن الدّلالة على مكان الإقامة ربيعا إلى معنى المنزل والمسكن.

ذلك أنّ الإقامة في مجتمع يحيا حياة البداوة ويعيش على أرض جدباء لا تطول إلاّ مع توفّر الطّمأنينة ورفاه العيش النّاشئ عن كثرة العشب.

ولا شكّ أيضا أنّ الحيوان الّذي يُنتج فيه سيكون قويّا سمينا. لذلك كان الاشتراك في(ربع) بين الدّلالة على فصل معيّن وعلى معنى الإقامة والاستقرار مطلقا وعلى معنى الطّمأنينة. وكانت هذه النّظرة الإيجابيّة لكلّ ما يتّصل بالرّبيع.

2 - 3 - 1 - 3 - طبيعة الحياة والبنية الاجتماعيّة

وليس يعدم الباحث وحدات معجميّة أو أساليب وسمتها طبيعة حياة العرب في الصّحراء وبنية المجتمع الجاهلي. فالعرب بدو رحّل، إلاّ ما قلّ ينتقلون دوما بين الفيافي ينتجعون الكلأ ومساقط الغيث. وهو أمر مضن على المستوى الجسدي والنّفسي. فحياتهم ترحال دائم. لذلك كانوا يعرفون جيّدا ما يخلّفه الرّحيل في النّفس من لوعة الفراق، فراق المكان الّذي ألفوا وفراق الأحبّة الّذين تشطّ بهم

(231) ابن منظور (ربع) م 2 ص 1111.
(232) ن م (ربع) م 2 ص 1112.
(233) ن م (ربع) م 2 ص 1111.
(234) ن م (ربع) م 2 ص 1111.

الدّار. لذلك تراهم يدعون على بعضهم باستعمال مصدر الفعل بَعُدَ. فيقولون مثلا:

. بُعْدا لزيد.

- والعرب تجعل لفظ الرَّحْل مشتركا بين مركب البعير ومنزل الرّجل ومسكنه. "يقال:

. دخلت على الرّجل رحله أي منزله"[235].

- وفي مصطلح العَرُوض علما أو بمعنى آخر النّصف الأوّل من البيت أثر لنمط الحياة البدويّة. فقد اختلف العلماء في أصل تسمية هذا العلم. فذهب بعض المستشرقين إلى أنّ التّفسير الحقيقي الّذي يُعتدّ به هو ذاك الّذي يعتمد على العلاقة القائمة بين هذا المصطلح بمعناه الضّيق وبين العروض في الخيمة.

فأهمّية العروض في بيت الشّعر شبيهة بأهمّيته في الخيمة. لهذا وقع التّوسّع فيه ليشمل هذا العلم النّاشئ[236].

وهذا الرّأي لابن إسحاق الحضرمي (ت205هـ) في أصل العروض في البيت وقع سحبه على معنى العروض علما. قال: "وإنّما سُمّي وسط البيت عروضا لأنّ العروض وسط البيت من البناء والبيت من الشّعر مبني في اللّفظ على بناء البيت المسكون للعرب. فقوام البيت من الكلام عروضه كما أنّ قوام البيت من الخِرَقِ العارضة في وسطه. فهي أقوى ما في بيت الخِرق. ولذلك يجب أن تكون العروض أقوى من الضّرب"[237].

- والعرب تقول:

. "جلّ فلان في عيني أي عظم وأجللته رأيته جليلا نبيلا "[238].

فتعبّر بالفعل جلّ عن عظمة القدر. وهي تستعمله في معنى آخر فتقول:

. "هذه ناقة قد جلّت أي أسنّت"

---

(235) ابن منظور (رحل) م 2 ص 1141.

(236) انظر.Encyclopédie de l'Islam, nouv. édition T1p688

(237) ابن منظور (عرض) م 4 ص 744.

(238) ن م (جلل) م 1 ص 487.

." وجلّ الرّجل جلالا فهو جليل: أسنّ واحتُنِك"[239].

فيكون جلّ عندها من المشترك يفيد التّقدّم في السّنّ والخبرةَ ورفعةَ المنزلة. وليس هذا الاشتراك محض صدفة، وإن بدت العلاقة بين المعنيين لأوّل وهلة غير جليّة. ذلك أنّها علاقة لا تفهم بغير الرّجوع إلى بنية المجتمع القبلي في الجاهليّة. فشيوخ القبيلة وهم الطّبقة الأولى فيها أناس تقدّموا في السّنّ وحنّكتهم التّجارب والمحن. وما قالته الخنساء في رثاء أخيها صخرا من أنّه "ساد قبيلته أمردا " ضرب من المبالغة أو مجرّد خروج عن القاعدة لا يُعتدّ به. لذلك كان مدعاة للفخر عندها.

إنّ منزلة الأحرار في القبيلة مرتبطة فضلا عن قوّة العصبيّة بالسّنّ والحنكة.

- وتسمّي العرب الرّجل" الّذي يضرب للأيسار بالقِداح"[240] حُرْضة لرذالته لأنّه "لا يكون إلاّ ساقطا"[241]. وتسمّي حُرْضة الرّجل " الّذي لا يشتري اللّحم ولا يأكله بثمن إلاّ أن يجده عند غيره"[242]. فالجذر(ح،ر،ض) تمحّض للدّلالة على الفساد الحسّي والمعنوي. يقال:

. "رجل حَرِض وحَرَض لايرجى خيره ولا يخاف شرّه

. ورجل حَرِض وحَرَض أي فاسد مريض في بنائه...

. والحَرَض:... السّاقط الّذي لاخير فيه"[243].

فتدنّي المنزلة الاجتماعيّة والخروج عن قيم المجتمع القبلي بخدمة الأيسار كالعبيد والاكتفاء باللّحم الّذي يقدّمون له مقابل ضربه بالقداح سبب هذا الاستهجان المضمّن في معنى هذه الوحدة المعجميّة.

- وتقول العرب:

---

(239) ابن منظور (جلل) م 1 ص 487.
(240) ن م (حرض) م 1 ص 609.
(241) ن م (حرض) م 1 ص 609.
(242) ن م (حرض) م 1 ص 610.
(243) ن م (حرض) م 1 ص 609.

. "خَدَمَهُ يَخْدُمُه ويخدِمه بالكسر عن اللّحياني خَدْمة عنه وخِدْمة: مَهَنه .... وأخدمتُ فلانا: أعطيته خادما يخدمه. يقع الخادم على الأَمَة والعبد"[244].

- وتقول:

."مَهَنَهم يَمْهَنُهم ويَمْهُنُهم مهْنا ومَهْنة ومِهنَة: أي خَدَمهم. والماهن:العبد. وفي الصّحاح: الخادم والأنثى ماهنةٌ.

. وأمهنته: أضعفته...

. وامتهنت الشّيء: ابتذلته "[245]

."ومهنت الإبل:حلبتها..." [246]

- ويعني القين عند العرب "الحدّاد. وقيل: كلّ صانع قين... وبنو أسد يقال لهم: القُيُون لأنّ أوّل مَنْ عمِل الحديد بالبادية الهالك بن أسد بن خُزَيمة... والقين: العبد "[247].

وهكذا تكون الوحدات المشتقّة من الجذور الثّلاثة (خ،د،م) (ق،ي،ن) و(م،هـ،ن) من المشترك تفيد العمل مطلقا أو عملا محدّدا، وصفة اجتماعيّة دنيا ملازمة له في المجتمع الجاهلي هي العبوديّة أو الذّلّ.

فالعمل هوان عند العرب مرتبط بالمنزلة الدّون. فنظرتها إليه سلبيّة واحتقارها له جعلها تُوكله للعبيد، وهم أدنى طبقة في القبيلة، وجَعَل هذه الوحدات المنتمية إلى نفس الحقل من المشترك.

وفي اللّغة العربيّة وحدات حافظت بتوسّعها على أصل نشأتها. فكانت لذلك من المشترك. ومن ذلك كلمة القحبة. تقول العرب:

." قَحَبَ يقحُبُ قِحَابا وقُحْبا إذا سَعَل"

---

(244) ابن منظور (خدم) م 2 ص 800.
(245) ن م (مهن) م 5 ص 544.
(246) ابن فارس، مجمل اللّغة (مهن)ج3 ص 818.
(247) ابن منظور (قين) م5 ص 303 - 304.

قال ابن سيده:

.القحبة: المُسِنَّة من الغنم وغيرها. والقحبة كلمة مولّدة.

قال الأزهري:

. قيل للبغيّ قحبة لأنّها كانت في الجاهليّة تؤذن طلاّبها بقحابها، وهو سعالها. ابن سيده: القحبة: الفاجرة. وأصلها من السعَال: أرادوا أنّها تسعل أو تتنحنح ترمز به"[248].

فالاشتراك في قحب بين معنى السّعال ومعنى البغيّ المولّد مردّه إلى سلوك البغيّ في المجتمع الجاهلي إذْ هي تنبّه إليها بتعمّد السّعال.

وقد تدلّ بعض الأساليب على اعتقادهم. يظهر ذلك مثلا في تخريج المدح بلفظ الذّمّ. تقول العرب في الإعجاب بشخص مثلا:

. لا أمّ له ما أكرمه!

. أخزاه اللّه ما أشعره!

. ولعنه اللّه ما أسمعه!

. وويلمّه شاعرا!

فتمدح الشّخص بما يشبه الذّمّ. وقد أورد ابن منظور في تأويل ذلك رأيين. أحدهما وهو الّذي يهمّنا هو الخوف على الممدوح من العين. قال: "كأنّهم قصدوا بذلك غرضا ما. وذلك أنّ الشّيء إذا رآه الإنسان فأثنى عليه خشي أن تصيبه العين. فيعدِل في مدحه إلى ذمّه خوفا عليه من الأذيّة"[249]. فالانحراف في التّعبير عن المعنى إلى ضدّه محكوم إذن باعتقاداتهم.

الخاتمة:

حاولنا في هذه المداخلة أن نبيّن أنّ الصّحراء ليست مجرّد فضاء مكانيّ ذي خصائص معيّنة بل هو أيضا فضاء ثقافي أثّر ولا يزال في حياة العرب ولغتهم بصفة

(248) ابن منظور (قحب) م 5 ص 22.

(249) ن م (أمم) م1 ص104.

خاصّة.

فمنه انطلقت رسالة محمّد وتكيّفت حسبه معجزته. فكان لذلك أثره في العلوم النّقليّة الّتي نشأت بعد الرّسالة وفي المُعجم بصفة خاصّة. فآثار الصّحراء لاتزال اليوم فينا تفكيرا ولغة وسلوكا.

فقد نتج عن اعتبار عرب الصّحراء الفصاحة قيمة أن كانت معجزة الرّسول القرآن. وقد تأثّرت اللّغة العربيّة شديدا بالوسط الطّبيعي الّذي نشأت فيه وهو الصّحراء مرّتين:

- الأولى في طور النّشأة. فكانت مرآة عاكسة له.

- والثّانية في طور الجمع، لذلك غلب على المعجم العربي طابع البداوة. فجاء غنيّا بالوحدات المعجميّة المتّصلة بالصّحراء فضاء وحيوانا ونباتا وبنية اجتماعيّة وعقائد إذ ليست اللّغة مجرّد أداة تواصل بل هي فضلا عن ذلك ذاكرة النّاطقين بها، تحوي همومهم وتختزن تصوّرهم للوجود وتعكس اعتقاداتهم وتحتفظ في ذاتها بأصول نشأتها.

وليس يسيرا أن يهتدي الباحث إلى كلّ ذلك. فلا بدّ من الحفر في طبقاتها. وبدون ذلك لا يمكنه فهم الاشتراك في لفظ القين مثلا بين العبد والحدّاد وفي ابن طَبَق وأمّ الرّبيْق بين معنى الحيّة ومعنى الدّاهية. ولا يفهم سبب استعمال العرب الوحدة المعجميّة الشّيْطان لضرب من الحيّات واستعمال المال للإبل كما لا يسعه أن يعرف سبب استعمال العرب الدّرّ في حالتي المدح والذّمّ والسّياق بمعنى المهر وإسناد سَاقَ للصّداق وغير ذلك من الوحدات.

قائمة في المصادر والمراجع

1 - ابن خلدون (عبد الرّحمان): المقدّمة،بيروت،الطّبعة الثّالثة، نشر دار إحياء التّراث العربي (بدون تاريخ).

2 - ابن فارس: مجمل اللّغة، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، الطّبعة الأولى، نشر مؤسّسة الرّسالة 1984.

3 - ابن منظور: لسان العرب المحيط (7 مجلّدات) أعاد بناءه على الحرف الأوّل من الكلمة يوسف خيّاط، بيروت، نشر دار الجيل ودار لسان العرب 1988.

4 - أمين (أحمد): فجر الإسلام، القاهرة، الطّبعة العاشرة نشر مكتبة النّهضة المصريّة 1965.

5 - البكّوش (الطّيّب): العلاقات بين الألسن ومستوياتها في التّراث العربي، حوليات الجامعة التّونسيّة عدد36 لسنة 1995 ص 11 - 34.

6 - الثّعالبي (أبومنصور): فقه اللّغة، الدّار العربيّة للكتاب ليبيا تونس 1981.

8 - رومان (أندري): في تصوّر اللّغة العربيّة، الملتقى الدّولي الثّالث في اللّسانيات، سلسلة اللّسانيات عدد6 تونس 1986 ص 107 - 123.

8 - الزّمخشري (جار اللّه أبو القاسم محمود بن عمر):أساس البلاغة، بيروت دار صادر 1979.

9 - الزّبيدي (أبو بكر محمّد بن الحسن): طبقات النّحويّين واللّغويّين تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم (ج.م.ع) الطّبعة الثّانية نشر دار المعارف، 1984.

10 - السّيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمان):

- بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة 2ج تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصريّة صيدا بيروت،(بدون تاريخ).

- المزهر 2ج شرح وتعليق محمّد جاد المولى بك ومحمّد أبو الفضل

إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، منشورات المكتبة العصريّة صيدا بيروت، 1987.

11 - الفارابي: "ديوان الأدب" الجزء الثّاني تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس،القاهرة، نشر الهيئة العامّة لشؤون الطّبع الأميريّة،1975.

12 - المعرّي (أبو العلاء): "رسالة الصّاهل والشّاحج" تحقيق عائشة عبد الرّحمان بنت الشّاطئ ط 2 دار المعارف 1984.

13 - يحيى (الهذيلي): "دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النّحو والمعاجم "2ج رسالة دكتورا وقد نشرتها دار سحر بالتّعاون مع كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة القيروان سنة 2006.

14 - اليعلاوي (محمّد): مائة نصّ عربي مع التّرجمة إلى الفرنسيّة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.

- 15Dictionnaire Hachette encyclopédique,1996.

16- Encyclopédie de L'islam nouvelle édition T1 troisième impression «Arud».

مفهوم المفعول في التّراث النّحوي

في طور التّأسيس (الكتاب نموذجا)[250]

1 - المقدّمة

ينشأ المصطلح لسدّ حاجة علم إلى التّعبير عن المفاهيم المستحدثة الّتي يقتضيها نموّه. ويتطوّر المفهوم الواحد بحسب الزّمان خاصّة ومراحل العلم المعنيّ. فيؤثّر ذلك في المصطلح.

وتاريخ النّحو العربي مثلا شاهد على ذلك. ففي الكتاب لسيبويه[251]، وهو أوّل تأليف في النّحو مكتمل وخلاصة للمرحلة الأولى من تاريخ التّأليف فيه، أدلّة على ذلك. ففيه جهد واضح في محاولة وصف الظّواهر اللّغويّة ومعاناة في التّعبير عن المفاهيم الوصفيّة[252]، وفيه إشارة ضمنيّة إلى بدء الخلاف في وظيفة المكوّن الدالّ على المكان (البيت أو الشّام) الّذي يتعدّى إليه فعلا الحركة دخل وذهب بحرف الجرّ في أصل التّركيب في نحو:

. دخلت البيت

. وذهبت الشّام

وما يعني ذلك من اختلاف في مفهوم المفعول به توسّعا فيه أو تضييقا.[253]

---

(250) هذه المداخلة ساهمنا بها في النّدوة العلميّة الّتي نظّمتها كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان حول التّأسيس في اللّغة والأدب والحضارة في أفريل سنة 1999.

(251) اعتمدنا تحقيق عبد السّلام محمّد هارون (الطّبعة الثالثة)، بيروت نشر عالم الكتب.

(252) ما اصطلح عليه في النّحو المدرسي بالبناء للمجهول مثلا يعبّر عنه في الكتاب بمركّب معقّد هو "باب المفعول الّذي لم يتعدّ فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل" (سيبويه، ج1 ص33 - 34).

(253) لم يعتبر أوائل النّحاة الفعل متعدّيا ما لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول بنفسه. فضيّقوا بذلك مفهوم المتعدّي ووسّعوا مفهوم اللاّزم فنتج عن ذلك تضييق في مفهوم المفعول به. فقد أخرجوا منه ما تعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ. ثمّ تطوّر مفهوم الفعل المتعدّي عند بعض =

لذلك وقع اختيارنا على الكتاب لمعرفة مفهوم المفعول في هذه المرحلة. غير أن كتب النحو المدرسي توهم بعكس ذلك. فلا شكّ أن مفهوم المفعول يُعتبر اليوم في النّحو المدرسي من المسلّمات. فكلمة المفعول تُستعمل فيه على ضربين: جمعا حينا ومفردة مخصّصة أو غير مخصّصة آخر.

فاستعمالها بصيغة الجمع يعنى به عناصر خمسة هي المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه. وما عداها من حال النّسبة وتمييز النّسبة والمستثنى أشباه مفاعيل محمولة عليها في النّصب وليست منها. وهو تقسيم للعناصر الأوّليّة لا يُسلّم به بعض المتأخّرين من النّحاة.

وإذا كانت المفاعيل الخمسة هي "الأصل في النّصب"[(254)] عند جمهور النّحاة باعتبارها من ضروريّات معنى الفعل، فالحال في نظر الإستراباذي أولى من المفعول معه أو المفعول لأجله بأن يكون كذلك. قال: "إن كان الأصالة في النّصب بسبب كون الشّيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه أو المفعول له إذ رب فعل بلا علّة ولا مصاحب ولا فعل إلاّ وهو واقع على حالة من المُوقِع أو المُوقَع عليه".[(255)] واستعمال كلمة المفعول بصيغة المفرد يكون مطلقا ويعني بها حينئذ ما يعني بها مخصّصة بمركّب بالجرّ رأسه الباء (المفعول به) وإن كان المفعول بلا قيد في الأصل هو المفعول المطلق في رأي الإستراباذي[(256)].

ويكون مقيّدا تختلف وظيفته بحسب نوع المخصّص نعتا كان كالمفعول المطلق أو مركّبا بالإضافة كالمفعول معه أو مركّبا بالجرّ تختلف وظيفته بحسب رأس المخصّص في هذه الحالة باء كان أو لاما أو في كالمفعول به والمفعول لأجله والمفعول فيه.

=

النّحاة ليشمل الفعل الّذي يتجاوز فاعله إلى مفعول بواسطة حرف الجرّ. فنتج عن التّوسّع في مفهوم المتعدّي توسّع عندهم في مفهوم المفعول به. وكان الاختلاف في تقدير وظيفة المكوّن الّذي تعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ إذ انقسم المتأخّرون فريقين: الأوّل خرّج هذا المكوّن على المفعوليّة والثّاني على الظّرفيّة.

(254) الإستراباذي، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1985، ج1 ص112.

(255) ن م ج1 ص113.

(256) انظر ن م ج1 ص112.

غير أنّ هذا التّقسيم المتعارف عليه مدرسيّ لا يتطابق مع مفهوم المفعول في الكتاب. لذلك رأينا أن نتناول هذا المبحث بالتّحليل إبرازا لتطوّر المفاهيم وتأكيدا على نسبيّتها من ناحية ثانية وسعيا إلى الإفادة من التّراث في توليد المصطلحات من ناحية أخرى.

2 - المفعول في الكتاب

تردّد مصطلح المفعول بكثرة في الجزأين الأوّلين من الكتاب. وقد غلب استعمال كلمة المفعول فيه استعمالا مطلقا غير مقيّد بحرف الجرّ أو بغيره إلاّ نادرا. فقد خُصّص بالمركّب بالجرّ الّذي يكون رأسه الباء أو في أو بالمركّب الإضافي معه. فأمّا الحالة الأولى فقد وجدنا لها شواهد ثلاثة:

- أوّلها قول سيبويه في حديثه عن عمل ما الحجازيّة: "وأمّا أهل الحجاز فيشبّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبّهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصّة. لا تكون لات إلاّ مع الحين تُضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنّه مفعول به"[257].

- والثّاني ورد في تناوله المفعول معه، قال: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنّه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك"[258]. ثمّ أضاف "ومثل ذلك: ما زلت وزيدا حتّى فعل أي ما زلت بزيد حتّى فعل. فهو مفعول به. وما زلت أسير والنّيل أي مع النّيل"[259].

- والثّالث جاء في دراسته لضرب من الحال. قال:"هذا باب ما ينتصب من الأسماء الّتي ليست بصفة ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنّه مفعول به. وذلك قولك: كلّمته فاه إلى فيّ وبايعته يدا بيد كأنه قال كلّمته مشافهة وبايعته نقدا أي كلّمته في هذه الحال"[260].

(257) سيبويه، ج1 ص57.
(258) ن م ج1 ص297.
(259) ن م ج1 ص298.
(260) ن م ج1 ص391.

وأمّا الحالة الثّانية فقد اقتصرت على مثال واحد. قال سيبويه في الحال في نحو:

. هذا عبد الله منطلقا

"فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حال مفعول فيها..."[261]

وأمّا الحالة الثّالثة فسنجتزئ على التّدليل عليها بأمثلة ثلاثة وردت في الجزء الأوّل:

- أوّلها قول صاحب الكتاب: "ومن ذلك رأسه والحائط كأنّه قال: خلّ أو دَع رأسه والحائط. فالرّأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعا".[262]

- والثّاني والثّالث تقدّم ذكرهما[263].

غير أنّ ورود المفعول في الكتاب على تلك الحال لا يعني أنّه يتمحّض للدّلالة على معنى بعينه حين يكون مطلقا غير مخصّص ولآخر يختلف بحسب المخصّص إذا كان مقيّدا. فمفهوم المفعول غير المقيّد قد يكون بمعنى المقيّد بالمركّب بالجرّ (به) ومفهوم المقيّد بالمركّب بالجرّ (به أو فيه) قد لا يدلّ على ما هو معروف في الاصطلاح.

فالمسألة إشكاليّة. ومفهوم المفعول في الكتاب لا يخلو من لَبس، والمحدّد في معرفته هو السّياق الّذي يرد فيه. فلا وجود لتعريف للمفعول بالحدّ في الكتاب، وإن كان الباحث لا يعدم له تعريفا بالمثال أو النّوع موزّعا في أبواب الجزءين الأوّلين منه.

2 - 1 - المفعول مطلقا في الكتاب

2 - 1 - 1 - المفعول به

استُعمل المفعول في الكتاب بمعنيين خاصّ وعامّ. فأمّا الخاصّ، وهو الغالب عليه فأساسه توزيعي. فالمفعول هو العنصر الأساسي الّذي يقتضيه الفعل

---

(261) سيبويه ج2 ص87.

(262) ن م، ج1 ص274.

(263) وردا تباعا في الكتاب ج1 ص297 و298 وقد سبق ذكرهما.

بعد استيفائه فاعله. وقلّما قيّده سيبويه بحرف الجرّ الباء[264]. وقد استعمل هذا المصطلح مقيّدا بهذا الحرف في بعض الأحيان دون أن يكون المقصود به واحدا في الحالتين على نحو ما يتبيّن من السّياق والأمثلة. كان ذلك في حديثه عرضا عن خبر لات حين قال: "ولا تكون لات إلاّ مع الحين تُضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنّه مفعول به"[265] وفي تناوله لبعض أنواع الحال في "هذا باب ما ينتصب من الأسماء الّتي ليست بصفة ولا مصادر لأنّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنّه مفعول به. وذلك قولك: كلّمته فاه إلى فيّ وبايعته يدا بيد"[266].

1 - 1 - 1 - اعتماد المفعول أساسا لتقسيم الأفعال توزيعيّا

اعتمد سيبويه حاجة الفعل إلى المفعول به أو عَدَمَها وعدَدَ المفاعيل الّتي يفتقر إليها الفعل أساسا لتقسيم الأفعال بحسب خصائصها التّوزيعيّة على أضرب أربعة. فكانت الأبواب الأربعة التّالية في كتابه:

- "باب الفاعل الّذي لم يتعدّ فعله إلى مفعول"[267] وهو اللاّزم.
- و"باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعول"[268] وهو المتعدّي إلى مفعول.
- و"باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين"[269] وهو المقتضي مفعولين.
- و"باب الفاعل الّذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين"[270].

وجعل التّعدية إلى المفعول ضربين: أصالة أو بالتّوسّع. فالتّعدية الأولى تكون من الفعل إلى المفعول أو المفاعيل الّتي يفتقر إليها توزيعيّا كما هي الحال في الأبواب الثّلاثة الأخيرة. والتّعدية على التّوسّع تكون بوصوله إلى ما لا يقتضيه

(264) انظر سيبويه، ج1 ص297 و298 وقد سبق ذكر الشّاهدين في الصّفحة السّابقة.
(265) ن م، ج1 ص57.
(266) ن م ج1 ص391.
(267) ن م ج1 ص33 - 34.
(268) ن م ج1 ص34 - 37..
(269) ن م، ج1 ص37 - 41.
(270) ن م ج1 ص41 - 43.

تركيبا وفيه دلالة عليه كالظّرف مثلا في نحو:

. سُرق عبد الله الثّوب اللّيلةَ.

فاللّيلة في المثال مفعول فيه ظرف زمان ولكنّ سيبويه أجاز اعتبارها مفعولا به على التّوسّع. قال: "اعلم أنّ الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تُجاوز تعدّت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الّذي لا يتعدّى المفعول. وذلك قولك:

. أُعطي عبدُ الله الثّوبَ إعطاء جميلا

. ونُبّئتُ زيدا أبا فلان تنبيئا حسنا

. وسُرق عبدُ الله الثّوبَ الليلةَ

لا تجعله ظرفا ولكن على قولك:

. يا مسروقَ اللّيلةِ الثّوبَ.

صُيّر فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الّذي لا يتعدّى فاعله ولا مفعوله. ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الّذي لا يتعدّى"[271].

2 - 1 - 1 - 2 - اعتماده فيه طريقة وصول الفعل أو ما يقوم مقامه إلى المكون

ورأى صاحب الكتاب أنّ الفعل يصل إلى المفعول بطريقتين:

- بنفسه كما هي الحال في نحو:

. ضرب عبد الله زيدا

. وهذا ضاربُ زيدٍ غدا.

فزيد منصوبا بالفعل أو مجرورا باسم الفاعل غير المنوّن مفعول، وهو في المثال الثّاني "بمنزلته منصوبا منوّنا ما قبله"[272].

- أو بواسطة حرف الجرّ في مثل:

. مررت بزيد.

فـ"المجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها"[273] "وإن كان

(271) سيبويه ج1 ص43.

(272) ن م ج1 ص96.

(273) ن م ج1 ص94.

الفعل لا يصل إليه إلاّ بحرف الإضافة. فكأنّك قلت: مررت زيدا"[274].

فالمفعول به عنده يتّسع ليشمل ما عمل فيه الفعل أو ما قام مقامه كاسم الفاعل مثلا من العناصر الّتي يقتضيها تركيبيّا منصوبة كانت كما هي الحال في عبد الله أو مجرورة كما في زيد في المثالين الأخيرين.

2 - 1 - 1 - 3 - اعتماده في تحديد المفعول البنية الأصليّة

ولا يعتدّ صاحب الكتاب بالبنية المنقولة في تحديده مفهوم المفعول. بل يعتمد أصل البنية. فزيد في نحو:

. ضرب عبد الله زيدا

. وضُرب زيد

مفعول به[275]. فنائب الفاعل عنده مفعول، وإن كان لفظه لفظ الفاعل[276].

وهذا ما يتّضح من أبواب مثل:

- "باب المفعول الّذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول"[277]، وهو زيد في المثال الأخير.
- و"باب المفعول الّذي تعدّاه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كُسي عبد الله الثّوب"[278].
- و"باب المفعول الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين"[279] من نحو: نُبّئت زيدا أبا فلان.

فعبد الله في المثال السّابق وضمير المتكلّم المفرد في المثال الأخير مفعولان عنده.

---

(274) سيبويه ج1 ص92.

(275) انظر ن م ج1 ص34.

(276) انظر ن م ج1 ص34.

(277) ن م ج1 ص34.

(278) ن م ج1 ص41.

(279) ن م ج1 ص43.

2 - 1 - 1 - 4 - الخلاصة

تنتهي بنا الملاحظات السّابقة:

- أوّلا إلى أنّ سيبويه استعمل في حديثه عن الوظيفة المفعول به مصطلح المفعول مطلقا غالبا ومقيّدا بحرف الجرّ الباء نادرا على نحو ما يتبيّن من الجدول التّالي:

المصطلح المستعمل	الكتاب ج 1	ج 2
المفعول	ص33 و34 و37 و39 و40 و41 و43 و44 و45 و79 و92 و94 و96 و103 و148 و149 و153 و154 و155 و157 و158 و175 و204 و205 و235 و236 و237 و239 و252 و274 و375	ص 148.
المفعول به	ص 297 و298.	

لكنّ استعماله بالصّورتين المذكورتين كان مُلبسا. فلم يُمحّض هذا المصطلح مطلقا أو مقيّدا بهذه الوظيفة. فكان عنده من المشترك ذا معنى خاصّ ذكرناه وآخر عامّ سنتعرّض له في ما يلي.

- ثانيا أنّ مفهوم المفعول به عنده أوسع ممّا هو مألوف في النّحو المدرسي، ليس يقتصر على المنصوب والمجرور ممّا تعدّى إليهما الفعل بنفسه أو بحرف الجرّ. بل يتّسع ليشمل معمول ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل المنوّن أو غير المنوّن ونائب الفاعل لكونه مفعولا به في أصل البنية، كما يشمل ما وقع التّوسّع فيه وظيفيّا من الظّروف كما هي الحال بالنّسبة إلى اللّيلة في مثل:

. سُرق عبدُ الله الثّوبَ اللّيلةَ

إذا خُرّج هذا المكوّن مفعولا به على التّوسّع. فالأساس في تقدير وظيفة المكوّن المفعول به عند سيبويه ذو طبيعة توزيعيّة غالبا إذ المُعوّل فيه على البنية الأصليّة. لذلك لم يشمل مفهوم المفعول عنده المفعول المنطقيّ الطّفل مثلا في نحو:

. مَرِضَ الطّفل

لعدم تجاوز الفعل فاعله في هذا التّركيب ولتطابق البنيتين النّظريّة والمنجزة فيه على عكس ما هي الحال عليه في نحو:

. ضُربَ زيد.

لذلك لم يقتصر صاحب الكتاب على ما يُعرف بالمفعول النّحويّ بل اتّسع مفهومه للمفعول أيضا إلى ما كان كذلك في أصل البنية مثل نائب الفاعل. فلم يعبأ سيبويه بالبنية المنقولة بل راعى البنية الأصليّة للتّركيب. فالتّوزيع هو المهيمن عنده في تقدير وظيفة المفعول به إلاّ في حالة التّوسّع في الظّرف بتخريجه مفعولا به لا مفعولا فيه. فقد اشترط في هذا التّوسّع أن تكون في الفعل دلالة على ذلك المكوّن(280).

2 - 1 - 2 - المفعول بالمعنى العامّ

2 - 1 - 2 - 1 - استعمال سيبويه له بالمعنى العامّ

وأمّا المعنى العامّ فيظهر في استعمال سيبويه مصطلح المفعول لأشباه المفاعيل(281). فلم يقتصر على المعنى الضّيّق للمفعول على نحو ما هو واضح من مواطن كثيرة من الكتاب ومن حديثه عن الحال في نحو:

. بايعته يدا بيد

مثلا. فقد انتصب في رأيه "لأنّه مفعول به"(282) وإن كان صاحب الكتاب يُعلّق على المكوّن المنصوب المفيد لهيئة الفاعل أو المفعول زمن وقوع الفعل في نحو:

. ذهب زيد راكبا

. وضربت عبد الله قائما

فيقول: "هو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"(283). فما ذكره في الحالتين

(280) راجع في ذلك سيبويه، ج1 ص43. وقد تقدّم ذكره في الهامش 279 من الصّفحة 81.

(281) تدخل في هذا المصطلح عنده بعض المكوّنات الأوّليّة الأساسيّة في الجملة الاسميّة الّتي دخل عليها ناسخ كخبر كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها وبعض مكوّنات الفضلة ممّا لا يقتضيها التّركيب من غير المفاعيل كحال النّسبة وتمييز النّسبة والمستثنى.

(282) سيبويه، ج1 ص391.

(283) ن م ج1 ص44.

لا يخلو في الظّاهر من التّناقض. فالحال عنده مفعول وغير مفعول. والحقّ أنّ لا شيء من ذلك. وإنّما اختلف مفهوم المفعول في السّياقين من العامّ إلى الخاصّ. فالحال مفعول بالمعنى الأوّل وغير ذلك بالمعنى الثّاني. استُعمل بالمعنى العامّ في الحالة الأولى ولا صلة له بما يقتضيه الفعل من المحلاّت واستُعمل بالمعنى التّوزيعي الضّيّق في الثّانية.

2 - 1 - 2 - 2 - ورود هذا المصطلح بشكلين

وقد ورد هذا المصطلح بمعناه العامّ:

- مُطلقا حينا كما يتبيّن من المواطن الأربعة التّالية في الكتاب:

	الموطن	الشّاهد	المعني بالمفعول
الأوّل	سيبويه ج1 ص44	"هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول".	الحال
الثّاني	ن م ج1 ص 357 - 358	"...إذا أظهرت الفعل الّذي لا يكون المصدر بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تُضمره. فمن ذلك قول الشّاعر: . إذا رأتني سقطت أبصارُها دأبَ بِكار شايحت بِكارُها[284] ويكون على غير الحال، وإن شئت بفعل مضمر، كأنّك قلت: تدأب فيكون أيضا مفعولا وحالا كما يكون غير حال".	المفعول المطلق

(284) قال محقّق الكتاب: "البِكار جمع البَكر والبَكرة من الإبل وهو الفتيّ... شايحت جدّت ومضت أو معناه حاذرت. وقد أضاف بكارها إلى ضمير بكار الأولى وذلك على سبيل التّوكيد لاختلاف معنى اللّفظين لأنّ البكار الأولى جمع بكرة بمعنى الإناث والثّانية جمع بكر بمعنى الذّكور. والشّاهد قوله دأب بكار ونصبه على المصدر المشبّه به وعامله معنى قوله: إذا رأتني سقطت أبصارها لأنّه دالّ على دؤوبها في ذلك" (سيبويه، ج 2 ص 357 الهامش الثّالث).

الثّالث	ن م ج1 ص 359 - 360	"ومثله قوله، وهو العجّاج: .ناجٍ طواهُ الأينُ ممّا وجَفَا طـــيّ اللّيــالي زُلَفا فزُلَفا سماوةَ الهلال حتّى احقوقفا[285] وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد له صوت. يدلّك على ذلك أنّك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت. وذلك قوله، وهو أبو كبير الهذلي: مَا إن يَمَسّ الأرض إلاّ مَنْكِبٌ منه وحَرْف السّاق طيَّ المِحْمَل صار "ما إن يمسّ الأرض" بمنزلة له طيّ، لأنّه إذا ذكر ذا عُرف أنّه طيّانٌ".[286]	المفعـــــول المطلق
الرّابع	ن م ج2 ص 148	"ثمّ قلت: أليس هذا زيدا منطلقا. فانتصب المنطلق لأنّه حال وقع فيه الأمر. فانتصب كما انتصب في إنّ وصار بمنزلة المفعول الّذي تعدّى إليه فعل الفاعل بعد ما تعدّى إلى مفعول قبله. وصار كقولك: ضرب عبد الله زيدا قائما. فهو مثله في التّقدير وليس مثله في المعنى.	الحال

- ومقيّدا بحرف الجرّ[287]

(285) قال المحقّق: يصف بعيرا أضمره دؤوب السّير حتّى اعوجّ من الهزال كما يرجع البدر بمرور اللّيالي عليه هلالا محقوقفا معوجّا. والنّاجي السّريع... والشّاهد في طيّ الليالي نُصبت على المصدر المشبّه به دون الحال لأنّه معرفة بالإضافة" (سيبويه، ج1 ص359 الهامش 2).

(286) قال المحقّق: "نعت رجلا بالمضمر فشبّهه في طيّ كشحه وإرهاف خلقه بالمحمل، وهو حمّالة السّيف... والشّاهد فيه نصب طيّ المحمل بإضمار فعل دلّ عليه قوله "ما إن يمسّ الأرض إلاّ منكب منه وحرف السّاق لأنّ هذا القول يدلّ على أنّه طوى طيّا" (سيبويه، ج1 ص359 الهامش3).

(287) انظر سيبويه، ج1 ص 391 وج2 ص87. وقد وردت الشّواهد على ذلك في 77 و79 و83.

- أو مخصّصا بالإضافة آخر[288]

ولـم يعنِ به وظيفة نحويّة واحدة إلاّ في حالتي تقييده باللاّم أو تخصيصه بالمركّب بالإضافة. فقد عنى به أكثر ممّا هو متعارف عليه في التّراث النّحوي والنّحو المدرسي. فهو يفيد عنده مجموعة من العناصر الأوليّة من المفاعيل وأشباه المفاعيل. فلم يُقصره على وظيفة بعينها إلاّ في الحالتين المذكورتين سابقا في حال تقييده باللاّم: (المفعول له في قوله: "وهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول له")[289] وفي حال تخصيصه بالمركّب الإضافي (المفعول معه)[290]. فكان مفهوم المفعول عند سيبويه في غير هاتين الحالتين ملبسا. فقد استعمل مصطلح المفعول في حال النّسبة على نحو ما يتبيّن من الجدول التّالي:

الموطن	الشّاهد
ج1 ص391	قد تقدّم ذكره (انظر ص78، 79 و83)
ج2 ص87	كذلك (انظر ص 78)
ج2 ص118	"والحال مفعول فيها"
ج 2 ص 148	تقدّم ذكره في الصّفحة 85

وفي تمييز النّسبة، قال: "وقد جاء في الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعول ولم يقو قوّة غيره ممّا قد تعدّى إلى مفعول. وذلك قولك: امتلأت ماء وتفقّأت شحما ولا تقول: امتلأته ولا تفقّأته ولا يعمل في غيره من المعارف ولا يُقدّم المفعول فيه. فتقول: ماء امتلأت"[291]

وقلّما استعمله في تناوله المفعول المطلق[292]. فقد استعاض عنه بمصطلح المصدر مغلّبا الصّيغة الصّرفيّة على الوظيفة النّحويّة على نحو ما يتبيّن من الشّواهد التّالية:

(288) انظر سيبويه ج1 ص 274 و297. وقد سبق ذكر الشّاهدين في الصّفحة 74.
(289) ن م، ج ص369.
(290) انظر ن م ج1 ص274 – 297. وقد تقدّم ذكر الشّاهدين ونبّهنا إلى ذلك في الهامش 262.
(291) ن م، ج1 ص204 – 205.
(292) انظر ن م ج1 ص358 و360.. وقد ورد الشّاهدان في الصفحتين 84 و85..

العدد	الشّاهد	المصدر
1	"وإنّما جُعل في الزّمان أقوى لأنّ الفعل بُني لما مضى منه وما لم يمض. ففيه بيان متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه قد وقع المصدرُ وهو الحدث. والأماكن لم يُبن لها فعل وليست بمصادر أُخذ منها الأمثلة".	ج1 ص36
2	"فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف منه، إذ كان يتعدّى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه".	ن م ج1 ص 45
3	"وقد يجوز أن تقول: عبد الله أظنّه منطلق تجعل هذه الهاء على ذاك، كأنّك قلت: زيد منطلق أظنّ ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله ولكنّك تجعلها ذاك المصدرَ. كأنّه قال: أظنّ ذاك الظنّ وأظنّ ظنّي. فإنّما يضعف هذا إذا ألغيت لأنّ الظنّ يُلغى في مواضع أظنّ حتّى يكون بدلا من اللفظ به فكُره إظهار المصدر ههنا، كما قَبُح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا".	ج1 ص125
4	"هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره".	ج1 ص228
5	"وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تَشغل الفعلَ بغيرها. وتقول سير عليه أيّما سير سيرا شديدا. كأنّك قلت: سير عليه بعيرك سيرا شديدا".	ج1 ص229
6	"وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ويكون بدلا من اللّفظ بالفعل. فتقول: سير عليه سيرا وضُرب به ضربا. كأنّك قلت بعد ما قلت: سير عليه وضُرب به: يسيرون سيرا ويضربون ضربا وينطلقون انطلاقا. ولكنّه صار المصدر بدلا من اللّفظ بالفعل نحو يَضربون ويَنطلقون".	ج1 ص231
7	"هذا باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وكذلك قولك: سقيا ورعيا ونحو قولك: خيبة ودفرا..."	ج1 ص311
8	"هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوّ بها.	ج1 ص318

	وإنّما أُضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللاّم إذا قلت: سقيا لك لتبيّن من تعني. وذلك: ويلك وويحك...".	
9	"هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنّها مصادر وُضعت موضعا واحدا لا تتصرّف في الكلام تصرّف ما ذكرنا من المصادر".	ج 1 ص 322
10	"فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع".	ج1 ص 340 - 341
11	هذا باب ما يجيء من المصادر مُثنّى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: حنانيك كأنّه قال: تحنّنا بعد تحنّن.	ج1 ص348
12	"هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى".	ج1 ص355
13	"هذا ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله. وذلك قولك: هذا عبد الله حقّا وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ. وهذا زيد غيرَ ما تقول".	ج1 ص378
14	"هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا. وذلك قولك: له عليّ ألفُ درهم عُرفا... وإنّما صار توكيدا لنفسه لأنّه حين قال: له عليّ فقد أقرّ واعترف... ولكنّه قال: عُرفا... توكيدا".	ج1 ص380

2 - 1 - 2 - 3 - سعة مفهوم المفعول عند سيبويه

لقد تجاوز استعمال سيبويه هذا المصطلح عناصر "الفضلة" ليشمل بعض العناصر الأخرى الأساسيّة الّتي يدرجها النّحاة عادة ضمن أشباه المفاعيل من نحو خبر كان وأخواتها[293]. قال معلّلا تقديم خبرها على اسمها في نحو:

. كان أخاك عبد الله

"وحال التّقديم والتّأخير فيه كحاله في ضرب إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول

(293) يمكن العودة إلى دراستنا في أشباه المفاعيل في النّحو العربي لمزيد التّعمق في هذه المسألة.

فيه لشيء واحد".[294]. وقال في الحديث عن لات: "لا تكون إلاّ مع الحين تُضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنّه مفعول به"[295].

2- الخلاصة

خلاصة القول أنّ مفهوم المفعول عند سيبويه خاصّ وعامّ في آن. فقد استُعمل مصطلح المفعول في الكتاب للدّلالة على أربعة مفاعيل وبعض ما يعرف بأشباه المفاعيل في التّراث النّحوي مثل حال النّسبة وتمييز النّسبة وخبر كان وأخواتها. ولم يُستعمل في الحديث عن المفعول فيه ظرف الزّمان أو المكان البتّة، رغم كثرة المواطن الّتي تناول فيها سيبويه هذا العنصر أو الّتي ذكره فيها. فقد استعاض عنه فيها بالظّرف أو الزّمان حينا والمكان آخر.

ولسنا ندري يقينا إن كان قد أخرج المفعول فيه من المفاعيل. وأغلب الظّنّ أنّه يَعدّه منها. فهو اعتبر كلّ ما هو من ضروريّات الفعل وليس مسندا إليه مفعولا، واستعاض بمصطلح المصدر عن المفعول المطلق مع أنّ هذا المكوّن مفعول عنده إذ استعمل له هذا المصطلح مرّتين.

وفي مفهوم المفعول في الكتاب لَبْس، فمصطلح المفعول من المشترك يُحتاج في معرفة المقصود به إلى السّياق الوارد فيه، إلاّ إذا قُيّد بحرف الجرّ اللاّم أو خُصّص بالإضافة.

وفي مفهوم المفعول في الكتاب توسّع. فعدد المفاعيل فيه يتجاوز عددها في ما عُرف بعده. فليس يتطابق مفهومه له مع ما هو متعارف عليه في التّراث اللّغوي والنّحو المدرسي على السّواء. وفي هذا دليل على تطوّر المفاهيم بحسب العصور ونسبيّة الأدوات المستعملة في وصف الظّواهر اللّغوية. وهذا شاهد على إشكاليّة المصطلح وعلى معاناة الواضعين الأوائل له.

---

(294) سيبويه، ج1 ص45.

(295) ن م ج1 ص57.



ثبت في المصادر والمراجع

1 - ابن السّرّاج (أبو بكر بن سهل):

الأصول ج1 تحقيق الدّكتور الفتلي، بيروت، نشر مؤسّسة الرّسالة، 1985.

2 - ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد عبد اللّه):

مغني اللّبيب ج2 تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت، نشر دار إحياء التّراث (بدون تاريخ).

3 - الإستراباذي (رضي الدّين محمّد بن الحسن):

شرح الكافية في النّحو (المجلّد الأوّل)، بيروت، نشر دار الكتب العلميّة (بدون تاريخ).

4 - بكير (عبد الوهّاب) والمهيري (عبد القادر) ونقرة (التّهامي) وابن عليّة (عليّة):

أ - النّحو العربي لتلامذة السّنة الأولى من التّعليم الثّانوي، نشر الشّركة التّونسيّة للتّوزيع (بدون تاريخ).

ب - والنّحو العربي لتلامذة السّنة الثّانية، نفس النّاشر.

ج - والنّحو العربي لتلامذة السّنة الثّالثة، نفس النّاشر.

5 - حسن (عبّاس):

النّحو الوافي، القاهرة، الطّبعة السّابعة، دار المعارف، 1982 (اقتصار على الثّاني من أجزائه الثّلاثة).

6 - سيبويه:

الكتاب ج1 وج2،تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، الطّبعة الثّالثة، نشر عالم الكتب، 1983.

7 - يحيى (الهذيلي):

أ - دور الفعل في بنية الجملة من خلال كتب النّحو والمعاجم (جزءان)

رسالة دكتورا مرقونة، تونس، 1998. وقد نشرتها سنة 2006 دار سحر بالتّعاون مع كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان.

ب - أشباه المفاعيل في النّحو العربي، دراسة مرقونة أُعدّت لنيل شهادة الكفاءة في البحث، تونس، 1988. وهذا العمل أحد جزءي الفضلة في النّحو العربي. وقد نشرنا سنة 2006 المفاعيل الجزء الثّاني لها.

الزّمن في اللّغة: بعض مظاهر المحافظة، المسائل الصّوتيّة وبعض أبنية الفعل نموذجا[296]

ليس الاحتفاء بالزّمن في الأدبيّات اليوم إلاّ أثرا من آثار المنهج الشّكلاني والمنهج الإنشائي، وهما ثمرة للمنهج البنيوي الّذي مثّل ثورة على المنهج الوصفي التّاريخي.

لكنّ مركز اهتمام المنهج الوصفي الآني لم يعد الزّمن الكوني أو المنطقي أو التّاريخي باعتباره إطارا للأحداث في الأثر السّردي بل عنى البنيويّون بالزّمن الوظيفي، زمن الخطاب من حيث كونه عنصرا شكليّا من عناصر العمل الفنّي.

وليس الأمر كذلك في اللّغة وفي هذا العمل تحديدا. فهو يندرج في إطار مقاربة زمنيّة للّغة. ذلك أنّ التّجربة بيّنت أنّ المقاربة الوصفيّة للنّصوص السّرديّة كما للظّواهر اللّغويّة غير كافية لوحدها في تفسيرها. لذلك تطوّر المنهج الإنشائي من مجرّد الاعتماد على المرجع الدّاخلي إلى الانفتاح على المرجع الخارجي. وتعدّدت المقاربات اللّسانيّة للظّاهرة اللّغويّة وتنوّعت. فكانت توزيعيّة أو وظيفيّة فتحويليّة توليديّة فتداوليّة.

وليس تتابع المدارس هذا إلاّ دليلا على وعي اللّسانيّين اللاّحقين بقصور مقاربة السّابقين للظّاهرة اللّغويّة.

وليست تستطيع المقاربة الآنيّة مهما تنوّعت المناويل من تفسير بعض الظّواهر اللّغويّة الغريبة في العربيّة مثلا. وهي كثيرة متنوّعة.

---

(296) هذا البحث في الأصل مداخلتان منفصلتان الأولى لمظاهر من أثر الزّمن في المستوى الصّوتي كنّا شاركنا بها في ندوة كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس " الزّمن في الثّقافة العربيّة " الّتي نُظّمت في 12 و13 و14 فيفري سنة 2002 والثّانية في مظاهره في بعض أبنية الأفعال ساهمنا بها في الندوة العلميّة الّتي عقدتها كلّية القيروان حول " النّصّ والتّاريخ " في الأسبوع الأوّل من شهر مارس من نفس السّنة.

- بعضها صوتي أو هكذا يبدو من وجهة النّظر الوصفيّة كالقلب[297] والتّبادل المكاني[298] والتّباين.

- وبعضها صرفي، وهو كثير. منه مثلا تعدّد الجموع واختلافها نوعا أو في الحركة وتعدّد المصادر للفعل الواحد واختلاف صيغ الأسماء والأفعال والمعنى واحد واختلاف حركة عين الفعل الواحد ماضيا أو مضارعا وتباينها بتباين المعاجم وشذوذ تصريف المضارع ممّا كانت عينه أو لامه حرف حلق عن القاعدة الّتي وضعها النّحاة المتمثّلة بورود عينه مفتوحة. وغيرها كثير.

- وبعضها معجمي كالتّرادف والاشتراك والتّضادّ.

- وبعضها نحوي مثل ورود المثنّى بالفتحة الطّويلة (الألف) بدل الياء السّاكنة في حالة النّصب في مثل:

. (إنّ هذان لساحران) (طه 63)

في قراءة مشهورة على لغة بلحارث بن كعب[299].

وليست تمكّن من تحليل بعض الظّواهر تحليلا صحيحا يجنّب الباحث مزالق وقع فيها الأقدمون[300] ولا من تفسير مقنع لاختلاف تطوّر اللّهجات في البلاد العربيّة. ولكنّ المقاربة التّاريخيّة كفيلة بذلك لأنّ هذه الظّواهر الغريبة في حقيقة الأمر رواسب من الماضي في الحاضر، إذ هي من بقايا اللّغات القديمة السّامية وغير السّامية أو أثر اللّغات العربيّة الجنوبيّة أو اللّهجات العربيّة الشّماليّة قبل الإسلام وهو ما يُصطلح عليه في التّراث باللّغات، ولأنّ تطوّر اللّهجات محكوم بعوامل تاريخيّة مختلفة.

---

(297) اعتمدنا المصطلح المستعمل في كليّاتنا عوضا عن المصطلح القديم البدل أو الإبدال.

(298) اصطلح عليه النّحاة القدامى بالقلب.

(299) انظر الزّمخشري، الكشّاف ج 3 ص153.

(300) سأكتفي في الاستشهاد على ذلك بمثالين: الأوّل اعتبار اللّغويين القدامى أنّ الأصل في الثّنائيّات فَخْذ وفَخِذ وكَبْد وكَبِد الأوّل. والعكس هو الثّابت في دراسة اللّغات السّامية والثّاني عدّ ابن فارس (ت 395 هـ) بلعوم من أمثلة النّحت، نحت من (بلع) بإضافة ميم. والرّأي عند إبراهيم أنيس أنّ الميم من بقايا الحميريّة القديمة وعلامة التّمييم فيها. وهو ما يقابل التّنوين في اللّغة العربيّة.

ولعلّ وعي أساتذة الجامعات في بلادنا بالبعد الزّمني في الإنتاج الفكري من أسباب طرح بعض كلّياتنا قضايا من نحو:

- الزّمن في الثّقافة العربيّة
- والنّصّ والتّاريخ[301]

وهذا العمل جزء من مشروع نروم أن نتناول فيه بالدّرس أثر الزّمن في اللّغة علما وأداة تواصل وهو يندرج ضمن محاولة لسدّ فراغ وسعي إلى مراجعة منهجيّة.

لسنا نعدم اليوم الاهتمام بالزّمن في اللّغة باعتباره منهجا للمقاربة أو موضوعا لها، وإن كانت هذه المقاربة قد سادت فيها في القرن التّاسع عشر، عصر الدّراسات المقارنة والتّاريخية[302]. ولا نعدم بعض الشّذرات عن الزّمن التّاريخي في تعليل بعض الظّواهر الصّوتيّة أو الصّرفيّة بتعدّد اللّغات في كتب النّحو وفي المعاجم. إلاّ أنّ التّوسّع في هذه المسألة قديما كان في كتب التّفسير وكتب فقه اللّغة والمعرّب وكتب اللّحن وإصلاح المنطق.

ولم تهمل بعض الدّراسات حديثا هذا المبحث، فتناولت التّطوّر اللّغوي[303] واللّهجات قديمها وحديثها[304] في مؤلّفات خاصّة أو أفردت هذه المسائل بفصل أو أكثر في هذا المؤلّف أو ذاك. واكتُفي في كتب النّحو في ما عدا ذلك بمقاربة الزّمن النّحوي في اللّغة باعتباره:

- إحدى الوحدات الدّلاليّة الدّنيا(اللّفاظم) في الفعل واسم الفاعل الّذي

(301) الأولى موضوع ندوة علميّة نظّمتها كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس أيّام 12 و13 و14 فيفري 2002. والثّانية موضوع ندوة كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان. وقد كانت أيّام 6 و7 و8 و9 مارس 2002.

(302) انظر فصل عبد الرّحمان الحاج صالح " مدخل إلى علم اللّسانيات الحديث (3) اللّسانيات، الجزائر 1972 المجلّد الثّاني ص5 - 58.

(303) انظر كتاب برجشتراسر، التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، وحجازي، علم اللّغة العربيّة: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التّراث. واللّغات السّاميّة، والسّامرّائي، التّطوّر اللّغوي التّاريخي، ويحيى نامي، وزن أفعل من الفعل المزيد.

(304) انظر مثلا إبراهيم بن مراد، الكلم الأعجميّة في عربيّة نفزاوة وأحمد علم الدّين الجندي، اللّهجات العربيّة في التّراث، وداود سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ويوهان فك، العربيّة دراسة في اللّغة واللّهجات والأساليب.

يجري مجرى الفعل المضارع ويؤثّر في إعراب معموله النّصبَ

- أو مميّزا وظيفيّا دلاليّا بين الفعل والمصدر
- أو باعتباره عنصرا محدّدا لصيغة الفعل
- أو معنى تؤدّيه بعض الوظائف كالمفعول فيه والحال.

وتركّز اهتمام النّحاة على الزّمن النّحوي الّذي تؤدّيه بعض المقولات النّحويّة وبعض الصّيغ والوظائف. فاكتفوا به مهملين أنواعا أخرى كالزّمن التّاريخي الحضاري لانشغالهم بالأبنية دون غيرها.

والحقّ أنّ أثر الزّمن في اللّغة أكثر تنوّعا وعمقا ممّا رأينا. وهو أقوى فيها منه في غيرها من العلوم أو الظّواهر البشريّة أو الطّبيعيّة الأخرى. فاللّغة ظاهرة اجتماعيّة تتأثّر شديدا بالزّمن في مراحل ومستويات شتّى، في نشأتها أداة تواصل أو علما، وفي صيرورتها رسما وأصواتا ومادّة ومنهجا.

إنّ الأزمنة شتّى، لا ريب في ذلك. ولسنا نروم في هذا المقام تناول الزّمن السّردي إطارا للأحداث أو عنصرا من عناصر البناء. فهذا مجال غير مجالنا، ولا نريد تحليل الزّمن النّحوي فقد سُبقنا إليه. ولكنّنا نسعى خاصّة إلى مقاربة تاريخيّة للّغة لسببين. أحدهما نظري والثّاني إجرائي.

1 - أشكال تجلّيات الزّمن التّاريخي في اللّغة وإشكاليّة التّمييز بينها

تتّخذ تجلّيات الزّمن التّاريخي في اللّغة شكلين يبدوان متناقضين ولكنّهما لا ينفصلان. فإن وقع فصل في عملنا فمنهجي ليس إلاّ.

- يتمثّل الأوّل في التّطوّر بأشكاله المختلفة (لحنا واقتراضا وتوليدا وعدولا في الدّلالة والصّيغ الصّرفيّة وفي التّركيب)
- والثّاني في رواسب التّاريخ في اللّغة.

فاللّغة كالشّجرة. فكما أنّ الشّجرة تنمو وتحتفظ بحفر السّنين في جذعها كذا اللّغة تحتفظ بذاكرة التّاريخ في بنيتها. فإذا أردنا معرفة بعض جوانبه عمدنا إلى الحفريات فيها.

غير أنّ هذا التّقسيم، وإن بدا منطقيّا بسيطا من النّاحية النّظريّة، فإنّه على المستوى الإجرائي ليس يخلو من إشكال. فالتّمييز بين المظهرين صعب إذ هما

أحيانا كالوجه والقفا لا يمكن الفصل بينهما[305]. وقد تكون الظّاهرة اللّغويّة ذات وجهين وجه دالّ على التّطوّر في الزّمن الغابر ووجه دالّ على المحافظة اليوم في الاستعمال الفصيح أو العامّي. ونحن ندلّل على إشكال التّمييز في المستويين الصّوتي والصّرفي بستّة أمثلة ثلاثة للمستوى الأوّل ومثلها للمستوى الثّاني.

1 - 1 - مظاهر من ذلك في المستوى الصّوتي

فأمّا الأمثلة الإشكاليّة في المستوى الصّوتي فتتّصل بظاهرة نطق الأصوات المقرّرة قديما في كتب النّحاة أو الشّائعة اليوم في الفصحى واللّهجات

- أوّلها الأصوات المستحسنة[306]
- وثانيها اختلاف القدامى والمحدثين في وصف بعض الأصوات
- وثالثها بعض مظاهر النّطق الشّائعة في بعض البلاد العربيّة

1 - 1 - 1 - الحروف المستحسنة

قسّم سيبويه (ت 180 هـ) الحروف إلى أصول وفروع. فالأصول تسعة وعشرون[307] والفروع ضربان: مستحسنة، وهي ستّة ترفع عدد الحروف إلى خمسة وثلاثين ومستهجنة تجعل حروف العربيّة عنده اثنين وأربعين في الجملة[308].

وإذا كان لا خلاف في أنّ الحروف المستهجنة وليدة تطوّر النّطق في القرنين الأوّلين للهجرة فإنّ المسألة إشكاليّة في ما يتّصل بالحروف المستحسنة. فهل هي مظهر تحوّل في النّطق في الجزيرة حصل بعد الإسلام أم هي مجرّد شكل من أشكال اختلاف القبائل فيه؟

(305) هل القلب مثلا شاهد على تطوّر العربيّة من السّاميّة كما يذهب إلى ذلك برجشتراسر في دراسته لبعض الوحدات (انظر التّطوّر النّحوي ص 35و 55و 97) أو هو تطوّر صوتي من الهمس إلى الجهر أو من التّرقيق إلى التّفخيم أو العكس في ما حكي عن الأصمعي أنّ العرب تنطق الصّقر بالسّين والصّاد والزّاي؟ أو هل أنّ هذا وذاك مظهر محافظة على لغات القبائل العربيّة؟

(306) سمّاها اللّغويّون العرب القدامى بالحروف المستحسنة.

(307) اعتبر الألف حرفا تأثّرا بالمكتوب (انظر الكتاب ج 4 ص432).

(308) لا تطابق بين العدد الجملي المقرّر وعدد الحروف المستهجنة الّتي ذكرها مع الأصول والمستحسنة (29 + 6 = 35 + 8 = 43). فالعدد الجملي ثلاثة وأربعون.

سؤال طرحناه ولكنّنا لم نعثر على إجابة له عند من جاء بعد سيبويه إذ كانوا جميعا عالة عليه في هذا الباب.

1 - 1 - 2 - اختلاف في وصف بعض الأصوات

وقد خالف وصف النّحويّين القدامى بعض أصوات العربيّة الوصفَ السّائد اليوم لاختلاف النّطق قديما وحديثا على نحو ما يتبيّن من الجدول التّالي:

الحرف	المخرج	درجة الانفتاح	الصفة	المصدر
ط	طرف اللّسان وأطراف الثّنايا (مفخّم) الأسنان (مفخّم)	شديد	مجهور مهموس	الكتاب ج 4 ص 433 - 434 التّصريف العربي ص 44
ض	أوّل حافة اللّسان وما يليها من الأسنان(مفخّم) الأسنان (مفخّم)	رخو رخو (جانبي)	مجهور	الكتاب ج 4 ص 433 - 434 التّصريف العربي ص 44
ج تونسية	وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك أدنى الحنك	شديد رخو	مجهور	الكتاب ج 4 ص 433 - 434 التّصريف العربي ص 45
ق	أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى اللّهاة	شديد	مجهور مهموس (اليوم)	الكتاب ج 4 ص 433 - 434 التّصريف العربي ص 45

واختلف نطق الجيم والضّاد في البلاد العربيّة اختلافا شديدا[309] كما

(309) انظر في ذلك برجشتراسر، التّطوّر النّحوي ص16 وكانتينو "أصوات اللّغة العربيّة" ص41 - 42 و88 - 96.

اختلف نطق البدو في نفس البلاد عن نطق الحضر في القاف. ولم يكن هذا النّطق حديث عهد كما يُظن. فقد كتب ابن فارس (ت395 هـ) في باب اللّغات المذمومة من كتاب الصّاحبي أنّ بني تميم: "يلحقون القاف باللّهاة حتّى تغلظ جدّا. فيقولون: القوم. فيكون بين الكاف والقاف، وهذه لغة فيهم"[310]. فاختلاف الوصف وتباين النّطق بحسب البلدان أو بحسب درجة التّمدّن في البلاد الواحدة حُجّة على التّطوّر في نطق هذه الأصوات بحسب العصور وهو في آن شاهد على محافظة كتب النّحو على نطق قديم اندثر. وما أدرانا أنّ نطق البدو القاف ليس ضربا من المحافظة على لغة قديمة؟

فالظّاهرة تطوّر في نطق بعض الأصوات العربيّة ومحافظة في التّدوين وفي النّطق مُحتملة أيضا.

1 - 1 - 3 مظاهر النّطق الشّائعة

وإذا نحن نظرنا اليوم في بعض ظواهر النّطق في بعض اللّهجات العربيّة تبيّنّا اختلافا كبيرا. وقد يذهب بنا الظّنّ بادئ الأمر إلى أنّه تطوّر صوتي في النّطق مع أنّ الأمر على غير ذلك. وسنجتزئ في التّدليل على ذلك بثلاثة ظواهر صوتيّة. هي: السّقوط والتّباين والقلب.

فأمّا الظّاهرة الأولى فسنكتفي في التّمثيل عليها بما يطرأ على الفعل النّاقص ممّا كان مكسور العين من تغيير.

فالصّيغة الشّائعة اليوم في كثير من اللّهجات القرويّة في رَضِيَ رَضِي[311] وفي بعض المناطق الحضاريّة في بلادنا رَضَى، طرأ عليها في الحالتين تغييران سقطت لام الفعل النّاقص وماثلت إحدى الحركتين الأخيرتين الأخرى إلاّ أنّ هذا التّماثل الحركي الحاصل فيهما اختلف نوعا. فكان رجعيّا في الحالة الأولى، وتقدّميّا في الثّانية. فقد ماثلت حركة لام الفعل النّاقص الفتحةُ في الصّيغة الأولى حركةَ ما قبلها، فصارتا كسرة طويلة ووقع العكس في الثّانية بأن جانست حركة العين الكسرة حركة اللاّم الفتحة. فصارتا فتحة طويلة.

(310) الصّاحبي ص57 باب اللّغات المذمومة.

(311) انظر فك، العربيّة دراسة في اللّغة واللّهجات والأساليب ص144.

فالظّاهر أنّ تطوّرا حصل في نطق هذا الفعل بالمقارنة بالفصحى. لكنّ هذا التّطوّر في الحقيقة لم يحصل اليوم بل وُجدت عليه شواهد في الفصحى منذ القرن الثّالث للهجرة(312).

وأمّا الظّاهرة الثّانية فسنورد عليها شاهدين. فاللّهجة التّونسيّة مثلا تستعمل كلمة إنجاص للتّعبير عن نوع معروف من الغلال بدل إجّاص المستعملة عندنا في الفصحى. وقد ذُكرت الكلمتان في اللّسان مع التّنبيه إلى أنّ كلمة إجّاص في نظر الجوهري من الدّخيل. وحجّته أنّ "الجيم والصّاد لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب" (313). وكان ابن فارس قبل ذلك قد ذهب إلى أنّ الصّورة الثّانية من تغيير المولّدين(314). ففي هذا المدخل المعجمي نجد المظهرين التّطوّر والمحافظة. وليس يختلف المحدثون في ذلك. فقد تابعهم جمهورهم في ما يعتقدون أنّه الأصل في هذا الثّنائي الدّخيل وفي نوع التّغيير الطّارئ عليه(315).

وكذلك الأمر في لفظ كوكب. فقد أورده يوهان فك دليلا على التّطوّر الّذي حصل في بنية الكلمة السّاميّة عند انتقالها إلى العربيّة. فالأصل فيها كبكب كما هو واضح من اللّغات السّاميّة الأخرى(316). فيكون هذا المثال شاهدا على تطوّر بنية الكلمة السّامية في إحدى لهجاتها، وهي

(312) انظر فك، العربيّة دراسة في اللّغة واللّهجات والأساليب ص144.

(313) اللّسان (أجص) م 1 ص25.

(314) انظر الصّاحبي ص73.

(315) انظر مصطلح 816 التّغاير في المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة لمحمّد رشّاد الحمزاوي في حوليات الجامعة التّونسيّة عدد 14 لسنة 1977 ص 137. وفي هذا المدخل يعرّف المجمع العلمي التّغاير يعني به التّباين بالحدّ وبالنّوع يقول: "هو حدوث اختلاف بين الصّوتين المتماثلين في الكاملة الواحدة".
وللتّغاير عدّة صور
أ) تغاير المجاورة.. كقولهم إنجاص في إجّاص
ب)تغاير المباعدة...كقولهم: بغدان في بغداد(انظر مج9 - 110).

(316) انظر برجشتراسر، التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة ص97.

العربيّة، وعلى محافظة هذه اللّغة على رواسب قديمة.

وأمّا الظّاهرة الثّالثة فسنضطرّ إلى تعداد الأمثلة عليها لكثرتها:

- أوّلها ظاهرتا التّفخيم أو التّرقيق والهمس أو الجهر.

من ذلك نطق عامّة التّونسيّين مَقَته بالطّاء بدل التّاء. فهل أنّ هذا النّطق مجرّد تطوّر صوتي تحوّل فيه الصّوت المرقّق إلى صوت مفخّم بسبب الجوار أم هو أثر من آثار اللّغات في اللّهجة التّونسيّة؟

يتبيّن النّاظر في كتاب النّوادر لأبي زيد أنّ هذا النّطق قديم. قال: "و يقال:

. مَقَطه يمقُطُه مقطا إذا ملأه غيظا"[317].

فهو لا يخلو من أن يكون راسبا لتطوّر صوتي قديم أو لاختلاف اللّغات باختلاف بداوة القبائل أو تمدّنها[318] لأنّ اللّغات مسكوت عنها في كثير من الأحيان. فالتّطوّر، إن كان، ليس وليد اليوم بل عرفته العصور الإسلاميّة الأولى. ولعلّ نطق البلاد التّونسيّة هذا راسب للغة القبائل العربيّة الّتي استوطنت هذه الرّبوع زمن الفتح.

ومن ذلك أيضا ما رُوي عن الأصمعي قديما من أنّ العرب تختلف في نطق الصّقر بالتّفخيم والتّرقيق. فبعضها يقولون: الصّقر بالإطباق وآخرون يرقّقون. وهؤلاء فريقان: فريق يعمد إلى الهمس. فتكون الكلمة بالسّين عنده وآخر يعمد إلى الجهر فينطقها بالزّاي.

استوطنت هذه الرّبوع زمن الفتح.

وهكذا وجدنا لغات ثلاثا فيها. فهل أنّ هذا القلب ظاهرة صوتيّة نزع فيها الصّوت إلى التّماثل الجزئي (التّقريب) مع الصّوت المجاور له أم هو ظاهرة

---

(317) كتاب النّوادر ص60.

(318) لاحظ صبحي الصّالح أنّ تميما وهي قبيلة بدويّة من نجد تعمد إلى الجهر فتقول بدل فُزت ووَتِد فُزد ووَدّ (انظر دراسات في فقه اللّغة ص77).

حضاريّة مردّها إلى اختلاف البيئة: الباديةِ والحضر وإلى أثره في نطق القبائل؟ فسكّان البراري يفخّمون ويجهرون وأهل الحضر يرقّقون ويهمسون. وقد يكون مظهرا لتطوّر النّطق لاحظه علماء اللّغة فبسّطوه بردّه إلى اللّغات لمّا خالف ما عهدوا.

- والثّاني تحقيق الهمزة في وسط الكلمة أو آخرها أو تخفيفُها.

غير خاف اليوم أنّ اللّهجات العربيّة المختلفة تعمد إلى تخفيف الهمزة الواقعة وسط الكلمة أو آخرها بأشكال شتّى:

. بتسهيلها حينا،فتقول بدل بأس ورأس وفأس: باس وفاس وراس.

. أو بحذفها حينا آخر، فالعامّة في العراق[319] وتونس يقولون في ما شاء الله ويجيء وعلاء الدّين وصحراء العرب: ما شا الله ويجي وعلا الدّين وصحرا العرب.

. أو بإبدالها حرفا مائعا ياء مثلا. فهم يقولون في زئبق وقرأت وعبّأت الشّيء وأومأت: زيبق وقريت[320] وعبّيت[321] وأوميت[322].

فهل أنّ التّخفيف بأشكاله المختلفة ظاهرة صوتيّة اقتضاها الاختلاف بين نزعة الإنسان إلى المجهود الأدنى وصعوبة نطق الهمزة وهي حرف من أقصى الحلق؟ فكان هذا التّطوّر في العاميّة أم أنّ هذا مظهر محافظة في اللّهجات باعتباره راسبا لتطوّر حدث في عصور غابرة أو باعتباره نطق لغة إحدى القبائل؟

يبدو تخفيف الهمزة إذا قارنّاه بالفصحى اليوم مظهر تطوّر يتناسب وفطرة الإنسان. ولكنّ تدقيق النّظر في هذه المسألة يجعلنا نرى أنّها إشكاليّة. فقد أشار سيبويه إلى تسهيل الهمزة. فهي الّتي عناها بالهمزة الّتي بين بين. وعدّ هذا النّطق ضمن الحروف المستحسنة[323]، واعتبر اللّغويّون المحدثون أنّ التّحقيق لغة

(319) انظر سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص138 وبرجشتراسر، التّطوّر النّحوي ص45.

(320) انظر سلّوم ص138 وانظر كتاب الفصيح ص279 في (رقأ ورقا).

(321) انظر كتاب الفصيح ص297.

(322) انظر ن م ص100.

(323) انظر الكتاب ج1 ص433 وبرجشتراسر في التّطوّر النّحوي ص45 حيث يذكر أنّ " أكثر الهمزات كانت لا تُنطق في لهجة الحجاز إلاّ ما كان منها في أوائل الكلمات وبعض ما وقع منها بين حركتين. وبعض لهجات نجد خالفت لهجة الحجاز في ذلك.

تميم[324]. وتوسّع بعضهم إلى القبائل الموغلة في البداوة من تميم وأسد وأضرابهما[325] ورأوا أنّ لهجة الحجاز لا تعرف تحقيق الهمز[326]. فالتّخفيف لغة كما يبدو من حديث ابن درستويه (ت347 هـ) عن الفعل نكأ. قال:

." نكأت القُرحة أنكؤُها

أصل ذلك الهمز. وأهل الحجاز يسقطون الهمز. وكذلك العامّة. يقولون:

. نكيت القرحة"[327]

."و أومأت إلى الرّجل

والعامّة تقول:

. أوميت"[328].

وشاركه ابن السّكّيت نظرته المعياريّة إلى المسألة على اعتبار هذا التّحوّل لحنا حاول إصلاحه. فسكت عن الاستعمال الشّائع لدى العامّة إلاّ نادرا. وكان أن عمد إلى إبراز التّباين المعنوي بين المهموز والنّاقص. قال: "تقول:

. رقأ الدّمُ يرقأ إذا انقطع

. ورقيت الصّبيّ من الرُّقية أرقيه رقيا ...

. وعبأت المتاع والطّيب أعبؤ عبأ ...

. وعبّيت الجيش تعبية

كذلك حكى يونس [ت182 هـ] والأصمعي [ت 216 هـ]. وقال ابن الأعرابي[ت230 هـ] وأبو زيد [ت215 هـ]: وكلاهما مهموز"[329].

فحذف الهمزة بدأ في الجاهليّة في لغة الحجاز وتوسّع مع المولّدين وصار قاعدة في اللّهجات. وميل اللّهجة العراقيّة والتّونسيّة إلى حذف الهمزة من الأسماء

(324) انظر حجازي، علم اللّغة العربيّة ص225 وصبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة ص71 وعاطف مدكور في تقديمه فصيح ثعلب ص100.

(325) انظر عاطف مدكور مقدمة فصيح ثعلب ص99.

(326) انظر مثلا حجازي ص225.

(327) عن شرح الفصيح لابن درستويه ورد في مقدّمة فصيح ثعلب ص100.

(328) شرح فصيح ثعلب ص 100.

(329) ن م ص 279.

الّتي تنتهي بألف ممدودة ومن الفعل الأجوف المهموز اللاّم لغة موروثة عن أهل عُمان والشَّحر اليمنيّة. وقد كان الأوّل يعرف قديما في كتب اللّغة باللّخلخانيّة[330]. ولكنّ الإشكال في المسألة لم يُتجاوز. فهل أنّ هذا الميل راجع إلى محافظة هذه اللّهجات على لغة عُمان والشَّحِر أم هو مجرّد التقاء اقتضته النّزعة إلى المجهود الأدنى في اللّغات واللّهجات على السّواء؟

- والمظهر الثّالث الخصائص اللّهجيّة:

ونجتزئ في التّدليل عليها بأمثلة ثلاثة من لهجة العراق.

. أوّلها الكشكشة.

وهي تتمثّل في إحدى صورتيها[331] في إبدال ضمير المخاطب المفرد المؤنّث المنصوب أو المجرور شينا. ففي اللّهجات البدويّة الحاليّة[332] في المشرق يقال في عليك ومنك وبك:

. عَلَيش ومِنش وبِش[333].

. والثّاني: إبدال الكاف جيما:

ففي اللّهجة العراقيّة يبدل نفس الضّمير جيما[334] فتقول بدل هو عمّك وهذا كتابك:

. هذا عمُّج

. وهذا كتابج

. والثّالث إبدال القاف كافا:

قال سلّوم في تذكير العراقيّين العنق: "وفي اللّهجة العراقيّة هذا عنقي ويُقلب القاف كافا في كثير من ألفاظ العراق"[335]. وأضاف: "تبدل اللّهجة العراقيّة

---

(330) انظر سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص59 و137 و138.

(331) راجع معناها في الاقتراح ص127.

(332) انظر حجازي، علم اللّغة العربيّة ص236.

(333) انظر سلّوم ص138.

(334) انظر ن م ص138.

(335) ن م ص138.

دائما القاف بالكاف والجيم"[336].

فهذه اللّهجة العراقيّة تنفرد ظاهرا عن غيرها بخصائص فريدة. وهو ما قد يوهم بأنّ هذا النّطق تطوّر في اللّهجة حصل في استقلال تامّ عن بقيّة اللّهجات واللّغات. والحقّ أنّ هذا الاعتقاد محض وهم. فهذه الخصائص اللّهجيّة ليست دليل تطوّر ولكنّها إحدى أشدّ مظاهر المحافظة على لغات اندثرت.

فالكشكشة من اللّغات المذمومة الّتي ذكرها ابن فارس والسّيوطي، وإن اختلفا في القبيلة الّتي يتميّز بها نطقها. فقد نسبها الأوّل إلى أسد والثّاني إلى ربيعة ومضر[337].

وما إبدال الكاف جيما إلاّ راسب من اللّغة اليمنيّة وقد ورد في حديث روي عن النّبيّ قال فيه:

. " فإنه عمُج أي إنّه عمّك"[338].

وكذلك الأمر في إبدال القاف كافا. قال سلّوم: "تبدل اللّهجة العراقيّة دائما القاف بالكاف أو الجيم وكلاهما مسموع من أهل اليمن. فقد نقل أبو زيد: (الكصير) لغة في القصير لبني الحارث بن كعب. وهذا الّذي يقولونه في العراق اليوم مثل كصير"[339].

1 - 2 - مظاهر من ذلك في مستوى أبنية الأفعال

وليس يختلف أمر الزّمن في الأبنية. فلا شكّ أنّ الأبنية ضربان: اسميّة وفعليّة. ولكنّنا سنجتزئ بالثّانية في هذا البحث للسّبب السّابق[340]. واعتقادنا أنّ تصريف الفعل في الفصحى أو العامّيّة لا يخلو، هو الآخر، من إشكال التّمييز بين كونه مظهر تطوّر أو محافظة. وسنكتفي في التّدليل على ذلك بأمثلة ثلاثة.

(336) انظر سلّوم ص138.

(337) انظر تباعا الصّاحبي ص56 والاقتراح ص127.

(338) انظر سلّوم ص138.

(339) انظر ن م ص138.

(340) هذا العمل كان في الأصل مداخلة في ندوة علميّة.

1 - 2 - 1 - أوّلها ما اصطلح عليه بالتّلتلة

وهي كسر حرف المضارعة(341). فاللّهجة العراقيّة(342) تكسر تاء المضارعة ونونها وياءها. فالعامّة في العراق تقول:

. تِعْلم وتِدْري ونِلْعب ويِلْعب

وكذلك الأمر في اللّهجة التّونسيّة. فنحن نقول:

. تِجري وتِكتب ونِجري ونِكتب ويِدحرج

إلاّ ما كان مهموز العين أو اللاّم أو كانت عينه حرفا مفخّما(343). وفي المَثل الشّعبي:

. ألّي يِحسِب وحدُ(ه) يُفضُل لُ(ه)

ما يؤيّد ذلك.

1 - 2 - 2 - والثّاني التّطابق بين الفعل الماضي والمضارع في كسر العين

إنّ المثل الشّعبي السّابق من بقايا هذا الاستعمال في لهجتنا العاميّة. فنحن نقول:

. حَسِب يِحْسِب

. وعَلِم يِعلِم

فيكون التّطابق فيها في حركة الفعل بين الماضي والمضارع.

وفي المعاجم اليوم شواهد عليه. فإذا نحن رجعنا إلى المنجد، وهو معجم لبناني، وإلى المعجم الوجيز(344) لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في مداخل ثلاثة هي: حسِب ونعِم ويئِس لاحظنا اضطرابا في حركة العين في المضارع. فكانت فيهما على نحو ما يلي:

---

(341) انظر في ذلك ابن فارس، الصّاحبي ص56 وسلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص64 ويوهان فك، العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب ص19. يبدو أنّ تعريفهم مطلق يشمل كلّ حروف المضارعة. بل ولا يستثني ابن فارس الاسم (انظر الصّاحبي ص56). وأمثلة النحاة تستثني الهمزة. وسلّوم صريح في ذلك (انظر ص64).

(342) انظر سلّوم ص64.

(343) انظر تصريف سأل وقعد وقرأ وفضل في المضارع فيها.

(344) اخترناها لقربها من المتعلّم العادي.

الفعل		حركة عينه		ملاحظات
		المنجد	المعجم الوجيز	
حسب	«حـــسِب - حـــسبانا ومَحسِبة ه: ظنّه» ص 132.	ـَـِ		جواز وجهين: - أحدهما قياسيّ - والآخر سماعيّ
	«حسِب الشّيءَ - حسبانا: ظنّه»ص149.		ـَـِ	
نعم	«نعِـم - نَعمـة ومَـنعما الرّجل: رفُه عيشه وطاب ولان واتسع. ويقال: نعمتَ بهذا عينا: أي سُررت بـه وفـرحت» ص820.	ـَـ		إقـرار وجـه واحـد هو القياسيّ
	«نعِـم بـهِ - نعمة ونعيما: سرّ واستمتع»ص624.		ـَـ	
يئس	«يـئس(يـيأس)و(ييـئِس) مـنه: قـنط وقطـع الأمـل» ص923.	ـَـِ		اختلاف المعجمين - إجـــازة الأوّل وجهين
	« يئِس[345] مـنه - (ييأس) يأســا: انقطـــع أملـــه» ص684.		ـِـ	- اقتــصار الثّانـــي على القياسي

فمع أنّ الأفعال الثّلاثة ثلاثيّة مكسورة العين في الماضي إلاّ أنّ تصريفها في المضارع لم يرد في المعجمين واحدا، بل اختُلف فيه في المعجم الواحد كما يبدو

(345) لعلّ النّزعة التّعليميّة والرّغبة في الإيجاز كانتا الدّافع إلى ذلك. فقد أورد المجمع العلمي يئس في المعجم الوسيط في المضارع بالصرّتين على عكس ما هي الحال عليه هنا (انظر ن م ج 2 ص 1075).

من تباين تصريف الفعل الواحد من معجم إلى آخر ومن تصريف حسب ويئس من ناحية ونعم من أخرى في المنجد أو من تصريف حسب من ناحية ونعم ويئس من أخرى في المعجم الوجيز. فإذا كان قد وقع تجويز وجهين في تصريف حسب في المضارع: الأوّل قياسي والثّاني سماعي في المعجمين فإنّه اقتُصر في تصريف نعم في المضارع على الوجه القياسي، واختُلف في مضارع يئس. فأمّا في المنجد فقد أُجيز الوجهان. وأمّا في المعجم الوجيز فكان الاقتصار على الوجه القياسي مع أنّ القاعدة في مضارع فعِل أن يكون على يفعَل[346].

. ولعلّ مردّ هذا الاضطراب إلى تأثّر المعجميّين بأمرين أسر التّراث اللّغوي من ناحية ووصف الواقع اللّغوي الّذي نزع إلى القياس من أخرى.

وفي تصريف الفعل الثّلاثي المجرّد بقايا من هذا الاستعمال. فكثيرة هي أفعال المثال الواوي الّتي ترد على هذه الصّورة. بل ما لم يكن كذلك هو الاستثناء. وقد استشهد ابن سلاّم (ت224هـ)على هذا الاستعمال بتسعة أفعال. ستّة منها من المثال الواوي تروى عن أبي عمرو[347]. وهي:

. وثِق يثِق. ووفِق أمرُه يفِق . وورِث يرِث. وولِي يلِي

في المعجم الوسيط في المضارع بالصّورتين على عكس ما هي الحال عليه هنا(انظر ن م ج2 ص1075).

. وورِم يرِم. ووَمِق يمِق[348]

وثلاثة تروى عن الأصمعي (ت 215 أو 216 هـ). اثنان منها للصّحيح السّالم وواحد للمثال اليائي. وهي:

. حسِب يحسِب

(346) انظر ابن عصفور، الممتع في التّصريف ج1 ص173.

(347) لسنا ندري إن كان يعني أبا عمرو الشّيباني (ت 206 هـ) أو ابن العلاء(ت154 أو159 هـ). والرّأي عندنا أنّه عنى الأوّل لأنّه ألّف كثيرا في الغريب. فمن مؤلّفاته: النّوادر وغريب المصنّف وغريب الحديث (راجع ترجمته في بغية الوعاة للسّيوطي ج1 ص440).

(348) انظر الغريب المصنّف ج2 ص606 وانظر شرح الشّافية للإستراباذي ج1 ص118.

. ونعِم ينعِم

. ويئِس ييئِس[349]

1 - 2 - 3 - والثّالث: تصريف الفعل الثّلاثي المضاعف في الماضي في اللّهجات العامّيّة

فالقاعدة في اللّغة الفصحى أن يُفَكّ الإدغام إلاّ مع ضمائر الغائب المفرد والمثنّى والجمع المذكّر. تقول:

. نحن مددنا . أنتما مددتما

. أنا مددتُ . أنتم مددتم

. أنتَ مَدَدتَ . أنتنّ مددتنّ

. أنت مددتِ . وهنّ مددن

ولكنّ اللّغة العامّيّة في العراق[350] وفي تونس مثلا لا تعمد إلى فكّ الإدغام. فهي تلجأ إلى إضافة ياء ساكنة حشوا بين لام الفعل والضّمير المتّصل تسهيلا للنّطق. تقول:

. مدّيتُ واستمرّيت بدل مَدَدتُ واستَمرَرتُ

. وأمليت بدل أمللت

فهل كان هذا الاختلاف في تصريف الفعل المضاعف في كلّ من الفصحى والعامّيّة تطوّرا كما يذهب إلى ذلك بعضهم في هذه المسألة ويعتقد آخرون في اللّهجات[351] أم هو ضرب خفيّ من ضروب المحافظة؟

فأمّا تصريف الفعل المضاعف بإضافة ياء حشوا فالرّأي عند داود سلّوم أنّه

---

(349) انظر أيضا يبس في اللّسان م6 ص1003.

(350) انظر سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص137، والسّمرّائي، التّطوّر اللّغوي التّاريخي ص179.

(351) ذهب صبحي الصّالح إلى اعتبار اللّهجات مطلقا نتيجة لهذا التّطوّر في العربيّة الفصحى (انظر دراسات في فقه اللّغة ص29). وإلى ذلك ذهب السّمرّائي (انظر التّطوّر اللّغوي التّاريخي ص29).

تطوّر حصل في العامّيّة العراقيّة[352].

والحقيقة أنّ هذا الأمر لم يقتصر على لهجة العراق كما تقدّم، وهو فضلا عن ذلك، شائع في ألف ليلة وليلة كما هو واضح من الأمثلة الّتي اقتبسها السّمرّائي في الفصل الّذي خصّه بها في كتابه التّطوّر اللّغوي التّاريخي. وإليكم مثالين وردا في الكتاب السّابق تباعا في الصّفحتين 177 و185:

. نحرتها بالسّكّين وقطعت رأسها وحطّيتها في القفّة

. وانصرفت أنا ولفّيت يدي في خرقة.

فقد استعاض الرّاوي الشّعبي عن حططت ولففت بحطّيت ولفّيت. لكنّ إضافة الياء إلى المضاعف مسألة إشكاليّة ليس يسيرا البتّ فيها. فالتّأويل لها يختلف باختلاف الأفعال لتعدّد أسبابها. فإذا كانت في معظم الحالات مظهر تطوّر كان قد حصل في العامّيّة منذ قرون خلت، وألف ليلة وليلة شاهد على ذلك، فإنّه في تصريف مثل الفعل أملّ مظهر محافظة على لغة تميم وقيس. ففي العربيّة لغتان أملّ وأملى مستعملتان[353]. فالفعل المضاعف لغة أهل الحجاز وبني أسد والنّاقص لغة تميم وقيس[354]. فإذن ليس هذا الاستعمال في العامّيّة، في الأعمّ الأغلب، إلاّ مظهر محافظة على تطوّر حدث في زمن بعيد أو أثرا للغات بعض القبائل فيها وفي الفصحى في حالات قليلة.

وأمّا التّلتلة فظاهرة لا يشكّ في قدمها في اللّغات المذمومة[355].

وقد وردت شواهد عليها في المعاجم وكتب اللّغة[356]، واهتمّ بها بعض

(352) انظر سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص137.

(353) انظر اللّسان (ملل) م5 ص531 والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص849 و850. وقد غلب استعمال النّاقص في القرآن(انظر سورة محمّد الآية 25 والرّعد الآية 32 والحجّ الآيتين 44و48) على استعمال المضاعف (انظر سورة البقرة الآية 282) وفيها تكرّر الفعل ثلاث مرّات.

(354) انظر اللّسان (ملل) م5 ص531 وسلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص24.

(355) انظر في ذلك الصّاحبي ص56.

(356) انظر اللّسان(خيل) م2 ص930 و(وقي) م6 ص972 ومغني اللّبيب ج1 ص231.

اللّغويّين المحدثين[357]. وقد كان ابن فارس(ت395 هـ) نسبها إلى قبيلتين. هما أسد وتميم وجعلها تشمل الاسم والفعل على السّواء. فهم يقولون:

. تِعلم ونِعلم

. وشِعير وبِعير[358]

وأضاف ابن منظور (ت711هـ) ربيعة وعامّة العرب لم يستثن إلاّ أهل الحجاز وقوما من أعجاز هوازن وأزد الشُّراة وبعض هذيل[359]. ونسب إلى الأخفش(ت210 هـ) قولا يؤيّد انتشار ظاهرة التّلتلة بين البدو يذكر فيه «أنّ كلّ ما ورد علينا من الأعراب لم يقل إلاّ تعلم بالكسر»[360]. وعن ابن منظور نقل كلّ من داود سلّوم وصبحي الصّالح[361].

إنّ أمثلة اللّغويّين السّابقة اقتصرت على الفعل الثّلاثي المجرّد من الصّحيح السّالم. ولكنّ التّلتلة ليست وقفا عليه إذ تجاوزته إلى المعتلّ من المجرّد والمزيد وإلى الرّباعي. فقد كانت أسد تصرّف وجِع على يِفْعل. فقالوا فيه:

. يِيْجَع[362]

«لتُقوّى إحدى الياءين بالأخرى»[363] مع أنّهم «لا يقولون يِعلم[364] لاستثقالهم الكسر على الياء»[365]. وذكر ابن منظور جواز:

. تَتَّقي وتِتقي

(357) انظر سلّوم ص26 و64 و122 و136 وفك، العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات ص19.

(358) انظر الصّاحبي ص56.

(359) اللّسان (وقي) م6 ص972.

(360) ن م (وقي) م6 ص972.

(361) انظر تباعا دراسة اللّهجات القديمة ص64 ودراسات في فقه اللّغة ص66.

(362) انظر دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص26.

(363) اللّسان (يسر) م 6 ص1011.

(364) هذا يخالف ما ذهب إليه ابن فارس من نسبة التّلتلة مطلقا إلى أسد. فالتّلتلة في أسد محدودة بفعل المثال الواوي وبفعل الظنّ(خال).

(365) اللّسان (يسر) م 6 ص 1011.

في مضارع اتّقى[366]، وكانت بهراء تعمد إلى التّلتلة في تصريف مضارع الفعل الرّباعي. فتقول في:

. يُدحرج يِدحرِج[367].

ولا تقتصر التّلتلة على حروف المضارعة التّاء والنّون والياء كما قد يُتوهّم. فلا تزال في المعاجم آثار على تجاوز هذه الحروف إلى الهمزة. جاء في اللّسان: «وفي الحديث:

. ما إخالك سرقت أي ما أظنّك

وتقول في مستقبله: إخال بكسر الألف وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون:

. خِلته زيدا إخاله وأخاله خيلانا»[368].

وفي الشّعر القديم ما يؤكّد هذا الاستعمال. فقد أورد ابن هشام (ت761هـ) بيتا نسبه إلى الهذلي يقول فيه:

. فغَبَرتُ بعدَهُمُ بعيش ناصب وإخال إنّي لاحق مسْتتبَعُ[369].

وغالى داود سلّوم في رأيه في هذه المسألة فذهب إلى أنّ رواسب التّلتلة لا تزال قائمة في الفصحى في ما يعرف بالأجوف اليائي يقول: «نرى أنّ الأفعال اليائيّة جرت عليها التّلتلة فحوّلتها من يِبوعُ إلى يبيع هكذا».

فـ(يَبُوْعُ) كُسر أوّله ثمّ أُلحِقت الباء للمجانسة. فأصبح الفعل (يِ بِ وعُ) ثمّ قُلبت الواو ياء لتوافق النّطق فأصبح (يبيع) ونُقل الفعل إلى لهجات أخرى لا تكسر الأوّل، فأبقت الفعل الّذي تحوّل فيه الواو إلى الياء بسبب التّلتلة، كما هو مبنيّا على الياء وتناست الّذي سبّب ذلك. ولذلك يمكن أن نقول: إنّ أغلب الأفعال الّتي تشبه يبيع، كانت في الأصل مثل: يقول، وإنّها تحوّلت إلى الياء بسبب التّلتلة، ثمّ

(366) انظر اللّسان (وقي) م 6 ص 972.

(367) انظر دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص64،65.

(368) اللّسان (خيل) م 2 ص930.

(369) انظر المغني ج1 ص231.

تُنوسيت التّلتلة في اللّهجات المتغلّبة، وأُبقي الإبدال على ما هو عليه في حالته الثّانية»[370]. ومثل هذا المذهب يفترض أنّ الأجوف في الأصل مهموز العين. فواوه أو ياؤه متحوّلة عن الهمزة. وهو ما لا دليل عليه.

وأمّا مطابقة عين الفعل المضارع عين ماضيه في الكسر فما هو إلاّ راسب للّغات نسبه أبو زيد إلى عليا مُضَرَ. قال: «عليا مضر يقولون:

. يحسِب وييئِس

وسُفلاها يقولون بالفتح»[371]. إلاّ أنّ الملاحظ أنّ اتّجاه التّطوّر منذ القديم نزع إلى الفتح مراعاة للقياس وتيسيرا. وهو ما يُفهم من قول ابن منظور في مداخل ثلاثة. هي بَئس ويئِس ويبِس. قال:

.«وبئِس يبأَس ويبئِس الأخيرة نادرة»[372]

. و«يئِس من الشّيء ييأَس وييئِس نادر عن سيبويه»[373]

. و«يبِس الشّيء ييبِس وييبَس الأوّل بالكسر نادر»[374].

فكثيرة هي الاستعمالات الّتي أهملتها الفصحى أو لم تحتفظ منها إلاّ ببعض الرّواسب ولكنّها بقيت حيّة في المعاجم وكتب اللّغة ومُستعملة في اللّهجات العامّيّة. وكثيرا ما يُتوهّم أنّ بعض الاستعمالات في هذه اللّهجات تطوّر حصل فيها حديثا مع أنّه ليس في الحقيقة إلاّ مظهر محافظة على تطوّر مُوغل في القدم أو أثرا من آثار اللّغات.

إنّ الدّراسة الزّمنيّة للّغة تمكّن الدّارس من رؤية الأشياء على حقيقتها ومن إدراك أنّ الظّاهرة اللّغويّة ترتبط بتاريخ مستعمليها، وهي ترفع بذلك غشاوات كثيرة وتيسّر فهم الرّوابط بين اللّهجات العامّيّة والفصحى واللّغات فهما صحيحا.

---

(370) دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص122 - 123.

(371) الغريب المصنّف ج 2 ص607.

(372) اللّسان (بئس) م 1 ص152.

(373) ن م (يئس) م6 ص1002.

(374) ن م (يبس) م6 ص1003.

وقد رأينا، والحال هذه، أن نقسّم ما هو إشكاليّ ضربين: ضربا نعتبره من المحافظة، وهو ما اتّصل من الماضي في الاستعمال في الحاضر في كلّ من الفصحى والعامّيّة، وضربا نعُدّه مظهر تطوّر، وهو ما اندثر من الاستعمال ولكنّ كتب اللّغة حافظت عليه.

2 - مظاهر المحافظة

2 - 1 - في المستوى الصّوتي

يترك الزّمن آثاره في اللّغة بأشكال شتّى. فتتّخذ المحافظة فيها شكلين:

- الأوّل تسجيل المهمل من الظّواهر الصّوتيّة في كتب اللّغة
- والثّاني بقاء الاستعمال القديم في الفصحى أو العامّيّة في كلّ منهما

وسنهتمّ بإبراز بصمات التّاريخ في أصوات اللّغة العربيّة في مسألتين:

- الأولى الخصائص النّطقيّة القديمة في كتب اللّغة
- والثّانية: تجلّيات الزّمن في بعض الظّواهر الّتي تُعتبر من وجهة نظر وصفيّة صوتيّة ولكنّها من وجهة نظر تاريخيّة ليست كذلك دائما.

2 - 1 - 1 - الخصائص النّطقيّة القديمة

وفي هذا الباب سنعمد إلى ثلاثة أمثلة.

2 - 1 - 1 - 1 - اللّغات المذمومة أو المستهجنة[375]

فأمّا أوّلها فاللّغات المذمومة. فكثيرا ما تُفَضّل لغة قريش في كتب فقه اللّغة على لغات غيرها من القبائل العربيّة بخلوّها من الخصائص النّطقيّة الّتي ميّزت هذه القبائل. وعادة ما يتوسّع اللّغويّون في ذكر هذه الخصائص، وهي كثيرة نجتزئ بذكر بعضها. فمنها:

(375) هذان وصفان وردا تباعا في الصّاحبي لابن فارس ص51 وفي كتاب الاقتراح للسّيوطي ص 127.

2 - 1 - 1 - 1 - 1 - العنعنة

وهي إبدال الهمزة عينا[376] وقد درج اللّغويّون على نسبة هذه الخصيصة إلى تميم. ولكنّ الفرّاء(ت207 هـ) نسبها إلى كلّ من تميم وقيس وأسد[377] وفي اللّغة الفصحى شواهد على هذا النّطق.

- وفي حديث حُصين بن مُشَمت:

. أخبرنا فلان عنّ فلانا أي أنّ فلانا[378].

- وفي بعض الأشعار منها ما يُنْسب إلى ذي الرُّمّة (ت117 هـ) وهو تميمي. قال:

.أعَنْ تَرَسّمتَ من خرقاءَ منزلة   ماءُ الصّبَابَة من عينيك مَسْجومُ

أراد أأن ترسّمت[379]. ومنها ما يُنسب إلى جِرّان العَوْد. وهو قوله:

. فَما أُبْنَ حتّى قُلْنَ يا ليتنا عنّنَا   تراب وعَنّ الأرضَ بالنّاس تُخْسَفُ[380].

ومنها ما يُنسب إلىَ البعيث، وهو تميمي. وهو قوله:

. أمالكُ ما يَقْدِرْ لك الله تَلْقَهُ   وإن حُمَّ ريْثٌ من رفيقك أوعَجَلْ[381]

ومنها ما ينسب إلى أعرابيّة من بني كلاب. وهو قولها:

. فتعلَّمْنَ، وإن هويتُكَ عَنّني   قَطّاعُ أَزْمام الحِبال صَرُومُ[382].

وأنشد يعقوب (ت244 هـ):

. فلا تلْهِك الدّنيا عن الدّين واعتَمل   لآخرة لا بدّ عَن ستصيرها[383]

---

(376) انظر كتاب النّوادر لأبي زيد ص203 والصّاحي لابن فارس ص51 و113.
(377) انظر اللّسان (عنن) م 4 ص910.
(378) انظر ن م (عنن) م 4 ص910.
(379) انظر ن م (عنن) م 4 ص910.
(380) انظر ن م (عنن) م 4 ص910.
(381) انظر كتاب النّوادر ص204.
(382) انظر ن م ص203.
(383) انظر اللّسان (عنن) م 4 ص910.

2 - 1 - 1 - 1 - 2 - الكشكشة والكسكسة

ومنها الكشكشة والكسكسة في ربيعة ومضر. وهما ضربان:

- الأوّل أن يجعلوا بعد كاف الخطاب في المؤنّث شينا. فيقولون في حال الكشكشة:

. رأيتُكِش وبكِش[384] بدل رأيتكِ وبكِ

وبعد كاف الخطاب في المذكّر سينا فيقولون:

. رأيتُكَس وبِكَسْ بدل رأيتُكَ وبكَ

- والثّاني أن يعوّضوا الكاف بالشّين[385] في الحالة الأولى وبالسّين[386] في الثّانية. كأن يقولوا:

. رأيتُش وبِش ومِنْش وعَلَيِش

. ورأيتُس وبِسْ ومِنْس وعَلَيْس

2 - 1 - 1 - 1 - 3 - الفحفحة

ومنها الفحفحة. وهي لغة هذيل يجعلون الهاء عينا[387]..

2 - 1 - 1 - 1 - 4 - العجعجة

ومنها العجعجة في قضاعة. فهم يُبدلون الياء المشدّدة جيما. فيقولون:

. تميمج[388] بدل تميميّ

"قال الرّاجز:

. خالي لقيط وأبو علجّ

المطعمان اللّحم بالعشجّ

---

(384) انظر الاقتراح ص127.

(385) انظر ن م ص127.

(386) انظر ن م ص128.

(387) انظر ن م ص128.

(388) انظر الاقتراح ص128 ودراسات في فقه اللّغة ص61.

وبالغداة كسَر البَرْنجّ

يُقلعُ بالودّ والصّيصجّ

أراد: عليّ والعشيّ والبَرنيّ والصّيصيّ" [389].

وتُبدل فُقَيم من بني حنظلة الياء جيما مطلقا[390]. ويُنسب إلى أبي عمرو بن العلاء (ت154 أو159 هـ) قوله: "قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ قال: فُقيمج. فقلت: من أيّهم؟ قال: مُرّج. أراد: فقيمي ومرّي"[391].

2 - 1 - 1 - 1 - 5 - الشّنشنة

ومنها الشّنشنة في لغة اليمن. وهي أن يجعلوا الكاف شينا مطلقا. فيقولون بدل لَبّيْكَ اللّهُمَّ لبّيْكَ:

. لبّيش اللّهُمَّ لبَّيشَ[392].

2 - 1 - 1 - 1 - 6 - الطُّمطُمانيّة

ومنها الطّمطمانيّة. وهي تتمثّل في إبدال أهل اليمن اللاّم ميما في أداة التّعريف. ومن ذلك الحديث:

. ليس من امبِرّ امصيَام في سفر يعني ليس من البرِ الصّيام في سفر.

2 - 1 - 1 - 2 - الحروف المستهجنة

وقد سجّل سيبويه بعض مظاهر نطق معاصريه. فوصف بعضه بالمستحسن والآخر بالمستهجن. وعرَّف الحروف المستهجنَة. فكانت ثمانية. وهي:

- "الكاف الّتي بين الجيم والكاف - والصّاد الّتي كالسّين
- والجيم الّتي كالكاف - والطّاء الّتي كالتّاء
- والجيم الّتي كالشّين - والظّاء الّتي كالثّاء

---

(389) ابن منظور (عجج) م4 ص689.

(390) انظر دراسات في فقه اللّغة ص61.

(391) ن م ص61.

(392) انظر ن م ص61 والاقتراح ص128.

- والضّاد الضّعيفة - والباء الّتي كالفاء"[393].

فكان عمله وثيقة تاريخيّة عن تطوّر النّطق في القرن الثّاني للهجرة.

2 - 1 - 1 - 3 - بعض الحروف المستحسنة

وكانت الحروف المستحسنة عنده ستّة. سنكتفي باثنين منها تميّزت بهما لغة الحجاز. فأمّا الأوّل فهو ألف التّفخيم في الصّلاة والزّكاة. وأثر هذا النّطق واضح في رسم القرآن لهما بالواو فوق اللاّم أو الكاف. وليس ذلك اعتباطا بل هذا الرّسم دليل على نطقها في لغة قريش بشكل معيّن سجّله النّحاة واصطلحوا عليه بألف التّفخيم[394].

وأمّا الثّاني فهو الألف الّتي تُمال إمالة شديدة. وقد رأى برجشتراسر في رسم كثير من الكلمات حروفا وأسماء وأفعالا ناقصة من نحو:

. إحدى وإلى ورمى

بألف مقصورة بقايا الشّواهد على هذا النّطق[395]. ووجد في رسم

. (يا حسرتى) [396]

في القرآن بها دليلا آخر على إمالة الفتحة في لغة الحجاز[397].

والرّأي عنده أنّ هذا النّطق ليس تطوّرا حدث في هذه اللّغة. بل هو امتداد لنطق الفتحة في السّاميّة الأمّ. فالأصل عنده في الفتحة في إحدى وإلى ومثلهما حركة (é) [398].

ونحن نلاحظ اليوم وجود هذا النّطق في بعض لهجات بلادنا.

---

(393) الكتاب ج4 ص432.
(394) انظر ن م ج 4 ص432.
(395) انظر التّطوّر النّحوي ص60.
(396) قال تعالى: (أو تقولَ نفسٌ يا حسرتى على ما فرّطتُ في جَنب اللّه وإن كنت لَمن السّاخرين) (سورة الزُّمَر56).
(397) انظر التّطوّر النّحوي ص130.
(398) انظر ن م ص130.

ففي اللّهجات الرّيفيّة تكون النّزعة إلى الإمالة. يقال:

. جَرِي ومَشِي بدل جَرَى ومَشَى

الّتي لا نجدها في الفصحى، وفي لهجات المدن. ففي الرّيف اتّصال للنّطق القديم وفي المدن تطوّر له. وهكذا نلاحظ في بلادنا نفس اتّجاه التّطوّر الّذي حصل في الفصحى.

2 - 1 - 2 - بعض الظّواهر الصّوتيّة

بعض الظّواهر كالقلب والتّباين والتّبادل المكاني، إذا نحن نظرنا إليها من وجهة نظر آنيّة، تبدّت لنا واحدة، وهي متعددة. وإذا قاربناها زمنيّا ظهرت على حقيقتها. وإذا كان اللّغويّون قد تناولوا هذه المسألة في الأعمّ الأغلب آنيّا فاعتبروها ظاهرة صوتيّة واحدة[399] وسكتوا عن الجانب الزّمني فيها فإنّا لا نعدم من اللّغويّين القدامى والمحدثين من نبّه إلى الاختلاف في ما يبدو ظاهرة واحدة[400] وإلى دور الزّمن في وجودها[401] ولو بشكل غير منهجي. إلاّ أنّهم كثيرا ما اقتصروا على وصف هذه الاستعمالات باللّغات دون تحديد لغة أي القبائل[402]. وحاول بعضهم التّوفيق بين القول باللّغات والتّحليل الصّوتي. فجمع بينهما أحيانا على نحو ما فعل المبرّد (ت285 هـ) في تخريج قول النّعمان بن المنذر لحَجْل بن نَضْلةَ:

. أردت أن تَذِيمه فمدهته يريد فمدحته

قال: "فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج، وبنو سعد بن زيد بن مناة بن

(399) انظر الأمالي ج2 ص155 - 156.

(400) لم يعتبر سيبويه جذب وجبذ تبادلا مكانيّا (انظر صبحي الصّالح ص104).

(401) انظر كتاب النّوادر ص584. قال أبو زيد: "وقالوا: حبيب إلى عبدِ سَوْء مَحكِده. هذا من كلام بني كليب. وعقيل تقول: مَحْقِدَه. وهو أصله إذا حرِص على ما نهيته ويسوؤه قيل له هذا. وكذلك مَحْتده ".

(402) انظر مثلا الصّاحبي في صقر وزقر وسقر ومدحه ومدهه ص51 وفلق الصّبح وفرقه ن م ص 209.

تميم كذلك تقول ولخم ومن قاربها. قال رؤبة [ت145 هـ]:

. لله درُّ الغانيات المُدَّه

يريد المُدّح. وفي الأرجوزة:

. بَراقُ أصلاد الجبين الأجله

يريد الأجلح. والعرب تقول:

. جَلَح الرّجلُ يجلَحُ جَلَحا

. وجَلَه يجلَه جَلَها. والمعنى واحد"[403].

والرّأي عندنا أنّ التّحليل الصّوتي الآني غير كاف، إذ هو يخفي الحقيقة التّاريخيّة في ظهور كثير من هذه الثّنائيّات. وإذا كان التّفخيم في مثل صقر والتّرقيق في نحو سقر وزقر من ناحية والهمس والجهر فيهما يبدو صوتيّا أمرا معقولا فإنّ الثّابت تاريخيّا أنّ وجود هذا الثّلاثي ليس وليد تطوّر أو هو ناشئ عن تأثير الجوار الصّوتي وإنّما هو مرتبط قبل كلّ شيء ببيئة مختلفة في البداوة والتّحضّر تؤثّر في الحبال الصّوتيّة لمن يعيش فيها قوّة وضعفا. فالأكيد أنّ تميما تفخّم حيث ترقّق قريش. فتجنح إلى الأشدّ الأفخم لبداوتها.على عكس قريش[404]. ولذلك تراهم يبدلون التّاء طاء فيقولون:

. أفلطني الرّجل عوض أفلتني

. وفحصط برجلي عوض فحصت[405].

والدّراسة الزّمنيّة كفيلة بتفسير كثير من جوانب هذه الظّواهر اللّغويّة المختلفة وبردّ الأشياء إلى أصولها. فما يبدو ظاهرة واحدة في الثّنائيّات من نحو:

. أراق وهراق

. وهِن عند طيئ بدل إن

(403) السّمرّائي، التّطوّر اللّغوي التّاريخي ص117.
(404) انظر دراسات في فقه اللّغة ص96.
(405) انظر ن م ص91.

. ولِفام وأثافي وفُوم وما يقابلها من لثام وأثاثي وثوم
. وعَذُوفة وعذوفة
تتمثّل في قلب الهمزة هاء والفاء ثاء والدّال ذالا ليس في الحقيقة كذلك. فأمّا المثال الأوّل فليس إلاّ أثرا في العربيّة للسّاميّة الأمّ أو لبقايا اللّغات العربيّة الجنوبيّة. فقد لاحظ بعض الباحثين أنّ كثيرا من اللّغات السّاميّة تعبّر بوزن أفعل عن معاني التّعدية والتّعريض والصّيرورة والسّلب ومعنى فعل وتعبّر أخرى عنها بوزن هفعل منها الكنعانيّة القديمة والمؤابيّة وبعض اللّهجات الآراميّة وبعض اللّغات العربيّة الجنوبيّة كالسبئيّة أو البائدة (اللّحيانية والثّموديّة) [406]. وفي اللّغة أمثلة فعليّة أخرى لرواسب هذا الوزن. فقد أورد أبو زيد إلى جانب هذا الثّنائي مثالين آخرين هما:

. أنار وهنار
. وأرحت الدّابّة وهرحتها[407].

وأمّا الثّاني فهو دليل على اختلاف اللّغات من ناحية وعلى محافظة لغة طيئ على الأصل السّامي أو على تأثّرها بالآراميّة. فهِنْ عندها تشبه hen[408] في الآراميّة. ومعناهما واحد في اللّغتين.

وأمّا المجموعة الثّالثة فلغتان، الأولى لأهل الحجاز والثّانية لتميم[409].

وأمّا المثال الأخير فقصّته معروفة في كتب اللّغة بين أبي عمرو الشّيباني والقائد يزيد بن مَزْيَد الشّيباني في إنشاد الأوّل بيت قيس بن زهير كما يلي:

. ومُجَنَّبات ما يذُقْن عَذُوفَة يقذُفن بالمُهَرات والأمهَار

قال أبو عمرو: "فقال لي يزيد: صحّفت أبا عمرو. قال: فقلت له: لم

(406) انظر يحيى نامي، وزن أفعل في الفعل المزيد في "إلى طه حسين في عيد ميلاده التّسعين" ص39.
(407) انظر كتاب النّوادر ص202.
(408) انظر برجشتراسر، التّطوّر النّحوي ص50.
(409) انظر في ذلك دراسات في فقه اللّغة ص89 إلاّ الثّنائي لفام ولثام فقد ورد في ص240.

أصحّف أنا ولا أنت. تقول ربيعة هذا الحرف بالذّال وسائر العرب بالدّال"[410]. فإذا نظرنا في الثّنائيّات الثّلاثة التّالية:

. رُزّ ورُنز

. ولصّ ولصت

. وأمللت عليه وأمليت

بدا لنا الأمر ظاهرة صوتيّة واحدة هي التّباين. ولكنّ التّدقيق في المسألة يجعلنا نتبيّن أنّ الاتّحاد الظّاهر خادع وموهم بغير الحقيقة.

فأمّا الثّنائي الأوّل فلغتان. فالرّزّ لغة عامّة العرب والرّنز لغة عبد القيس[411].وأمّا الثّاني فأمللت فيه لغة لبني أسد وأهل الحجاز، وأمليت لغة تميم وقيس[412]. وأمّا الأخير فهو تطوّر للفظ معرّب ومحافظة على الصّيغة الأصليّة له في آن. فلصت كلمة يونانيّة lèstès دخلت العربيّة عن طريق السّريانيّة lesta[413]. فلصت هي الأصل. وقد حافظت العربيّة على هذا الأصل في المعاجم. وعلى اعتبار هذا التّحوّل مجرّد ظاهرة صوتيّة فإنّ تخريجها على التّباين كما يفعل اللّغويين العرب يصير من قبيل الخطإ إذا عرفنا أنّ الأصل لصت وليس لصّا. وستصير الظّاهرة تماثلا صوتيّا. فالتّحليل الزّمني لهذه المسألة يجعل مقاربة النّحاة لها خاطئة، إن من الوجهة الصّوتيّة أو المعجميّة. فليست هذه الظّاهرة صوتيّة.فهي مسألة معجميّة أساسا.

وليس يخلو ما يبدو تبادلا مكانيّا في نحو:

---

(410) لسان العرب (عدف) م4 ص705. "والعَدَف: الأكل... والعَدُوف: الذّوّاق". وانظر المزهر ج 1 ص537.

(411) انظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة ص78.

(412) انظر سلّوم، دراسة في اللّهجات العربيّة القديمة ص24.

(413) انظر برجشتراسر، التّطوّر النّحوي 2 ص59.

. صاعقة وصاقعة[414] وجذب وجبذ

من دلالة زمنيّة. فقد أورد ابن فارس هذين المثالين في باب القول باختلاف لغات العرب. إلاّ أنّه لم يحدّد إلى أيّ القبائل ينتمي هذا الوجه من الاستعمال أو ذاك.

إنّ دراسة هذه الأمثلة تبيّن بما لا يدع مجالا للشّكّ:

- أنّ ما يُعتبر ظواهر صوتيّة ليس دائما كذلك. فهو، أحيانا، يكون مسائل معجميّة تتّصل بالمُعَرّب أو باللّغات. وهو ليس إلاّ رواسب للّغات السّاميّة أو غير السّاميّة أو للّهجات القديمة في العربيّة.

- وأنّ المقاربة الزّمنيّة تجعل تخريج اللّغويّين لبعض هذه الأمثلة على اعتبارها ظاهرة صوتيّة من قبيل التّباين خطأ. فالأوْلى اعتبارها تماثلا بالرّجوع إلى الأصل. وهكذا تُمكّن المقاربة الزّمنيّة من رؤية الأمور على حقيقتها ومن وضعها مواضعها ومن تدارك أخطاء وقع فيها اللّغويّون القدامى.

2 - 2 - مظاهر من المحافظة في المستوى الصّرفي

ظواهر صرفيّة كثيرة تبدو لغير العربي الّذي لم تذلّله عادة الاستعمال أو للباحث المُمحِّص غريبة لا تستطيع المقاربة الآنيّة للّغة تفسيرها. وليس يجد الباحث في غير المقاربة التّاريخيّة ضالّته. من هذه الظّواهر ما يتّصل بصيغة الأفعال. وسنحاول بيانها ببعض الأمثلة من الماضي والمضارع والأمر.

2 - 2 - 1 - الماضي

2 - 2 - 1 - 1 - الأمثلة

سنعمد إلى التّدليل على ظاهرة المحافظة في صيغة الماضي باختلاف أوزان أفعال تشترك في الجذر دون اختلاف في المعنى. وسنقتصر في ذلك على إيراد أنواع ثلاثة من الشّواهد. وهي ما يرد من الأفعال على وزنين:

---

(414) انظر الصّاحبي ص51

- فعَل وفعِل
- وفعل وأفعل
- وفعل وفاعل.

لا مراء في أنّ اللّغويّين القدامى كانوا قد عنَوا بهذا المبحث بتأليف أوائلهم رسائل في فعلت وأفعلت[415] وتخصيص بعض المتأخّرين أبوابا لهذين البناءين في معاجم الأفعال وبإفراد بعض اللّغويّين، بدءا من القرن الثّاني للهجرة، فصولا في مؤلّفاتهم «بفعِلت وفعَلت»[416] وبدراسة معاني الأبنية[417]. وهو دليل على وعيهم بإشكال المسألة. فهذه الظّاهرة تتناقض ووظيفة العلامة اللّغويّة التّمييزيّة. لذلك تراوحت مقاربتهم لها غالبا بين الإنكار والتّأويل والإقرار.

غير أنّ الدّارس لا يجد اليوم بُدّا أمام كثرة الأمثلة على ترادف أفعال تشترك في الجذر والمعنى وتختلف في الوزن من الإقرار بوجود هذه الظّاهرة والبحث في أسبابها.

2 - 2 - 1 - 1 - 1 - فعَل وفعِل

فإذا نحن نظرنا في فعَل وفعِل بمعنى وجدنا تنوّعا في الأفعال الّتي ترد على الوجهين[418]:

---

(415) ألّف في هذا كلّ من أبي زيد (ت 215 هـ) وأبي عبيدة (ت 210 هـ) والأصمعي (ت215هـ) (انظر في ذلك تباعا بغية الوعاة ج1 ص583 وج2 ص294 وج2 ص113) وانظر أيضا سيبويه، الكتاب ج4 ص55 - 61.

(416) انظر إصلاح المنطق لابن السّكّيت "باب ما نطق بفعِلت وفعَلت" ص210 - 216 والغريب المصنّف لأبي عبيد«باب فعَلت وفعِلت واحد» ج2 ص585 - 586.

(417) انظر الكتاب ج4 ص55 - 66 والممتع في التّصريف ج1 ص180 - 197 وشرح الشّافية ج1 ص71 - 74.

(418) انظر مثلا إصلاح المنطق ص210 - 212 والغريب المصنّف ج2 ص585 - 586 و608 و609 و613.

- فمنها ما يكون من الصّحيح السّالم نحو:

. «دهِمهم الشّرُّ ودهَمهم»[419]

. «وذهِلت عنه وذهَلت»[420]

.«ورشَد يرشُد ورشِد يرشَد»[421]

. ورضَع أمّه ورضِعها[422]

. وركِن إلى الأمر وركَن[423]

. وسفِد الطّائر الأنثى وسفَدها[424]

. وشغِب عليه وشغَب[425]

. و«فرَغ يفرَغ ويفرُغ فراغا وفُروغا وفرِغ يفرَغ»[426]

. وقدَر على الشّيء وقدِر عليه[427]

. ونضَر ونضِر[428]

. ونقِه الحديثَ ونقَه[429]

. و«نكِب الرّجلُ ينكَب إذا مال... وقال أبو زيد: نكَب ينكُب»[430]

و«نكِفت من الأمر أنكَف إذا استنكفت منه. قال الفراء: ونكَفت

(419) الغريب المصنّف ج2 ص 586.
(420) ن م ج2 ص 586.
(421) أساس البلاغة (رشد) ص232 وانظر اللّسان (رشد) م3 ص1163.
(422) انظر اللّسان (رضَع) م2 ص1172 والمعجم الوسيط (رضَع) ج1 ص118.
(423) انظر إصلاح المنطق ص211.
(424) ن م ص210.
(425) انظر الغريب المصنّف ج2 ص586.
(426) اللّسان (فرغ) م5 ص1084.
(427) انظر إصلاح المنطق ص212.
(428) انظر المعجم الوجيز (نضر) ص620 واللّسان (نضر) م6 ص656. وفيه جاءت عين الفعل مثلّثة.
(429) انظر الغريب المصنّف ج2 ص585.
(430) إصلاح المنطق ص210 - 211

عنه لغة»[431].

- ومنها ما يكون من المهموز مثل:

. أنِس به وأنَس

. وبئِس به وبأس[432]

. وبرِئت من المرض وبرَأ المريض يبرَأ ويبروء بَرْءا وبُروءا

وأهل العالية يقولون:

. برَأت أبرَأ بَرءا وبروءا.

وأهل الحجاز يقولون:

. برَأت من المرض بَرءا بالفتح،

وسائر العرب يقولون:

. «برِئت من المرض»[433]

. وخذِئ له وخذأَ[434].

- ومنها ما يكون من المضاعف نحو:

. حَرَرت تَحِرّ وحرِرت تحَرّ[435]

. «وشحَحتَ تشُحّ وشحِحت بالكسر"[436]

.«وشمِمت الشّيءَ أشَمّ شمّا وشميما. وقال أبو عبيدة: شمَمت أشُمّ لغة»[437]

.«ضنِنت بالشّيء. فأنا أضَنّ به ضنّا وضَنانة. وضَنَنت أضِنّ لغة»[438]

---

(431) إصلاح المنطق ص210.

(432) انظر الغريب المصنّف ج 2 ص585 وهذه الأفعال الأربعة بمعنى.

(433) اللّسان (برأ) م1 ص182 وانظر صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة ص78.

(434) «خذئ له وخذأ له: خضع وانقاد له» (اللّسان (خذأ) م2 ص802.

(435) انظر الغريب المصنّف ج2 ص609.

(436) اللّسان (شحح) م 3 ص276.

(437) إصلاح المنطق ص211.

(438) ن م ص211.

.«وقرّت عينه تقَرّ... أعني: فعِلت تفعَل. وقرَّت تقِرّ قَرّة وقُرّة»[439]

.«ومِسِست الشّيء أَمَسّه مسّا ومسيسا. فهذه اللّغة الفصيحة.

قال أبو عبيدة:

. مَسَست أمَسّ لغة»[440].

- ومن أمثلة المعتلّ على تعدّد وزن الفعل والمعنى واحد الاختلاف بين الفصحى وعامّيّة الرّيف التّونسيّ مثلا في نطق الفعل النّاقص. ففي الأولى يرد الفعل على وزن فعِل. يقال:

. بقِي ورضِي وعمِي

وفي الثّانية يكون على وزن فعَل وكذلك تعدّد بناء هذه الأفعال في العامّيّة التّونسيّة باختلاف كون الوسط ريفيّا أو حضاريّا. فأهل المدن يقولون:

. بقَى ورضَى وعمَى[441]

خلافا لأهل الرّيف.

2 - 2 - 1 - 1 - 2 - فعَل وأفعل

وليس يختلف الأمر في فعل وأفعل. فكثيرة هي الأفعال الّتي اختلف وزنها وجاء معناها واحدا. وقد ألمحنا إلى اهتمام اللّغويّين منذ بدء التّأليف بهذا المبحث. وسنقتصر على الاستشهاد على ما جاء من فعل وأفعل بمعنى بأربعة أمثلة. قال ابن منظور:

.«جبَر الرّجلَ على الأمر يجبره جَبرا وجبورا وأجبره: أكرهه. والأخيرة أعلى. وقال اللّحياني: جبَره لغة تميم وحدها. قال: وعامّة العرب يقولون: أجبره»[442].

---

(439) اللّسان (قرر) م5 ص54.

(440) إصلاح المنطق ص211.

(441) ويكون بالإمالة في الرّيف والقُرى.

(442) اللّسان (جبر) م1 ص396.

. و«لاتَه حقَّه يليتُه لَيْتا وألاته: نقصه»، والأولى أعلى"[443]، واللّغتان مستعملتان في القرآن. فقد جاء المجرّد في الآية:

. ﴿ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ (الحجرات 14)

والمزيد في قوله تعالى:

. ﴿ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ﴾ [444] (الطّور 21)

وجاء في كتاب النّوادر لأبي زيد:

. زَففت المرأةَ وأزففتها[445]

. ومَهرتها وأمهرتُها[446].

2 - 2 - 1 - 1 - 3 - فعل وفاعل

واختلف اللّغويّون القدامى في ورود صيغة فعل من الجذر (س، و، ي) بمعنى فاعل. فقد نُسب إلى الفرّاء أنّه قال: "يقال:

. لا يساوي الثّوبُ وغيره كذا وكذا

ولم يعرِف يسوى. وقال اللّيث:

. يسوَى نادرة»[447].

ويضيف ابن منظور فيقول: «قال الأزهري: وقول الفرّاء صحيح. وقولهم: لا يسوى أحسِبه لغة أهل الحجاز»[448]. وقد طغى استعمال المجرّد في عاميّتنا على المزيد. فهل كان ذلك مظهر تطوّر؟

---

(443) اللّسان (ليت) م 5 ص 420.

(444) اختلفت القراءات في هذه الآية. فجاء الفعل مجرّدا في بعضها مزيدا في أخرى (انظر اللّسان (ليت) م5 ص420).

(445) كتاب النّوادر ص532.

(446) انظر ن م ص533.

(447) اللّسان (سوا) م4 ص247 وانظر سلّوم، دراسة في اللّهجات ص139.

(448) اللّسان (سوا) م4 ص247.

2 - 2 - 1 - 2 - تحليلها

إنّ تراوح موقف اللّغويّين العرب القدامى من هذه الظّاهرة بين الإنكار والتّأويل يكشف وعيهم بالاضطراب في النّظامين الصّرفي والمعجمي. فمثل هذا التّعدّد في الأوزان مع وحدة المعنى يتنافى ونزعة اللّغات الطّبيعيّة إلى القياس من ناحية ووظيفة العلامة اللّغويّة التّمييزيّة من أخرى.

إلاّ أنّ جمهور اللّغويّين كثيرا ما يسكتون عن هذه المسألة ويعتبرون التّرادف بين الأبنية الفعليّة مسلّمة لا تحتاج إلى تعليل. فهم يقرّرون الظّاهرة عادة دون إيراد تفسير لها. فإن وقع، ونادرا ما يكون، فكثيرا ما يُكتفى فيه بردّه إلى اللّغات[449]. وهو أمر لا شكّ فيه. فهذه الظّاهرة الغريبة أثر من آثار التّاريخ في اللّغة العربيّة. فقد احتفظت الفصحى والعامّيّة، بكثير من اللّهجات القديمة. فمردّ هذه الثّنائيّات إلى اختلاف اللّغات. فليست إلاّ مظهر محافظة على لهجات عربيّة قديمة اندثرت.

ولسنا نعدم في بعض كتب اللّغة إشارات متفرّقة إلى هذه المسألة، وإن كانت أحيانا متضاربة وجزئيّة[450] ولا نعدم أحيانا ذكرا لمصدر هذا الاستعمال أو ذاك في الحديث عن بعض الأفعال. إلاّ أنّ هذا وذاك لا يفيان بالغرض.

وقد جمعنا بعض الشّذرات من كتب اللّغة في هذا الباب للتّدليل على أنّ تعدّد الأبنية أثر للّغات في الفصحى والعامّيّة. وهذا ما يَتَبيّن من أمثلة الفعل المجرّد وأمثلة المترادف من المجرّد والمزيد على السّواء.

فالثّابت لدى اللّغويّين أنّ طيئا تختلف عن غيرها من العرب فتجعل النّاقص المكسور العين من نحو:

. بقِيَ وشَقِيَ وفَنِيَ

(449) انظر مثلا إصلاح المنطق " باب ما نطق بفعلت وفعَلت"ص210 - 216 والغريب المصنّف باب فعلت وفعلت ج2 ص585 - 586.

(450) قارن بين ما جاء في الصّفحة 23 من كتاب دراسة اللّهجات العربيّة القديمة وما في الصّفحتين 22 و139.

مفتوحَها. فهم يقولون:

. بقَى وشقَى وفنَى

قال السّيوطي: «ما بنته جماهير العرب على فعل ممّا لامه واو كشقي أو ياء كفني فطيّئ تبنيه بفتح العين. يقولون:

. شَقَى يشقى وفَنَى يفنى»[451].

فهذا الاستعمال الشّائع في معظم اللّهجات في كلّ من العراق[452] وتونس ليس إلاّ أثرا من اللّغات القديمة اندثر في الفصحى واحتفظت به بعض اللّهجات. وتعمد تميم إلى كسر عين الفعل الماضي. فتقول:

. برِئ وحقِد وزهِد

مخالفة في ذلك أهل الحجاز الّذين يفتحون العين في هذه الأفعال[453]. وقد توسّع سلّوم في نسبة فتح عين الفعل الأوّل. فتجاوز أهل الحجاز إلى أهل العالية[454]. إلاّ أنّ الفتح أو الكسر ليس بمطّرد عند القبيلة الواحدة. فالسّيوطي يذكر أنّ أهل الحجاز يقولون:

.«قد عَرِض لفلان شيء تقديره علم وتميم عرَض له شيء تقديره ضرب»[455].

فيكسر الحجازيّون عين هذا الفعل ويفتحها التّميميّون. ويذهب سلّوم إلى أنّ معظم العرب تقول:

. حضَرت الصّلاة

. وحَفَرت أسنانه

بفتح عين الفعلين. ولكنّ الفعلين يردان بالكسر في بعض اللّغات. فالأوّل

(451) المزهر ج2 ص38.

(452) انظر سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص142.

(453) انظر المزهر ج2 ص38.

(454) انظر سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص25.

(455) المزهر ج2 ص276.

يرد في لغة أهل المدينة. فهم يقولون:

. حضِرت[456].

والثّاني يرد على هذه الصّورة في لغة بني أسد. فهم يقولون:

. حَفِرت أسنانه[457].

وينسُب سلّوم الفتح إلى أهل الحجاز في الفعل المضاعف ضلّ. فهم يقولون:

. ضَلَلْتُ[458]

والكسر إلى كلّ من تميم وأهل العالية. فهم يقولون:

. ضَلِلْتُ

وهو أمر مختَلف فيه كما يبدو من اللّسان. قال ابن منظور:

.«ضَلَلْتَ تَضِلُّ. هذه اللّغة الفصيحة

. وضَلِلْتَ تَضَلُّ ضلالا وضَلالة

وقال كراع: وبنو تميم يقولون

. ضَلِلْت أضَلّ وضَلَلْت أَضِلّ

وقال اللّحياني: أهل الحجاز يقولون:

. ضَلِلْت أضَلّ

وأهل نجد يقولون:

. ضَلَلْتُ أضِلّ

... وأهل العالية يقولون:

(456) انظر سلّوم ص26 وقد اعتمد سلّوم على ما جاء في اللّسان في (حفر) م1 ص658.

(457) لم يكن ابن منظور الّذي أورد الوجهين صريحا في نسبة الفعل الأوّل. ولعلّ سلّوم استنتج ذلك من مصدر الفعل الّذي ذكره صاحب اللّسان. قال: "ويقال: في أسنانه حَفْر وبنو أسد تقول: حَفَر بالتّحريك» (اللّسان (حفر) م1 ص 69).

(458) انظر سلّوم ص25. وقد ورد ضللت في لغة أهل العالية بكسر الفاء والعين، والأمر على غير ذلك في اللّسان.

. ضلِلت بالكسر أضَلّ...»[459].

فالاضطراب واقع في نسبة الفتح أو الكسر مطلقا وفي بعض الأفعال الصّحيحة السّالمة مثل حضر وحفر والمضعّفة من نحو ضلّ وفي اطّراد استعماله في القبيلة الواحدة لدى اللّغويّين المتقدّمين والمتأخّرين. فإذا كان السّيوطي (ت911 هـ) من المتأخّرين ينسب كسر عين الفعل إلى أهل الحجاز وفتحها إلى تميم مطلقا فإنّ ابن منظور(ت711 هـ) يحقّق المسألة في نسبة هذه اللّغة أو تلك في الفعل ضلّ الصّحيح المضعّف اعتمادا على ما أُثر عن كلّ من كُراع (ق4هـ) واللّحياني (ت215 هـ).فينسب إلى الأوّل القول بجمع تميم بين الوجهين فيه وينقل عن الثّاني نسبة الكسر إلى أهل الحجاز وأهل العالية والفتح إلى أهل نجد، فإنّ سلّوم يعمد إلى العكس. فينسب الفتح في حركة عينه إلى أهل الحجاز والكسر إلى تميم وأهل العالية تماشيا مع ما سبق أن قرّره من كسر تميم وأهل العالية عين الفعل الصّحيح وفتح أهل الحجاز لها. ويعتبر كسر عين الفعلين حضر وحفر تباعا لغة أهل المدينة وبني أسد.

ولا يختلف الأمر في ما تداخل فيه المجرّد والمزيد من حيث تعدّد اللّغات ونسبة الاستعمال إلى مصدره. فقد نسب الجوهريّ (ت393هـ) استعمال أفعل من الجذر(ب، ي، ع) بدل فعل إلى أهل اليمن. قال:«قال الأصمعي في أباع: لعلّها لغة قوم لهم، يعني أهل اليمن. قال أبو بكر بن دريد [ت321 هـ]: وسمعت جماعة من جرم فصحاء يقولون:

. أبعت الشّيءَ

فعلمت أنّها لغة لهم»[460].

وبتعدّد اللّغات احتجّ سلّوم. غير أنّه تذبذب في نسبة استعمال المجرّد أو المزيد. فنسب استعمال المزيد إلى أكثر من قبيلة. فقد ذكر أنّ هذيلا تستعمل وزن

(459) ابن منظور (ضلل) م3 ص544.

(460) انظر دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص23.

أفعل من الجذرين (ر، ج، ع) و(س،ل،ك). فتقول:

. أرجع وأسلك[461]

وأنّ لغة تميم تخالف غيرها في الفعل مافتئ إذ تستعيض عن المجرّد بوزن أفعل من نفس الجذر. وقد عدّ ذلك مظهر تأثّر بلغة القبائل اليمنيّة متابعا في ذلك ما نقله الجوهري عن الأصمعي وما رواه ابن دريد عن جرم[462].

وكذا فعل في المجرّد إذ نسب استعماله إلى أهل الحجاز حينا، قال: «وتقول في الفصحى:

. أجبرته على كذا

بالألف، ويقول الحجازيّون:

. جَبَرته»[463].

ولكنّه ذهب آخر إلى أنّ لغة تميم أميل إلى التّعدية بغير الهمزة عادة. قال: "يبدو أنّ اللّهجة التّميميّة قد سلكت طريق التّعدية بدون الهمزة وميّزت نفسها عن اللّهجات الأخرى في مجموعة من الأفعال، وربّما في فترة زمنيّة معيّنة. ولكنّها تعود إلى سلوك الطّريق الثّاني مخالفة بقيّة اللّهجات في مجموعة أفعال أخرى..."[464]. فهم يستعملون المجرّد حينا، فيقولون:

. مهَر المرأة وهداه الطّريق وهلكه

بدل:

. أمهر وأهدى وأهلك[465]

ويلجؤون آخر إلى العكس، وهو ما تعمد إليه اللّهجة العراقيّة[466] والتّونسيّة

(461) انظر دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص23.

(462) انظر ن م ص23

(463) ن م ص139

(464) سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص22.

(465) انظر ن م ص22.

(466) انظر ن م ص139.

إذ تستعيضان في هذا الفعل بالمجرّد عن المزيد. فليس يخلو سلوك تميم، في نظره، من اضطراب. فقد عدّت الفعل بدون الهمزة مخالفة غيرها في فترة زمنيّة معيّنة وعمدت إلى العكس في فترة أخرى. فخالفت بقيّة اللّهجات في مجموعة أخرى. فهم يقولون:

. مهر وهلك

بدل:

. أمهر وأهلك

ولكنّهم يقولون في

. جزَى وحَزن وحَقّ الأمرَ وما فتيء وفتنت المرأة:

. أجزى وأحزن وأحقّ وما أفتأ وأفتنته(467).

2 - 2 - 2 - في المضارع

2 - 2 - 2 - 1 - المرفوع

سنستدلّ على أثر الزّمن في الفعل المضارع بشواهد خمسة:

- أوّلها الاختلاف في عين الفعل الثّلاثي المجرّد في المضارع نتيجة لاختلاف اللّغات في عينها ماضيا، وهو كثير. قال ابن منظور:«يقال:

. خَضِرَ القاضي امرأةٌ تَخْضَرُ

قال الأزهري [ت370 هـ]: واللّغة الجيّدة:

. حَضَرَتْ تَحْضُرُ »(468).

وتقول العرب:

. رشِدَ وضَنّ ونكِبَ

على فَعِلَ فيكون مضارعُها تباعا

. يَرْشَدُ ويَضَنُّ ويَنْكَبُ

---

(467) انظر سلّوم ص23.

(468) اللّسان (حضر) م1 ص658.

بفتح العين. فإذا قلت:

. رَشَدَ وضَنَّ ونكَبَ

على فعَل جاءت عين الفعلين الأوّل والثّالث مضمومة وعين الثّاني مكسورة. فأنت تقول:

. يَرْشُدُ ويَنْكُبُ

. وضَنَنْتُ أَضِنُّ

فتتأثّر حركة العين في المضارع في هذه الأمثلة باللّغات.

- والثّاني جواز أكثر من وجه في حركة عين بعض الأفعال الّتي تكون ثلاثيّة مجرّدة.

والأمثلة على ذلك في المعاجم وكتب فقه اللّغة وغريب اللّغة[469] والتّصريف[470] كثيرة. إلاّ أنّها عادة ما تُقَدَّم على أنها من المُسَلَّمَاتِ. وقلّما يجد الباحث تفسيرا للتّعدّد. وقد أورد أبو عبيد [ت224هـ] كثيرا من الأمثلة على ذلك من الصّحيح بأنواعه. نقتصر على إيراد مثالين منها للفعل الصّحيح المضاعف ومِثْلِهِما للسّالم. قال أبو عبيد:

.«جَدَّ في الأمر يَجِدّ ويجُدّ»[471]

. «وشبَّ الفرسُ يَشِبّ ويَشُبّ إذا قَمَصَ»[472]

.«وحَجَل الغُرَابُ يَحْجِلُ ويحجُل»[473]

. و«رفَضَ يَرْفِضُ ويَرْفُضُ»[474].

---

(469) انظر الغريب المصنّف ج2 ص613.

(470) انظر شرح الشّافية للإستراباذي ج1 ص118 وفيه أورد أحد عشر مثالا.

(471) انظر الغريب المصنّف ج2 ص613.

(472) الغريب المصنّف ج2 ص613. قمَص يقمُص ويقمِص قُماصا وقِماصا: وثَب (انظر اللّسان (قمص) م5 ص162).

(473) الغريب المصنّف ج2 ص613.

(474) ن م ج2 ص613.

ومردّ هذا إلى اختلاف اللّغات. لذلك ترى تأويل اللّغويّين لهذه الظّاهرة لا يخرج عن أحد أمرين: التّداخل بين اللّغات وتبايُنِها. وقد أشار ابن منظور إلى التّخريج الأوّل حين قال:«ابن السّكيّت:

. فضِل الشّيءُ يفضَل وفضَل يفضُل...

فإذا قالوا: يفضُل ضمّوا الضّاد فأعادوها إلى الأصل. وليس في الكلام حرف من السّالم يشبه هذا. قال: وزعم بعض النّحويّين أنّه يقال:

. حضِر القاضي امرأةٌ

ثمّ يقولون: تَحْضُر»[475] وذهب داود سلّوم إلى الثّاني. ومثّل لاختلاف اللّغات بمثالين. قال في الأوّل: ومن أمثلة ذلك «قولهم:

. أَجَرَه الله أجْرا من باب قَتَلَ (يأجُر)

وقولهم:

. يأجِر من باب ضَرَب

من لغة بني كعب»[476] وقال في الثّاني: «صُلب الانشقاق في اللّهجات هو التّركيز على خلاف المضارع في أكثر الأحيان. قالت العرب:

. حار يَحُور إذا رجع

وتقول حِمْير:

. حار يَحَار»[477]

وإلى مثل ذلك عمد صبحي الصّالح. فقد ذهب في نحو:

.«فَرَغَ يفرَغ ويفرُغ فراغا وفروغا وفرِغ يفرَغ»[478]

إلى أنّ قريشا تعمد إلى الضّمّ وتميما إلى الفتح[479]. ولا يُستبعد أن يكون

---

(475) ابن منظور (فضل) م 4 ص 1106.

(476) سلّوم، دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص28.

(477) ن م ص28.

(478) ابن منظور (فرغ) م5 1084.

(479) دراسات في فقه اللّغة ص78.

الأمر في هذا المثال من قبيل تداخل اللّغات على نحو ما توحي به الصّيغة الّتي ورد بها في اللّسان.

- والثّالث ورود بعض الأفعال على غير القاعدة الّتي قرّرها النّحاة.

فقد رأوا أنّ الأصل في وزن فعَل في المضارع أن يرد على يفعِل أو يفعُل. ولكنّ بعض الأفعال شذّت عن القاعدة. فجاءت على يفعَل. فعمد النّحاة إلى تأويل هذا الشّذوذ صوتيّا. فاعتبروا أنّ ذلك لا يكون إلاّ إذا كانت عين الفعل أو لامه حرف حلق[480].

وقد جانبهم التّوفيق في هذا التّخريج. فالنّاظر في هذا النّوع من الأفعال يتبيّن مدى هشاشته. وقد تنبّه ابن الحاجب والإستراباذي إلى ذلك[481]. فبعض الأفعال تخلو من حروف الحلق كليّا أو في موقعي العين واللاّم ترد مع ذلك على يفعَل. منها:

. أبَى يأبَى

. ورَكَن يركَن

. وقلَى يقلَى[482]

. وقنَط يقنَط

ولم يرد الفعل الأخير في القرآن إلاّ بفتح العين في الماضي والمضارع.

قال تعالى:

. ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ ﴾ (الشّورى 28)

وقال:

. ﴿ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[483] (الزُّمر 53).

---

(480) انظر شرح الشّافية ج1 ص117.

(481) انظر ن م ج1 ص114 - 117.

(482) انظر ابن منظور (قلو) م5 ص157.

(483) انظر أيضا الآيتين 56 من سورة الحجر و36 من سورة الرّوم.

وعلى هذا المثال اعتمد إبراهيم أنيس لرفض التّأويل الصّوتي[484]، وهو محقّ في ما فعل. وبعض الأفعال الأخرى تتوفّر فيها شروط النّحاة ولكنّها لا تجيء على يفعَل نحو:

. زَعَم يزعُم
. وقعَد يقعُد
. وبَرَأ يَبْرُوء[485]
. وهَنَأ يَهْنِئُ

وقد يجيء وجهان في ما كانت عينه ولامه حرف حلق. أحدهما يطابق قاعدة النّحاة، يقال:

. «مَهَنَهُم يمهَنُهم ويمْهُنُهُم مَهْنا ومَهْنَة ومِهْنة أي خدمهم»[486]
. و«سلخ الإهاب يسلُخه ويسلَخه سلخا: كشطه»[487].

وقد تكون في الفعل منه أوجه ثلاثة نحو:

. قد نَحَل جسمه ينحِل وينحُل وينحَل نُحُولا[488].

وذهب ابن الحاجب (ت646 هـ) إلى اختلاف الأسباب باختلاف الأمثلة في تخريج هذا الضّرب من الأمثلة. فعمد إلى القول بالشّذوذ في بعضها وإلى اللّغات في أخرى وإلى التّداخل في أمثلة ثالثة. قال:«المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي. فإن كان مجرّدا على فعَل كُسرت عينه أو ضُمّت أو فُتحت إن كان العين أو اللاّم حرف حلق غير ألف. وشذّ أبى يأبى. وأمّا قلى فعامريّة. وركَن يركَن من التّداخل»[489].

- والرّابع ورود أفعال كثيرة من الأجوف أو النّاقص تكون واويّة ويائيّة في آن.

---

(484) انظر من أسرار اللّغة ص53.
(485) انظر شرح الشّافية بالنّسبة إلى المثالين الأخيرين ج1 ص118.
(486) اللّسان (مهن) م5 ص544. وانظر مهر المرأة يمهرها ويمهرها مهرا وأمهرها.
(487) ن م (سلخ) م3 ص180 وانظر مهر المرأة يمهَرها ويمهُرها مهرا وأمهرها (ن م (مهر) م5 ص 541).
(488) انظر أدب الكاتب لابن قتيبة، طبعة مؤسّسة الرّسالة ص399.
(489) شرح الشّافية ج1 ص114 - 115.

وقد أورد أبو عبيد (ابن سلاّم) شواهد كثيرة على ذلك[490] لم يشر فيها إلى تعدّد اللّغات. ومن أمثلة هذا النّوع من الأفعال من الأجوف:

. داف يديف ويدوف[491]

. وماث يميث ويموث[492]

ومن النّاقص:

. طهوت اللّحم وطهيته

. وقلَوت البُرّ أقلوه وقليته أقليه.

وينشأ عن هذا الاختلاف في كون العين أو اللاّم واوا أو ياء اختلاف في تصريف الفعل في المضارع لأنّ المضارع في هذه الحال قياسيّ.

ويتّفق اللّغويّون في ردّ هذه الأمثلة إلى تعدّد اللّغات. جاء في كتاب النّوادر: «تقول العرب:

. دِفته أديفه ودُفته أدوفه

. ومِثته أميثه ومُثته أموثه.

وهذا كثير، وهو عندنا لغتان ليس أنّهم أدخلوا ذوات الياء على ذوات الواو ولا ذوات الواو على ذوات الياء. كلّ واحد منهما حيّز على حدته»[493].

وإلى ذلك ذهب ابن منظور فيهما[494] وفي (قلا / قلى) من المشترك. ففي حقل الإنضاج نقل رأي كلّ من ابن السّكيّت والجوهري. قال:«ابن السّكيّت:

. قلوتُ البُرّ والبُسر

وبعضهم يقول:

. قليت

... الجوهري:

(490) انظر الغريب المصنّف ج2 ص619.

(491) قال ابن منظور:«داف الشّيء دوفا وأدافه: خلطه. وأكثر ذلك في الدّواء والطّيب... ويقال: داف يديف بالياء. والواو فيه أكثر» (اللّسان (دوف) م 2 ص1034).

(492) «وماث الشّيء يموثه موثا: مرسه ويميثه لغة إذا دافه»"(اللّسان (موت) م5 ص548)

(493) كتاب النّوادر ص612.

(494) انظر الهامشين 491 و492.

. قليت السّويق واللّحم فهو مقليّ
. وقلوت فهو مقلوّ لغة»[495].

فاختلفت حركة عين الفعل المضارع بالرّجوع إلى نوع حرف اللّين بالكسر والضّمّ. وإذا كان صاحب اللّسان ردّ وجود هذا الثّنائي إلى تعدّد اللّغات فإنّه لم يحدّد. ولكنّ سلّوم جعل النّاقص الواوي لأهل الحجاز واليائي لبني تميم[496].

وذهب صبحي الصّالح إلى أنّ الكسائي زعم أنّه سمع بعض أهل العالية يقولون:

.«لا ينفعني ذلك ولا يضُورني بدلا من يَضيرني»[497].

ـ والخامس: وجود أفعال من النّاقص اليائي يجوز في عينها في المضارع الفتح والكسر. قال ابن منظور:«تقول:

. قلاه يقليه قِلى وقِلاء ويَقلاه لغة طيّئ»[498].

2 - 2 - 2 - 2 - المضارع المجزوم: (تصريف المضاعف)

يجوز في تصريف المضاعف في المضارع المجزوم مع ضمائر المتكلّم(أنا، نحن) وضمير المخاطب المفرد المذكّر(أنتَ) وضميري الغائب المفرد (هو، هي) وجهان: الإدغام وفكّ الإدغام. تقول:

. أنا لم أردَّ ولم أردُد
. ونحن لم نردّ ولم نردد
. وأنت لم تردّ ولم تردد
. وهو لم يردّ ولم يردد
. وهي لم تردّ ولم تردد

وإن غلب الأوّل على الاستعمال. ولا يكون الفكّ وجوبا إلاّ مع ضميري المؤنّث الجمع (أنتنّ وهنّ). ويكون الإدغام وجوبا مع بقيّة الضّمائر.

---

(495) اللّسان (قلو) م 5 ص157.
(496) انظر دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص27.
(497) دراسات في فقه اللّغة ص98.
(498) ابن منظور (قلا) م5 ص157.

وقد وردت اللّغتان في القرآن على عكس ما يزعم صبحي الصّالح[499]. إلاّ أنّ تفكيك الإدغام أغلب فيه على ما عداه إلاّ في فعل مسّ. فقد جاء بالإدغام في خمس آيات:

. ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (البقرة 236).

. ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الأعراف 73).

. ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴾(هود 64).

. ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ (هود113).

. ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥٦﴾ ﴾ (الشعراء 156).

وبالفكّ في آيتين. الأولى:

. ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ ﴾ (آل عمران 120).

والثانية:

. ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ (النور 35).

وورد بفكّه في آيات أخرى كثيرة[500] نجتزىء منها بآيتين الأولى للمجرّد، وهي قوله تعالى:

. ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿٤﴾ ﴾

(غافر4)

والثّانية لوزن أفعل من المضاعف، وهي قوله:

. ﴿ وَمَن يُضْلِلِ[501] ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴾ (النّساء 88).

---

(499) انظر دراسات في فقه اللّغة ص76.قال:" وهي جميعا في القرآن بلهجة قريش، مفكوكة الإدغام".

(500) انظر مثلا الآية 75 من سورة مريم: (قل من كان في الضّلالة فليمدد له الرّحمان مدّا) والآية 35 من سورة النّور: (يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) والآية 6 من سورة المدّثر (و لا تمنن تستكثر).

(501) ورود هذا الفعل بهذه الصّيغة في 11 آية (انظر المعجم المفهرس ص536).

ووجـود هـذه الظّاهـرة فـي القـرآن وفـي الاسـتعمال راسـب مـن رواسـب الاختلاف بين اللّغات.

2 - 2 - 3 - الأمر

2 - 2 - 3 - 1 - تصريف المضاعف

وينتج عمّا تقدّم من اختلاف اللّغات في تصريف المضاعف في المضارع المجزوم وجود وجهين لتصريفه في الأمر مع ضمير المخاطب المفرد المذكّر. تقول:

. مُدَّ وامدد

وقد نسب أهل اللّغة فكّ الإدغام في تصريفه إلى أهل الحجاز[502] والإدغام إلى تميم وأهل نجد. لذلك نجده في شعر جرير (ت 112 هـ) وهو تميميّ. قال:

. فغُضَّ الطّرفَ إنّك من نَمير فلا كعْبا بلغتَ ولا كِلابَا.

2 - 2 - 3 - 2 - سأل في الأمر

أمر آخر يسترعي انتباه الباحث في تصريف الفعل في الأمر، ولا يجد في المقاربة الآنيّة تفسيرا له هو تجويز النّحويّين وجهين لتصريف سأل. الأوّل قياسيّ بالتّحقيق. تقول:

. اسأل

والثّاني غير قياسيّ يقوم على التّخفيف بحذف الهمزة. تقول:

. سَلْ

وهذان الاستعمالان فصيحان وردا في القرآن، وإن كان الأوّل أغلب عليه من الثّاني[503]. قال تعالى:

---

(502) انظر في ذلك دراسات في فقه اللّغة ص76.

(503) وردت فيه 14 آية بالتّحقيق وآيتان بالتّخفيف (انظر المعجم المفهرس ص428 - 429).

. ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ (يونس 94).

وقال:

. ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (يوسف 82)

فجاء الفعل سأل في الأمر بالتّحقيق. وقال:

. ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ (البقرة 211)

. ﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ (القلم 40).

فكان الأمر بالتّخفيف. ففي القرآن لغتان. الأولى قياسيّة هي لهجة تميم، وهي الغالبة فيه، والثّانية غير قياسيّة هي لهجة الحجاز[504].

3 - خاتمة

إنّ اقتصار الباحث على المقاربة الآنيّة لبعض الظّواهر اللّغويّة غير كاف على نحو ما بيّنّا في هذا البحث اعتمادا على أمثلة من المسائل الصّوتيّة وأخرى لبعض أبنية الأفعال، إذ هي ليست تسمح بتبيّن المستوى اللّغوي للظّاهرة من ناحية ولا بتفسير بعض الظّواهر الصّوتيّة والصّرفيّة فضلا عن غيرها تفسيرا صحيحا.

فالتّحليل الصّوتي الآني غير كاف إذ هو يهمل الحقيقة التّاريخيّة بعدم تنبّهه إلى أسباب ظهور كثير من الثّنائيّات ويوقع اللّغويّين في مزالق.

فإذا كان التّفخيم في مثل صقر والتّرقيق في نحو سقر وزقر والهمس والجهر فيهما تبدو أمورا معقولة صوتيّا فالثّابت تاريخيّا أنّ وجود هذا الثّلاثي ليس وليد تطوّر ولا هو ناشئ عن تأثير الجوار الصّوتي. وإنّما مردّه إلى اختلاف البيئة في البداوة والتّحضّر اختلافا أثّر في الحبال الصّوتيّة لمن يعيش فيها قوّة وضعفا. فلا ريب أنّ تميما، وهي أوغل في البداوة، كانت تفخّم حيث كانت ترقّق قريش. لذلك

(504) انظر دراسة اللّهجات العربيّة القديمة ص29 و120.

تراهم يبدلون التّاء طاء.

والجهل بالأصل اللّغوي لغياب المعرفة التّاريخيّة لهذه المسألة اللّغويّة أو تلك عند جمهور لغويّينا جعلهم يعتبرون الفرع أصلا والعكس ويعلّلون الظّاهرة الصّوتيّة على اعتبارها مظهر تطوّر لا محافظة تعليلا خاطئا، فيقعون في خطإ مزدوج، الأوّل عدّهم المحافظة تطوّرا والثّاني اعتبارهم الظّاهرة الصّوتيّة تباينا، والحقّ أنّها تماثل، وجعل نظرتهم تقف عند ظاهر الأشياء. فرأوا في ثنائيّات تبدو واحدة ظاهرة صوتيّة واحدة، والحقيقة غير ذلك إذ ليس بعضها إلاّ أثرا لتأثّر العربيّة أو لهجاتها باللّغات السّاميّة الأخرى أو دليلا على اختلاف اللّغات ومحافظة بعضها على الأصل السّامي. فهم يقعون في الخلط بين المستويات اللّغويّة لانعدام الرّؤية التّاريخيّة للمسألة المدروسة ولاقتصارهم على ظاهر الأشياء. فما قد يبدو ظواهر صوتيّة ليس دائما كذلك. بل قد يكون مسألة معجميّة ذات صلة بالمعرّب أو بلغات القبائل.

وهكذا تكون الاستعانة بالمقاربة الزّمنيّة للظّاهرة الصّوتيّة ضرورة ليس يستغني عنها الباحث الممحّص في تحليلها وتفسيرها لأنّ المقاربة الآنيّة ليست بكافية. ذاك أنّ المقاربة الزّمنيّة كفيلة بتفسير كثير من هذه الظّواهر اللّغويّة المختلفة وبردّ الأشياء إلى أصولها وتجنيب الباحث المزالق الّتي وقع فيها المتقدّمون وبوضع الأشياء مواضعها الصّحيحة.

وليس يختلف الأمر في المسائل الصّرفيّة. فمقاربتها آنيّا ليست تسمح بتفسير بعض الظّواهر كتعدّد الأبنية للفعل الواحد واختلافها بين الفصحى النّموذجيّة وبعض اللّهجات. وهي تجعلنا:

- نتوهّم وجود قطيعة بين الفصحى والعامّيّة إذ يبدو لنا تطوّر اللّهجات مستقلاّ كلّ الاستقلال عن الفصحى ولغاتها.

- ونرى خطأ باقتصارنا على المرجع الدّاخلي في مقاربة الظّواهر الصّرفيّة الشّتات والتّعدّد وحدة.

- ونعجز عن تفسير ما شذّ من الأبنية عن القاعدة أو القياس. والحقّ أنّ مصادر اللّغة الفصحى متعدّدة ولغات القبائل لم تكن واحدة، إذ كان لبعضها خصائص تميّزها.

واعتقادنا أنّ المقاربة التّاريخيّة لهذه الظّواهر الصّرفيّة تسمح بتفسيرها تفسيرا صحيحا لا يُعتمد فيه الظّاهر أو مجرّد تأويل قد يخطىء أو يصيب بل الحقيقة التّاريخيّة. فتُرفع بذلك غَشاوات ويتّسع فهمنا للظّاهرة اللّغويّة وصدرنا للتّطوّر على اعتباره ظاهرة طبيعيّة.

إنّ الاقتصار على أحد المنهجين في مقاربة الظّاهرة اللّغويّة لا يفي بالغرض. فلا بدّ من الجمع بينهما لفهم الظّواهر اللّغويّة فهما تامّا صحيحا.



ثبت في المصادر والمراجع

- ابن السّكّيت:

إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون، القاهرة، الطّبعة الرّابعة 1987.

- ابن سلاّم (أبو عبيد القاسم):

الغريب المصنّف، تونس، نشر بيت الحكمة (ج2) قرطاج 1990.

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد):

الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة، تحقيق الدّكتور عمر فاروق الطّبّاع، بيروت، الطّبعة الأولى مكتبة المعارف 1993.

- ابن عصفور(علي بن مؤمن):

الممتع في التّصريف تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة (ج2) تونس - ليبيا، الطّبعة الخامسة، نشر الدّار العربيّة للكتاب، 1983.

- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم):

أدب الكاتب تحقيق محمد الدّالي، بيروت، الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، 1982.

- ابن مراد (إبراهيم):

الكلم الأعجميّة في عربيّة نفزاوة، تونس نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، سلسلة اللّسانيّات عدد 10، 1999.

- ابن منظور:

لسان العرب، بيروت، طبعة دار الجيل ودار لسان العرب 1988.

- ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد عبد اللّه):

مغني اللّبيب (ج2) تحقيق محمّد محيي الدّين عبد اللّه، نشر دار إحياء

التّراث(بدون تاريخ).

- أبو زيد الأنصاري:

كتاب النّوادر في اللّغة، بيروت، الطّبعة الأولى، دار الشّروق 1981.

- الإستراباذي (رضي الدّين محمّد بن الحسن):

شرح شافية ابن الحاجب (ج4) تحقيق محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، بيروت، نشر دار الكتب العلميّة، 1982.

- أنيس (إبراهيم):

من أسرار اللّغة، القاهرة، الطّبعة السّابعة، مكتبة الأنجلو المصريّة 1985.

- برجشتراسر:

التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، ترجمة رمضان عبد التّوّاب، القاهرة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرّفاعي بالرّياض 1982.

- ثعلب (أبو العباس):

كتاب الفصيح تحقيق ودراسة الدّكتور عاطف مدكور، القاهرة، دار المعارف، 1984.

- الجندي (أحمد علم الدّين):

اللّهجات العربيّة في التّراث، القسم الأوّل في النّظامين الصّوتي والصّرفي، الدّار العربيّة للكتاب، 1983.

- الحاج صالح (عبد الرحمان):

مدخل إلى علم اللّسانيّات الحديث (3)، اللّسانيّات، الجزائر 1972، المجلّد الثّاني ص5 - 58.

- حجازي (محمود فهمي):

علم اللّغة العربيّة: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التّراث واللّغات السّاميّة، القاهرة، دار غريب للطّباعة والنشر والتّوزيع (بدون تاريخ).

- الزّمخشري (جار الله أبو القاسم):
- أساس البلاغة، بيروت، نشر دار صادر، 1979.
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل (ج4) القاهرة، نشر مكتبة مصر (د.ت).
- سيبويه:
الكتاب ج4 تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون، بيروت، الطّبعة الثّالثة، نشر عالم الكتب، 1983.
- سلّوم (داود):
دراسة اللّهجات العربيّة القديمة، بيروت، الطّبعة الأولى، نشر عالم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، 1986.
- السّمرّائي (إبراهيم):
التّطوّر اللّغوي التّاريخي، بيروت، الطّبعة الثّالثة، نشر دار الأندلس، 1983.
- السّيوطي:
أ - الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق د. أحمد سليم الحمصي ود. أحمد قاسم، تونس، الطّبعة الأولى، نشر جروس براس، 1988.
ب - بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (مجلدان)، نشر المكتبة العصريّة صيدا - بيروت (بدون تاريخ).
ج - المزهر في علوم اللّغة وأنواعها شرح وتعليق محمّد جاد المولى بك ومحمّد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي (ج2)، نشر المكتبة العصريّة صيدا - بيروت، 1987.
- الصّالح (صبحي):
دراسات في فقه اللغة، بيروت، الطّبعة الثّانية، منشورات المكتبة الأهليّة 1962.

- عبد الباقي (محمد فؤاد):

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت، الطّبعة الرّابعة، دار المعارف، 1994.

- فك (يوهان):

العربيّة: دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب، ترجمة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، القاهرة، نشر مكتبة الخانجي، 1980.

- القاضي (محمّد):

تحليل النّصّ السّردي، تونس، دار الجنوب للنّشر (بدون تاريخ).

- القالي (أبو علي إسماعيل القاسم):

كتاب الأمالي (ج2) مراجعة لجنة إحياء التّراث العربي، بيروت، نشر دار الآفاق الجديدة، 1980.

- كانتينو (جان):

دروس في علم أصوات العربيّة، نقله إلى العربيّة وذيّله بمعجم صوتي فرنسي عربي صالح القرمادي، تونس، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 1966.

- مجمع اللّغة العربيّة:

أ - المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزّيّات وحامد عبد القادر ومحمّد علي النّجّار وإشراف على الطّبع عبد السّلام هارون، طهران المكتبة العلميّة (بدون تاريخ).

ب - المعجم الوجيز، 1990.

- المرزوقي (سمير) وشاكر (جميل):

مدخل إلى نظريّة القصّة، تونس، ديوان المطبوعات الجامعيّة (الجزائر) والدّار التّونسيّة للنّشر (بدون تاريخ).

- نامي (يحيى):

وزن أفعل من الفعل المزيد في " إلى طه حسين في عيد ميلاده السّبعين "، دراسات مهداة من أصدقائه وتلاميذه، أشرف على إعدادها عبد الرّحمان بدوي، القاهرة، دار المعارف بمصر 1962.



السّمات المعجميّة في التّراث النّحوي العربي

1 - المقدّمة

1 - 1 - الإطار الّذي يندرج فيه العمل

يتنزّل هذا العمل في إطار البحث عن مظاهر التّقاطع بين النّحو العربي واللّسانيّات. وقد كان في نيّتنا أن يكون هذا التّقاطع موضوع بحثنا. إلا أنّنا تبيّنّا لاحقا أنّ مثل هذا العمل الطّموح لا تسمح به ظروف عمل الفريق[505] ولا الوقت المقرّر لإنجاز البحوث الواقعة في إطاره لكثرة مظاهر التّقاطع بين العلمين. لذلك آثرنا أن نقتصر على مظهر من مظاهره. فكان دور المعجم في بنية الجملة في التّراث النّحوي مع الاكتفاء فيه بالسمات المعجميّة دون الحقول الدّلاليّة.

ومثل هذا التّوجّه يندرج في إطار اهتمامنا ببنية الجملة من هذه النّاحية وبالتّقاطع بين اللّسانيّات والنّحو العربي القديم.

1 - 2 - السّمات مبحث مستحدث

لا شكّ لدى الباحثين أنّ السّمات مصطلحا ومفهوما مبحث مستحدث في الدّراسات اللّغويّة وإحدى إضافات اللّسانيّات فيها. فقد كان مصطلح السّمات استُعمل أوّل الأمر في علم الأصوات الوظيفي في الرّبع الأوّل من القرن العشرين[506].

وإذا كان مفهوم السّمات ومصطلحها بدرجة أقلّ[507] قد صار شائعي

---

(505) أعدّ هذا العمل في إطار عمل فريق متعدّد الاختصاصات حول اتّصال العلوم وانفصالها في الثّقافة العربيّة.

(506) انظر Dubois et autres p 376.

(507) لم يستعمل تمّام حسّان مثلا مصطلح السّمات بل اقتصر على الصّواتم باعتبارها وحدات =

الاستعمال في كثير من الدّراسات اللّغويّة العربيّة الحديثة فمردّ ذلك - ولا ريب - إلى تأثّر أصحابها باللّسانيّات الغربيّة الحديثة صوتميّة كانت على نحو ما يرى عند تمّام حسّان[508] أو تحليلا سيميّا ونحوا توليديّا[509].

فهل كان هذا المبحث حقّا كذلك؟ وإن لم يكن فما هي تجلّياته في التّراث النّحوي العربي؟

الظّاهر أنّ السّمات مفهوما ومصطلحا مبحث استحدثته اللّسانيّات. ولكنّ الحقيقة عندنا غير ذلك. لذلك كان من الواجب إبراز مظاهر الأصالة والجدّة في هذا البحث. وقد رأينا أن نقسّم عملنا قسمين يكون الأوّل للتّعريف بنشأة مفهوم السّمات في اللّسانيّات الحديثة مصطلحا ومفهوما وتطوّرها والثّاني لأشكال حضورها في التّراث النّحوي العربي. وبذلك نتمكّن من تبيّن مظاهر الجدّة في هذا المبحث في اللّسانيّات ومن كون هذا المفهوم مبتكرا فعلا أم غير مبتكر ومن إبراز مواطن التّقاطع بين العلمين. وسنقتصر في عملنا على التّركيب مهملين الجانب الصّوتي.

2 - السّمات في اللّسانيّات الغربيّة

كان أوّل ما استُعمل مصطلح السّمات في علم الأصوات الوظيفي مع حلقة براغ ففي غيرها من المدارس الغربيّة والأمريكيّة بُعيد ذلك.

لقد لاحظ الصّوتميّون أنّ اللّغة قائمة على التّقابل وأنّ الفرق الدّلالي مثلا بين الوحدتين المعجميّتين:

. بَصَل وبَطَل

. وPain et bain

وليد التّغيير الصّوتي المتولّد عن استبدال الحرف الثّاني في الثّنائي الأوّل

=

تمييزيّة في السّلسلة المنطوقة (انظر اللّغة العربية ص76 - 77).

(508) انظر مثلا ت حسّان، اللّغة العربيّة ص58 - 95 و76 - 77.

(509) انظر مثلا زكريا، الألسنيّة التوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة (النظريّة الألسنيّة) و(الجملة البسيطة) والفاسي الفهري، المعجم العربي، وعادل فاخوري، اللّسانيّة التّوليديّة والتّحويليّة ومحمّد غاليم، التّوليد الدّلالي.

والحرف الأوّل في الثّنائي الثّاني في الوحدتين المعجميّتين الأخريين. فكان أن أوجدوا مصطلحا جديدا للتّعبير عن هذه الوحدات التّمييزية الدّنيا وهو الصّوتم. إلاّ أنّهم لم يكونوا في ملاحظتهم بدعا. فمفهوم الصّوتم قديم في الأنحاء الإنسانيّة. فالحقّ أنّ التّمييز بين النّوعين من العناصر الصّوتيّة في اللّغة تلك الّتي تنهض بدور في الدّلالة وتلك الّتي لا قيمة لها فيها أمر كان قد تنبّه إليه النّحاة منذ العصور الموغلة في القدم. وهو واضح في النّحو الهندي والنّحو العربي بدليل وجود حروف الهجاء أيضا[510].ولكنّ فضل الصّوتميّين الأوائل تمثّل في اعتبار الصّوتم وحدة قابلة للتّجزئة. فهو عندهم مجموعة من السّمات[511].

فمفهوم الصّوتم قديم. ولكنّ الجدّة في علم وظائف الأصوات تتمثّل في تجزئته إلى سمات تمييزيّة أومفيدة (traits distinctifs ou pertinents). وإذا كان المصطلحان يترادفان عند بعضهم[512] فإنّهما يختلفان عند آخرين اتّساعا وضيقا[513]. فجاكبسن يقصر الضّرب الأوّل على السّمات المفيدة لغويّا والثّاني على المفيدة لغويّا وعلى مستويات أخرى. فالضّرب الثّاني عنده أعمّ من الأوّل وأشمل لمستويات شتّى من الإفادة. ولمّا كانت الأصوات اللّغويّة تُميّز على أساس عضوي وسمعي كانت هذه السّمات الوظيفيّة تقتصر على المخرج أو على درجة الانفتاح أو الصّفات من همس وجهر أو تتجاوز ذلك إلى أكثر من سمة. فالوحدات المعجميّة الأربع التّالية:

. تاب وطاب

. وثاب وذاب

مثلا اختلف فيها الصّوتم الأوّل في السّمات التّمييزيّة، وإن كان حيّزه فيها واحدا، اختلافا جزئيّا، في الصّفة الهامشيّة في الثّنائي الأوّل، والأساسيّة في الثّاني، فتغيّر معناها. فليس ما يميّز الصّوتمين الأوّلين إلاّ صفة التّفخيم أو التّرقيق في

---

(510) انظر Dubois et autres ص375.

(511) انظر ن م ص376.

(512) انظر A Martinet, la description phonologique p37

(513) انظر موقف بعض اللّسانيّين منهم جاكبسن في معجم ديبوا ص370.

الأوّل، والهمس أو الجهر في الثّاني. فالصّوتمان التّاء والطّاء لا يختلفان في الحيّز والمخرج ودرجة الانفتاح والصّفات الأساسيّة. فكلاهما أسناني حيّزا ومخرجا وكلاهما شديد مهموس. ولكنّهما يفترقان في صفة التّرقيق والتّفخيم. فالتّاء مرقّق والطّاء مفخّم. فهذه هي السّمة التّمييزيّة الوحيدة بين أوّل حرفي الوحدتين المعجميّتين. فليست الطّاء اليوم إلاّ تاء مفخّمة.

والافتراق بين أوّل حرفي الوحدتين في الثّاني واقع في الصّفة. فصفة الثّاء التّمييزيّة هي الهمس وصفة الذّال الجهر. وفي الجدول التّالي ما يؤيّد ذلك:

(الجدول الأوّل)

الحرف	الحيّز	المخرج	درجة الانفتاح	الصّفة
الثّاء	الأسنان	بين الأسنان	رخو	مهموس
الذّال				مجهور
التّاء		أسناني	شديد	مهموس
الطّاء(اليوم)		أسناني (مفخّم)		

وأمّا الثّنائيان:

. بَصَلٌ وبَطَلٌ

. وتَابَ وذابَ

فليست تختلف وحدتا أوّلهما المعجميّتين جزئيّا إلاّ في المخرج وكلّيا في درجة الانفتاح. فإن كان حيّزهما واحدا وهو الأسنان فبينهما فيه اختلاف في الموقع منه. فالصّاد مغارزي والطّاء أسناني، والأوّل حرف رخو والثّاني شديد على نحو ما يتبيّن من (الجدول الثّاني)

الحرف	الحيز	المخرج	درجة الانفتاح	الصّفة
الصّاد	الأسنان	مغارزي (مفخّم)	رخو	مهموس
الطّاء		أسناني (مفخّم)	شديد	مهموس (اليوم)

ولكنّ سمات الصّوتمين التّاء والذّال في الثّنائي الثّاني تختلف اختلافا يكاد يكون تامّا. فليس يجمع بينهما غيرُ الحيّز وهو الأسنان. فالافتراق بينهما واقع في

المخرج ودرجة الانفتاح والصّفة على نحو ما هو واضح من الجدول الأوّل. فالصّوتم الأوّل أسناني شديد مهموس "ومقابله الاستبدالي"[514] من بين الأسنان رخو مجهور. فالسّمات المفيدة بين الصّوتمين كثيرة.

ثمّ كان التّحليل السّيمي فنُقل التّحليل إلى سمات من الوحدات الصّوتيّة الدّنيا إلى الوحدات الدّلاليّة أي من المستوى الصّوتمي إلى المستوى المعجمي. فاستعار اللّسانيّون مفهوم السّمات من التّمثيل الصّوتمي لجاكبسن[515] ولكن استعاضوا فيه عن السّمات المفيدة بالسّمات الدّلاليّة. فصارت اللّفاظم (المورفامات) تُعرّف بمتوالية من السّمات[516] قياسا على الصّوتم[517].

وقد نسخ التّحليل السّيمي وحداته الاصطلاحيّة عن التّحليل الصّوتمي. فالسّمة الدّلاليّة صارت تعني السّمة المفيدة في الدّلالة(trait sémantique أوsème) ومجموع سمات الوحدة المعجميّة صارت تعرف بالمعنم أو sémème في مقابل الفونام[518]. واستفاد النّحو التّوليدي والتّحويلي من التّحليل السّيمي وممّا تقدّمه من الأنحاء والمدارس اللّسانيّة بتوظيف مكتسباتها وتجاوز ما فيها من قصور وسعى إلى أن يعلّل علميّا لا مقبوليّة جملة من نحو:

* طارَ الجَبَلُ

وقد كان النّحاة قديما يعتمدون في تقرير ذلك على مجرّد الحدْس. فأقحم المعجم في نظام القواعد لتوليد الجمل النّحويّة لأنّ مجرّد الاعتماد على القواعد الاشتقاقيّة من نحو:

ج ← م س م ف...

م س ← أداة تعريف + اسم

م ف ← ف + م س

---

(514) العبارة لتمّام حسان في اللّغة العربية ص77.

(515) انظر Dubois et autres ص376.

(516) انظر ن م ص491.

(517) انظر تعريف الفونام في ن م ص 113.

(518) انظر Dubois et autres ص 436.

لا تكفي في إنتاج هذه الجمل وتفسير التّقارب أو التّباعد بينها[519]. فليست هذه بنظام قواعد كامل. فعل ذلك في البنى التّركيبية، وإن اقتصر في هذه المرحلة على مجرّد الإشارة التّقريريّة - بشكل جنيني - في أكثر من موضع إلى وجود "تطابق أكيد وإن كان غير كامل بين السّمات الشّكليّة والسّمات الدّلاليّة في اللّغة"[520]. فـ"وجود التّوافقات بين السّمات الشّكليّة والدّلاليّة[عنده] حقيقة لا يمكن نكرانها"[521]. وقد تجاوز الحديث المبهم إلى التّلميح إلى التّعالق بين الفعل والمكوّنين الأوّليّين الأساسيّين الفاعل والمفعول به في حديثه عن "البناء للمجهول". فلاحظ أنّ تطوير نظام القواعد المقوليّة إلى نظام كامل يحتاج إلى وضع قيود كثيرة على اختيار الفعل في ما يخصّ الفاعل والمفعول ليسمح بجمل مثل:

. يعجب الصّدقُ جون

. ويُخيف الصّدق جون

. ويلعب جون الغولفَ

. ويشرب جون الخمرةَ

"ويستبعد معكوس هذه الجمل على أنّها لا جمل"[522] من نحو:

* يعجب جون الصّدقَ

* ويُخيف جون الصّدقَ

* ويلعب الغولف جونَ

* وتشرب الخمرةُ جونَ

وقد تدارك الأمر في المراحل اللاّحقة لتطوّر نظريّته. ففي النّظريّة المعيار[523] والنّظريّة المعيار الموسّعة حاول تشومسكي أن يطوّر نموذجه بشكل يجعل نحوه "نظام قواعد يمكّن من وصف الجمل بنيويّا بشكل واضح ومحدّد" ولا

(519) اعتمدنا في هذه الفقرة ما ورد في الفصل الثّالث من الباب الأوّل من دور الفعل في بنية الجملة ص131 - 142.

(520) تشومسكي، 1987 ص131.

(521) ن م 132.

(522) ن م، 1987 ص60.

(523) انظر في ذلك مظاهر من نظريّة علم التّركيب الّذي صدر سنة 1965.

يسمح كما هو الحال في القواعد البنيويّة السّياقيّة بتوليد الجملتين:

- Sincerity may frighten the boy.

Boy may frighten sincerity*

في آن اعتمادا على قاعدة التّفريع التّالية:

جملة ← # مركّب اسمي + فعل مساعد + مركّب اسمي #

بل يقتصر نموذجه على توليد الأولى دون الثّانية لاعتماده في نظام قواعده السّمات الدّلاليّة للمكوّنات متجاوزا بذلك الأنحاء القديمة والنّحو البنيوي. وهذه السّمات ذاتيّة وانتقائيّة أقحمها في المكوّن التّركيبي، وهو أحد الأنساق الفرعيّة الثّلاثة الّتي تكوّن نظام القواعد في نحو تشومسكي[524] وتحديدا في قواعد إعادة كتابة الجملة "إذ جعلها في بعض صور نموذجه ضربين:

. قواعد تفريع

. وقواعد تفريع مقولي "جزئي"

وفي هذا النّسق مكوّن قاعدي ومكوّن تحويلي[525].

وقد حصل تردّد في نموذجه في موضع السّمات التّركيبيّة. أترد ضمن المكوّن الدّلالي أم المكوّن التّركيبي؟ وفي أيّ مكوّنات القسم القاعدي لهذا الأخير تكون؟

الرّأي الغالب عنده أن ترد في المكوّن التّركيبي على شرط أن يكون أساس التّمييز تركيبيّا صرفا[526]. وقد علّل اختياره هذا بكون المكوّن الدّلالي في النّحو التّوليدي تأويلي محض مثل المكوّن الصّوتي[527] وتردّد ثانية في وضعه ضمن المكوّن القاعدي. فنسبه إلى قواعد إعادة الكتابة حينا بأن قسّم هذه القواعد إلى

---

(524) نحو تشومسكي نظام من القواعد يتكوّن من أنساق فرعيّة ثلاثة مترابطة هي:
المكوّن التّركيبي والمكوّن الدّلالي والمكوّن الفونولوجي.
فأمّا الأوّل فهو المكوّن التّوليدي الوحيد وعليه ركّز في كتابه مظاهر من نظريّة علم التّركيب.
وأمّا الثّاني والثّالث فتأويليان.

(525) انظر في ذلك يحيى، 2006 (1) ص134.

(526) انظر Chomsky, 1971 ص108.

(527) انظر ن م ص 109.

قواعد تفريع وقواعد تفريع مقولي "جزئي" تتحوّل فيها الرّموز المقوليّة إلى رموز معقّدة تتّحد فيها السّمات التّركيبيّة المختلفة. فالاسم يحلّل على أساسها على النّحو التّالي:

1 - "س ← [+ س ±عام]
2 - [+عام] ← [±معدود]
3 - [+ معدود] ← [±حيّ]
4 - [- عام] ← [±حيّ]
5 - [+حيّ] ← [±إنسان]
6 - [- معدود] ← [±مجرّد] "[528]

وفيها حدّد تشومسكي سمات الفعل السّياقيّة التّوزيعيّة

- أوّلا بتفريع الفعل إلى رموز مقوليّة[529] بحسب عدد المحلات الّتي يقتضيها إلى لازم ومتعدّ على النّحو التّالي:

[[ف] ← رمزمعقّد/ { [أ(فعل مساعد) -]
أ (فعل مساعد) - ب }

حيث تكون (أ) و(ب) اسمين. فإذا كان الفعل أحاديّ المحلّ لم يقتض مفعولا به اقتصر في تركيبه على الفاعل. وإذا كان ثنائيّه استوجب فاعلا ومفعولا به على نحو ما يتبيّن من قاعدة التّفريع السّابقة. وتختلف السّمات التّوزيعيّة باختلاف الأفعال. فالفعل أخاف مثلا متعدّ على عكس حدث يحتاج إلى محلّين فاعلا ومفعولا. وكذلك الحال بالنّسبة إلى أكل وقرأ ولبس وبتفريعه بحسب نوع المقولة النّحويّة للمكوّن الواقع مفعولا به ودرجة تركيبها. فالفعل يكون سابقا لمركّب اسمي أو لمركّب حرفي أو لمركّب إسنادي أو لغير ذلك.

- وحدّد هذه السّمات ثانيا بتفريع الفعل انتقائيّا مثلا إلى نحو:

(528) انظر Chomsky, 1971 ص 108 و122.

(529) انظر ن م ص 122.

ف ← [+فعل+فاعل [+مجرّد] + مفعول به [+حيّ]][530]

بالنّسبة إلى أخاف في المثال الّذي تردّد كثيرا في كتابي تشومسكي البنى التّركيبيّة ومظاهر من نظريّة علم التّركيب وإلى:

ف ← [+فعل+فاعل [+إنسان] + مفعول به [- مجرّد]]

بالنّسبة إلى فعل لعب[531]. فالفاعل والمفعول لا يُنتقيان في استقلال تامّ أو جزئي عن الفعل كما بيّن ذلك تشومسكي[532]. وجعل تشومسكي في اقتراح آخر التّفريع المقولي ضمن المعجم، وإن لم ير مانعا من ورود السّمات التّركيبيّة الانتقائيّة ضمن المكوّن الدّلالي[533].

لقد كان صاحب المظاهر أوّل من نقل السّمات من حقل التّحليل السّيمي إلى النّحو بإقحامه المعجم ضمن المكوّن القاعدي. وهكذا تكون السّمات مبحثا لسانيّا بحتا رأى النّور في الصّوتميّة ثمّ انتقل منها إلى التّحليل السّيمي فالتّركيبي مع التّوليديّين. فكانت في البداية أداة تحليل للوحدة الصّوتيّة الدّنيا المفيدة (الصّوتم) ثمّ أداة لتحليل الوحدة الدّلاليّة فعاملا من عوامل توليد الجمل الصّحيحة في النّحو التّوليدي والتّحويلي. فقد وظّف فيه النّحاة التّوليديّون مفاهيم تبيّنوا جدواها في التّحليل الصّوتمي، أوّل مستويات التّحليل للظّاهرة اللّغويّة[534]. وقد احتفوا بالسّمات لهذا السّبب، وشقّقوا الحديث في أنواعها إذ هي تختلف إفرادا وتعدّدا بحسب نوع مقولة المكوّن النّحويّة. وهي ضربان عندهم ذاتيّة وانتقائيّة. فأمّا الاسم فليس يتكوّن إلاّ من سمات دلاليّة ذاتيّة إلاّ أن يكون مشتقّا قائما مقام الفعل. وأمّا الفعل أو ما قام مقامه فسماته من النّوعين.

فأمّا الأولى[535] فنحو التّعدّي واللّزوم وسمة [±عمل] الّتي تميّز بين الأفعال

(530) انظر Chomsky, 1971 ص159.

(531) انظر يحيى، 2006 (1) ص131 - 142 لمزيد التّوسّع في المسألة

(532) انظر Chomsky, 1971 ص 165.

(533) انظر ن م ص205.

(534) انظر ن م ص155 و376.

(535) للتّوسّع في هذه السّمات الذّاتيّة للفعل انظر مثلا م زكريا، الجملة البسيطة 69 - 72 وعنه نقلنا بعض هذه السّمات. وهي كثيرة.

درس وشرب وكتب من ناحية وشعر وظنّ من جهة أخرى وسمة [±حركة] المميّزة بين نحو:

. ذهب وسافر وعاد

ونحو:

. قال وكبر ونام

وسمة [± حالة] المميّزة بين مثل:

. بَعُدَ وحسن ووسع

من ناحية ومثل:

. أكل ودرس ولعب

وأمّا الثّانية فنحو سمة [فاعل+إنسان] و[مفعول به+حي] وسمة [فاعل± جمع] أو[مفعول ± جمع] وغير ذلك[536].

فالسّمة الأولى تميّز الأفعال الّتي يكون فاعلها إنسانا من نحو:

. زعم وسافر وقال

عن تلك التّي يكون فيها غير إنسان مثل:

. اجترّ وزأر وعوى

أو عن تلك التّي يجوز في فاعلها أن يكون إنسانا أو حيوانا مثل الفعل مات. والثّانية تميّز نحو:

. سأل وأطعم وعلف

عن مثل:

. زرع وشمّ وقطف

والثّالثة تميّز الأفعال من نحو:

. تجمّع وتجمهر وتفرّق

المقتضية فاعلا سمته [+ جمع]عن الأفعال:

. جاء وسار وطار

المستوجبة فاعلا سمته [± جمع].

(536) انظر مثلا معجم ديبوا ص492 وزكريا، الجملة البسيطة ص72 - 77.

والرّابعة فارقة بين الأفعال من نحو:

. جمع وأحصى وفرّق

وغيرها من الأفعال. فهذه تقتضي - ولا شكّ - مفعولا تكون سمته [+جمع]. ولكنّ الأفعال من نحو:

. ضرب وقرأ ووحّد.

تختلف عنها في سمة المفعول عدديّا. فأمّا الفعلان الأوّلان فسمة مفعولهما [±جمع] وأمّا سمة مفعول الثّالث فهي [- جمع].

إذن تبدو السّمات من هذا العرض أثرا من آثار اللّسانيّات الحديثة في دراسة الظّواهر اللّغويّة ظهرت أوّل الأمر في الدّراسات الصّوتيّة في مقاربة الصّواتم ثمّ في دراسة الوحدات الدّلاليّة وانتقلت بعد ذلك إلى التّركيب لاعتبار تشومسكي إيّاها تمكّن من ضبط خصائص الفعل التّوزيعيّة من ناحية ومن انتقاء العناصر الأوّليّة الأساسيّة الّتي يقتضيها التّركيب دون غيرها من أخرى. فتمكّن نظام قواعد إعادة كتابة الجملة من توليد الجمل الصّحيحة دون سواها.

3 - السّمات في التّراث النّحوي العربي:

والحقّ أنّ الأمر عندنا على غير ما يبدو فإذا كان مصطلح السّمات حديث عهد بالوجود وإذا كانت العناية بمفهوم السّمات تنظيرا وإجراء في مستويات شتّى من المقاربة اللّغويّة أمرا تميّزت به - بلا منازع - اللّسانيّات البنيويّة والتّوليديّة التّحويليّة فليس يعني ذلك إطلاقا أنّ مفهوم السّمات غير موجود في الأنحاء القديمة، وإن انعدم المصطلح الدّالّ عليه والتّنظير الصّريح له فيها. فلسنا نعدم فيها إشارات متفرّقة إلى السّمات بعضها مشتركة بينها وبعضها خاصّة ببعض هذه الأنحاء.

3 - 1 - السّمات المشتركة في التّراث النّحوي وتوسّع النّحاة العرب فيها

فأمّا المشتركة منها فيجدها الباحث في المستويين الصّوتي والتّركيبي على السّواء. فقديما قُسّمت الأصوات مثلا في النّحوين الهندي[537] والعربي[538] بحسب

(537) انظر Lyons, linguistique générale ص18.

(538) انظر الكتاب ج4 ص431 - 436.

مخارجها ودرجة انفتاحها وصفاتها. وعلى المستوى التّركيبي فإنّ الاهتمام بالسّمات، وإن كان ضمنيّا في الأنحاء القديمة، قد اقتصر على ما يتّصل منها بخصائص الفعل السّياقيّة.

فلا خلاف في أنّ النّحو العربي والأنحاء الغربيّة قسّمت الأفعال على أساس خصائصها التّوزيعيّة إلى لازمة ومتعدّية. وقسّم النّحاة العرب الضّرب الثّاني بحسب عدد المفاعيل الّتي يحتاجها في البنية الأصليّة إلى أنواع ثلاثة[539] متعدّية إلى مفعول وأخرى إلى مفعولين وثالثة إلى ثلاثة مفاعيل، وفي البنية المحوّلة إلى ضربين[540] متعدّية إلى مفعول ومتعدّية إلى مفعولين. وقسّم المتأخّرون منهم المتعدّي بالرّجوع إلى طريقة تجاوز الفعل فاعله بنفسه أو بواسطة حرف الجرّ. وبهذا التّقسيم اهتمّ النّحاة الغربيّون قديما في تصنيف الأفعال. ولم يقتصر النّحاة العرب فيها على المستوى الصّوتي بل تجاوزوه إلى التّركيبيّ. ونادرا ما اكتفوا في هذا ببعض سمات الفعل التّوزيعيّة الذّاتيّة أو الانتقائيّة على نحو ما تقدّم بل توسّعوا في خصائصه السّياقيّة. فكانت عنايتهم بهذه السّمات بالغة منذ أوّل تأليف في النّحو العربي لسيبويه (ت180هـ). وقد ازدادت مع بعض المتأخّرين من النّحاة وخاصّة منهم ابن هشام (ت761هـ). فقد عنى النّحاة العرب بالأفعال الإشكاليّة توزيعا بسبب بنائها الصّرفي مثل وزني:

. أفعل واستفعل

أو لاختلاف النّحاة فيها كما هي الحال في سمع من أفعال الحواسّ أو لتعدّد التّوزيع فيها باختلاف حقولها الدّلاليّة كما هي الحال في المشترك من نحو:

. كان وأصبح وأمسى

ونحو الأفعال الدّالة على الإدراك مثل:

. وجد ورأى

---

(539) انظر مثلا سيبويه، الكتاب ج1 الفصول الأربعة الواقعة بين ص34 - 41. وابن السّرّاج الأصول ج1 الفصول الثّلاثة بين ص169 وص190 والزّمخشري، المفصّل ص34 - 55 وابن يعيش، شرح المفصّل ج1 ص62.

(540) انظر الكتاب ج1 ص41 - 43 والأصول ج1 ص77 - 78.

ونحو:

. دعا وكسا

فصاحب المغني قد أفرد فصلا للأفعال اللاّزمة وسمه "بالأمور الّتي لا يكون الفعل معها إلاّ قاصرا"[541]. وهي عنده عشرون حالة نقتصر على ذكر مثالين منها. لمّا كان وزن أفعل واستفعل للفعل اللاّزم والمتعدّي على السّواء رأى ابن هشام أن يقيّد الأفعال القاصرة الواردة على هذين البناءين بحقولها الدّلاليّة. فوزن أفعل مثلا يكون قاصرا إذا كان "بمعنى" صار كذا نحو:

. أغدّ البعيرُ

. وأحصَد الزّرْعُ

إذا صارا ذَويْ غُدّة وحصاد"[542]. ووزن استفعل مشروط لزومه بدلالته على التّحوّل:

. "كاستحجر الطّين"

وقولهم:

. "إنّ البغاث بأرضنا يستنسر"[543].

ولا خلاف بين النّحاة في أنّ أفعال الإدراك الحسّي تتعدّى إلى مفعول واحد إلاّ سمع المتعلّق باسم عين في نحو:

. سمعت زيد يقرأ

فقد افترقوا فيه فريقين. ذهب الأوّل إلى أنّه متعدّ إلى اثنين ثانيهما الجملة[544]. وعدّه الثّاني متعدّيا إلى واحد. والجملة حال. فإذا تعلّق هذا الفعل

---

(541) انظر المغني ج2 ص519 - 522.

(542) ن م ج2 ص520.

(543) ن م ج2 ص520.

(544) المقصود بالجملة هنا المركّب الإسنادي الفعلي وهذا المصطلح في التّراث النّحوي قديما وعند جمهور النّحاة العرب اليوم ملبس يدلّ على الوحدة التّركيبية القصوى للتحليل النّحوي وعلى أحد مكوّنات الجملة الواردة نواة إسناديّة فرعيّة أو الّذي يكون مخصّصه كذلك.

بمسموع فهو متعدّ إلى واحد اتّفاقا كما هو واضح في الآية:

. ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ﴾ (ق 42)[545].

وقد كانت سمات الأفعال التّوزيعيّة من المشترك أكثر ما شغل النّحاة منذ العصور الأولى للتّأليف النّحوي. فالأفعال كان وأصبح وأمسى تختلف في عدد المحلاّت الّتي تحتاجها باختلاف حقلها الدّلالي. فإذا كانت نواسخ تقتصر دلالتها على الزّمن الماضي أو التّحوّل في زمن معيّن من اليوم استوجبت محلّين اسم النّاسخ وخبره. وإذا أفاد أوّلها معنى الوجود والثّاني والثّالث الدّخول في زمن معيّن من اليوم اقتضت فاعلا فحسب. يقول المبرّد: "ولِكان موضع آخر لا يُحتاج فيه إلى الخبر. وذلك قولك:

. أنا أعرفه مذ كان

أي مذ خلق. وتقول:

. كان الأمر أي وقع

... وكذلك أصبح وأمسى تكون بمنزلة (كان) الّتي لها خبر، ومرّة تكون بمنزلة استيقظ ونام فإنّما هي أفعال"[546].

وأفعال الإدراك هي الأخرى يختلف توزيعها باختلاف نوع هذا الإدراك. فإن كان حسّيّا استوجبت محلّين فتجاوزت فاعلها إلى مفعول وإن كان ذهنيّا استوجبت ثلاثة. تقول:

. وجدت الضّالّة

فيتعدّى الفعل وجد فاعله إلى مفعول واحد. وتقول:

. وجدت زيدا كريما

فيتعدّاه إلى مفعولين. وتقول:

. رأيت زيدا

. ورأى عبد الله زيدا صاحبنا

فيتعدّى الفعل رأى في المثال الأوّل إلى مفعول به واحد لأنّه ينتمي إلى

(545) انظر المغني ج 2 ص417.

(546) المقتضب ج4 ص95 - 96 وانظر الكتاب ج1 ص46.

حقل الإدراك الحسّي وفي الثّاني إلى مفعولين لأنّه من حقل الإدراك الذّهني[547].

وتقول:

. دعوت زيدا

. ودعوت المولود زيدا

فيكون الفعل دعا من المشترك يفيد في المثال الأوّل النّداء وفي الثّاني التّسمية. فيتغيّر تبعا لذلك توزيعه من فعل ثنائيّ المحلاّت إلى ثلاثيّها. فهو يتعدّى في المثال الأوّل فاعله إلى مفعول واحد وفي الثّاني إلى مفعولين[548]. وكذلك الحال في نحو كسا. فإذا كان بمعنى ستر وغطّى تعدّى إلى واحد كقول الشّاعر:

. وأركب في الرّوع خيفانة　　　كسا وجهها سَعْفٌ مُنْتَشِرْ

وإذا كان بمعنى العطاء النّوعي تعدّى إلى اثنين كسائر الأفعال التّي تنتمي إلى هذا الحقل نحو:

. كسوت زيدا جبّة[549]

وقد احتجّ المبرّد (ت285هـ) على أنّ وزن قال في الماضي فعَل وليس فعُل كما قد يتبادر إلى الذّهن من نحو:

. قُلْتُ

بخصائص الفعل التّوزيعيّة. فالفعل قال يقتضي فاعلا ومفعولا. ولو كان على فَعُل لاستوجب محلاّ واحدا. قال: "فإن قال قائل: إنّما (قلت) في الأصل وليست منقلبة. قيل له: الدّليل على أنّها فعَلتَ قولك:

. الحقَّ قُلته

ولو كانت في الأصل (فعُلت) لم يتعدّ إلى مفعول لأنّ فَعُلت إنّما هي فعل الفاعل في نفسه. ألا ترى أنّك لا تقول:

●* كَرُمته وشَرُفته

---

(547) انظر الكتاب ج1 ص39 والمقتضب ج4 ص95 - 96 والأصول ج1 ص180 والمغني ج2 ص599 وانظر طال في الأصول (ج1 ص169).

(548) انظر ابن السّرّاج، الأصول ج1 ص179.

(549) انظر المغني ج2 ص527.

ولا في شيء من هذا الباب بالتّعدّي"[550].

ونادرا ما اشترك النّحاة عربا وغير عرب في القول باختلاف الأفعال في درجة تركيب المفعول بحسب تعدّيها فواعلها بنفسها أو بحرف الجرّ وبحسب الحقول الدّلاليّة لهذه الأفعال[551]. لكنّ النّحاة العرب المتأخّرين كانوا قد توسّعوا في الحديث عن هذا الضّرب من السّمات الانتقائيّة في غير الأفعال الّتي تتعدّى بحرف الجرّ، في كثير من البنى الإشكاليّة وظيفة أو مقاربة من نحو:

. دخلت البيت

أو تركيبا إمّا لجواز تعدّد نوع مقولة المفعول الثّاني لأفعال عدد محدود من الحقول الدّلاليّة كالتّسمية والاختيار والطّلب والعطاء وإمّا لمخالفة ظاهر التّركيب باطنه كما هي الحال في الجملة الواقعة مفعولا به لأفعال القلوب في باب التّعليق وإمّا لكون بنية الجملة ملبسة يقع الخلط فيها بين المفعول الثّاني للفعل وعَد المحذوف والجملة الواقعة تفسيرا له أو في البنى الطّريفة مبحثا مثل دراسة الحالات التي يرد فيها المفعول به في البنية الأصليّة ونائب الفاعل في البنية المحوّلة "جملة" وجوبا إذا كان العامل فيها من أفعال حكاية القول وجوازا في باب ظنّ وأعلم مثلا.

فالنّحاة اختلفوا قديما ولا يزالون في وظيفة البيت في الجملة السّابقة. فذهب أوائل النّحويّين ومن تبعهم من النّحاة إلى أنّه مفعول فيه لأنّ الفعل في أصل التّركيب متعدّ بحرف وما لا يتعدّى بنفسه إلى مفعوله عندهم فعل لازم واعتبر بعضهم حذف حرف الجرّ مجازا ممكنا مشروطا بتعدّي دخل إلى اسم عين. ولكنّهم منعوه إن تعدّى إلى اسم المعنى كما في نحو:

* دخلت الأمر

حتّى لا يكون في التّركيب انحرافان عن الأصل. فلا يُجمع عندهم بين

---

(550) المقتضب ج1 ص97.

(551) وقع ذلك مثلا في النّحو الفرنسي في الحديث عن اللاّزم والمتعدّي وعن طرق التّعدية ومقاربة أفعال الإرادة. فهذه الأفعال تقتضي مفعولا به يكون مركّبا إسناديا يبدأ بـ que أو مركّبا مصدريا(phrase infinitive).

مجازين[552].

واعتبره آخرون مفعولا به لتوسّع مفهوم التّعدّي عندهم إلى ما يتجاوز فاعله بحرف الجرّ. فالاختلاف في مفهوم التّعدية واللّزوم عندهم نتج عنه اختلاف في الوظيفة. ولكنّ هذا المكوّن عندهم جميعا أيّا كانت وظيفته يختلف في البنية المنجزة عن البنية الأصليّة تركيبا. فهو في أصل التّركيب مركّب بالجرّ بلا منازع. وقد تردّد هذا المثال في كتب النّحاة في تقدير وظيفة المكوّن المنصوب[553] وفي ذكر الاختلاف في المتعدّي واللاّزم وما ينتج عنه من اختلاف في الوظيفة[554] أو في الاحتجاج على أنّ الرّأس فيها فعل لازم أو في الحديث عن الكفاية الوصفيّة بمنع الجمع بين مجازين[555]. فتناولهم نوع المفعول تركيبا في هذا الباب مسألة عارضة ليست مقصودة لذاتها.

ولم يكن الأمر كذلك في الضّرب الثّاني من التّركيب. فقد لاحظ النّحاة في دراسة الأفعال الّتي تتعدّى إلى مفعولين أنّها تختلف بالرّجوع إلى نوع المفعول الثّاني فيها. فأحدها قد تعدّدت الأوجه تركيبا في مفعوله الثّاني على المستوى الإجرائي إذ يجوز فيه أن يكون مركّبا اسميّا أو مركّبا حرفيّا بالجرّ على الأصل. قال ابن السّرّاج في "باب الفعل الذّي يتعدّى إلى مفعولين": "واعلم أنّ من الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين وحقّه أن يتعدّى إلى الثّاني بحرف جرّ. إلاّ أنّهم استعملوا حذف حرف الجرّ فيه. فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى:

. ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف 155].

---

(552) قال ابن هشام: "في التّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين:" والثّاني أنّهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا:

* دخلت الأمر

لئلاّ يجمعوا بين حذف وتعليق الدّخول باسم المعنى بخلاف:

. دخلت في الأمر

. ودخلت في الدّار"(المغني ج1 ص317 وانظر أيضا ج2 ص652).

(553) انظر الكتاب ج1 ص35 - 36.

(554) انظر الأصول ج1 ص 170 - 171 وشرح المفصّل ج2 ص 44 ويحيى، 2006 (1) ص35 و65 و81 - 85.

(555) انظر المغني ج2 ص317.

. وسمّيته زيدا

. وكنّيت زيدا أبا عبد الله

ألا ترى أنّك تقول:

. اخترت من الرّجال

. وسمّيته بزيد

. وكنّيته بأبي عبد الله

ومن ذلك قول الشّاعر:

. أستغفر اللّه ذنبا لست مُحْصِيَه   ربَّ العباد إليه الوجه والعمل

وقال عمرو بن معد يكرب:

. أمرتك الخير فافعل ما أمرت   به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أراد أستغفر من ذنب وأمرتك بالخير. ومن ذلك:

. دعوته زيدا

إذا أردت دعوته الّتي تجري مجرى سمّيته"[556].

وتفرّد ابن هشام في كتاب المغني بالعناية بالمفعول الّذي يرد جملة في مبحث طريف تعرّض فيه للحالات الإشكاليّة وغير الإشكاليّة في هذه المسألة. فرأى أنّه يكون كذلك في أبواب ثلاثة:

- " أحدهما باب الحكاية بالقول أو مرادفه نحو قوله تعالى:

. ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾[557] (مريم 30)

وفيه يكون كذلك وجوبا.

- والثّاني باب ظنّ وأعلم. وقد اقتصر فيه على الاستدلال ببيت لأبي ذؤيب الهذلي ورد فيه المفعول به مركّبا إسناديا اسميّا "جملة" عنده. هو قوله[558]:

فإن تَزعميني كنت أجهل فيكم   فإنّي شريتُ الحلمَ بعدكِ بالجهل

---

(556) الأصول ج1 ص177 - 178.

(557) اختُلف في وظيفة الجملة فذهب الجمهور إلى أنّها مفعول به واعتبرها بعض النّحاة مفعولا مطلقا (انظر المغني ج2 ص412 و660 - 661).

(558) انظر ن م ج2 ص416.

- والثّالث باب التّعليق. وهو غير مختصّ في نظره بباب ظنّ. قال: "بل هو جائز في كلّ فعل قلبي. ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها ما يكون في موضع مفعول مقيّد بالجارّ نحو:

. ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ [الأعراف 184]

.﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف 19]

.﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات 12]

لأنّه يقال: فكّرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه. ولكن علّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللّفظ إلى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف"[559].

" والثّاني كونها في موضع المفعول المسرّح نحو:

. عرفت من أبوك

وذلك لأنّك تقول:

. عرفت زيدا

وكذا

. علمت من أبوك

إن أردت علم بمعنى عرف ...

والثّالث ورودها في موضع المفعولين نحو:

. ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ [طه 71]

. ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف 12]

ومنه

. ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشّعراء 227]"[560]

وفي البابين الثّاني والثّالث يكون المفعول "جملة" أي مركّبا إسناديّا جوازا.

---

(559) انظر المغني ج2 ص416.

(560) ن م ج2 ص 416 - 417.

فإذا طرأ على البنية تحويل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول صارت "الجملة" نائب فاعل[561]. واختلف النّحاة في:

﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ من الآية:

. ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (المائدة 9)

في كونها مكوّنا من مكوّنات الجملة الّتي رأسها الفعل وعد أو خارجة عنها.

فأمّا الّذين رأوها جزءا منها فعدّوها مفعولا ثانيا لوعد. وأمّا الّذين خرّجوها على الرّأي الثّاني لمانع تركيبي اعتبروا مفعول وعد محذوفا والجملة مفسّرة له. وتقديره "خيرا عظيما أو الجنّة". واحتجّ ابن هشام لهذا الرّأي بكون ثاني مفعولي كسا "لا يكون جملة"[562]. فاستدلّ على ما ذهب إليه بنوع المكوّن الّذي يرد مفعولا لفعل وعد.

لقد كان النّحاة العرب قد توسّعوا في الجملة الفعليّة الإشكاليّة خاصّة في هذا الضّرب من السّمات. فقد كانت عنايتهم في هذا المبحث بنوع مقولة المفعول به في الجملة الفعليّة إلاّ نادرا. فلم يهتمّوا بغير المفعول تركيبيّا في غير هذا النّوع من الجمل إلاّ في حالات ثلاث هي الجملة الّتي يكون خبرها مركّبا إسناديّا فعليّا رأسه فعل مدح أو ذمّ أو الّتي يدخل عليها فعل من أفعال الشّروع أو المقاربة.

فقد اشترطوا في أسلوب المدح والذّمّ أن لا يخرج فاعل المركّب الإسنادي الواقع خبرا للجملة عن حالات ثلاث إمّا أن يكون اسما معرّفا بالألف واللاّم أو بالإضافة ما فيه أداة التّعريف هذه وإمّا أن يكون ضميرا مستترا مفسّرا بنكرة بعده منصوبة على التّمييز كما هي الحال في الأمثلة التّالية[563]:

. ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [ص 30]

(561) المغني ج2 ص 412.

(562) ن م ج2 ص402.

(563) انظر شرح قطر النّدى لابن هشام ص186.

. ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النّحل 30]

. ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [النّحل 29]

. ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلاً ﴾ [الكهف 50]

واشترطوا في ما أفاد من أفعال المقاربة معنى قَرُبَ وهما الفعلان عسى وأوشك أن يقتضيا محلاّ واحدا يكون فاعلا مركّبا بالموصول الحرفي رأسه أن في تأويل المصدر(564). تقول:

. عسى أن يخرج زيد

. ويوشك أن يجيء زيدٌ

وتوسّع ابن هشام. فرأى أنّ فعل المقاربة عسى لا يكتفي بتحديد المركّب الواقع فاعلا له بل يتجاوزه إلى تحديد نوع مخصّص الرّأس فيه. قال: "تقول:

. عسى أن تقوم

ويمتنع:

* عسى أنّك قائم"(565)

فالفعل عسى يقتضي مركّبا بالموصول الحرفي تكون صلته مركّبا إسناديّا فعليّا. ووضعوا قيدا لخبر أفعال الشّروع والمقاربة(566) إذا كانت بمعنى قارب يتمثّل في كونه "فعلا مضارعا"(567) يقترن بأن أو يتجرّد منها بحسب هذه الأفعال.

فأمّا الأفعال الأولى فلا يرد خبرها غير مركّب إسنادي رأسه فعل

(564) انظر المفصّل ص269.

(565) المغني ج2 ص679.

(566) انظر بالنّسبة إلى الضّرب الأوّل شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور م 2 ص288، وشرح شذور الذّهب لابن هشام ص191 - 192 و267 و275 - 278 وبالنّسبة إلى الضّرب الثّاني المفصّل للزّمخشري ص269 - 272 وشرح الشّذور ص 267 - 275.

(567) انظر في ذلك المفصّل ص269 وشرح الشّذور ص267. المقصود بالفعل المضارع عندهم المركّب الإسنادي الّذي يكون رأسه فعلا مضارعا. وعلى هذا يكون الخبر ما نصطلح عليه بالمركّب الإسنادي الفعلي في حال التّجرّد من الموصول وبالمركّب الموصولي في حالة وجوده.

مضارع[568].

وأمّا الثّانية فقد قسّمها ابن هشام على هذا الأساس إلى أضرب ثلاثة.

- الأوّل يكون خبره واجب الاقتران بأنّ لدلالة الفعل فيه على الرّجاء وهو فعلان حرى واخلولق. تقول:

. حرى زيد أن يفعل

. واخلولقت السّماء أن تمطر

- والثّاني والثّالث يجوز فيهما الوجهان اقتران الخبر بأن أو عدمُه. إلاّ أنّ الغالب على فعلي النّوع الأوّل منها عسى وأوشك اقتران خبرهما بأن والعكس في فعلي النّوع الثّاني كاد وكرب. فيترجّح تجرّد خبرهما منها[569].

خلاصة القول أنّ التّراث النّحوي لم يستعمل مصطلح السّمات وإن كان قد

---

(568) قال ابن هشام في تقسيم خبر كاد وأخواتها على أساس اقترانه بأن أو تجرّده عنه:"القسم الرّابع ما يمتنع اقتران خبره بأن. وهو أفعال الشّروع: طفِق وجعل وأخذ وعلِق وأنشأ وهبّ وهلهل" (شرح الشّذور ص189).

(569) قال تعالى:

. (عسى ربّكم أن يرحمكم) (الإسراء 8)

وقال الشّاعر:

. ولو سُئِلَ النّاسُ التّراب لأوشكوا   إذا قيل: هاتوا أن يملّوا فيمنعوا

فيقتضي كلّ من عسى وأوشك خبرا مركّبا بالموصول الحرفي. ويقول الشّاعر:

. عسى فرج يأتي به الله إنّه   له كلّ يوم في خليقته أمْرُ

ويقول آخر:

. يوشك من فرّ من منيّته   في بعض غِرّاته يوافقها

فيرد خبراهما مركّبين إسناديّين فعليّين، وإن كان الوجه الأوّل أغلب معهما في الاستعمال.

وقال تعالى:

. (ما كادوا يَفْعَلون) (البقرة 71)

وقال الشّاعر:

. كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوُشَاة: هندٌ غَضُوبُ

فيرد خبر كلّ من كرب وكاد مركّبا إسناديّا على الوجه المرجّح. ولكنّه يرد في قول الشّاعر:

. كادت النّفس أن تفيض علية   مذ ثوى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرود

وقول آخر:

. سقاها ذوو الأحلام سَجلا على الظما   وقد كَرَبت أعناقها أن تقطّعا

مركّبا بالموصول. وهو جائز.

عرف مفهومها في التّحليل الصّوتي وفي دراسة التّركيب على السّواء. وهذا المفهوم في التّركيبيّة قاسم مشترك فيه. غير أنّه كان قد اقتُصر فيه على بعض السّمات التّوزيعيّة الذّاتيّة للفعل أو على بعض سماته الانتقائيّة ولم يُتوسّع في هذه المسألة في الأعمّ الأغلب توسّع التّوليديّين.

فهذا الضّرب من السّمات لم يوجد في اللّسانيّات من عدم. بل كان معروفا في الأنحاء القديمة. ولكنّ احتفاء اللّسانيّات به إحياء للتّراث اللّغوي واستفادة منه ستحفّز على الإضافة. وفضل تشومسكي في اعتقادنا في أنّه استفاد من الأنحاء القديمة واللّسانيّات البنيويّة لينتهي إلى إيجاد نحو يولّد الجمل الصّحيحة دون سواها بإقحامه في نظام قواعده سمات انتقائيّة دلاليّة تحدّد العناصر الأوّليّة الأساسيّة الّتي يقتضيها ذلك الفعل وتمكّن من تقرير مقبوليّة أو لامقبوليّة جمل تبدو ظاهرا نحويّة، على أساس علمي يتمثّل في مطابقة سمات الفاعل أو المفعول الدّلاليّة لسمات الفعل الانتقائيّة الدّلاليّة لهذين المكوّنين أو عدمها وليس على أساس من الحذس كما كان الشّأن سابقا في الأنحاء القديمة.

والحقّ أنّ النّحاة العرب قد تعرّضوا قديما لمفهوم السّمات هذا منذ أوّل تأليف لهم في النّحو على نحو ما يتّضح من "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[570] ومن تناولهم بعض البنى الإشكاليّة ومن حديثهم عن اختلاف توزيع

(570) قال:"فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب.فأمّا المستقيم الحسن فقولك:

. أتيتك أمس

..وسآتيك غدا

وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره. فتقول:

* أتيتك غدا

* وسآتيك أمس

وأمّا المستقيم الكذب فقولك:

* حملت الجبل

* وشربت ماء البحر ونحوه

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه نحو قولك:

* قد زيد رأيت

* وكي زيدا يأتيك وأشباه ذلك

=

الفعل المشترك باختلاف حقله الدّلالي، وإن كانوا لم ينظّروا له صراحة.

فهل كان تشومسكي، وهو الّذي عرف النّحو العربي بطريقتين مباشرة وغير مباشرة بدرسه النّحو العبري الّذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى مستنسخين مفاهيمه عن النّحو العربي[571] ودرس الآجروميّة على أستاذه روزنتال بعد ذلك قد استفاد في نقله السّمات من المستوى الصّوتي إلى التّركيبي وبوضعه قواعد انتقائيّة دلاليّة تحدّد فاعل الفعل ومفعوله من الشّذرات المبثوثة فيه عن هذه السّمات وغيرها كما يذهب إلى ذلك عبد الرّحمان الحاج صالح[572] أم أنّ ذلك مجرّد تقاطع؟ هذه إشكاليّة أردنا طرحها. ولكنّنا سنقتصر على ذلك.

3 - 2 - السّمات الدّلاليّة

السّمات الدّلاليّة في اللّسانيّات التّوليديّة ضربان: ذاتيّة وانتقائيّة. وليس يخلو النّحو العربي منها جميعا، وإن كان الأغلب عليه الضّرب الثّاني. ولهذا السّبب ولأهمّية هذا الضّرب من السّمات في إنتاج الجمل المقبولة عند تشومسكي واعتباره موضعَ الإضافة النّظريّة في نظام قواعده ولاعتماده في التّراث النّحوي العربي ضابطا به تُعرف مقبوليّة الجمل كنّا نؤثر البدء به. لكنّ طول هذا المبحث مقارنة بمبحث السّمات الذّاتيّة جعلنا نعدل عن هذا التّرتيب. فقدّمنا الضّرب الأوّل من السّمات.

3 - 2 - 1 - السّمات الذّاتيّة

ليست تخلو كتب النّحو العربي القديم من ملاحظات عابرة موزّعة في أبواب شتّى مثل باب الفعل وباب المفعول وباب النّعت أو تمييز المفرد فيها تنظير سريع لهذه المسألة.

ولكنّ الّذي يعنينا في هذا العمل هو الجانب الإجرائي مثل توظيفهم هذه

وأمّا المحال الكذب فأن تقول:

* "سوف أشرب ماء البحر أمس" (الكتاب) ج1 ص25 - 26.

(571) انظر قول لاينس في اللّسانيّات العامّة ص18.

(572) انظر الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدّراسات الحالية في العالم العربي في تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربية ص 367 - 394 وتحديدا 375 - 376 و388.

السّمات في كتبهم، وهو قليل. فليس من ذكر لهذه المسألة إلاّ في بنى إشكاليّة صرفا أو وظيفة خلافيّة بين النّحاة أو بين المدرستين البصريّة والكوفيّة يكون فيها مثلا خرق لقاعدة المطابقة في سمة الجنس بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وفي سمة العدد بين التّمييز والمميّز والمبتدأ كلا أو كلتا وخبرهما أو فيهما معا في بعض آي القرآن بين الحال وصاحبها، أو في أخرى لا يستطيع المتقبّل ردّها لتعيّن مقبوليّتها عرفا لكونها مرويّة عن العرب الفصحاء أو من آي القرآن أو في استدلال بعضهم على تعيّن وظيفة المفعول المطلق لا المفعول به على نحو ما هو شائع، في بنى خلافيّة وظيفة من آي القرآن وغيرها.

3 - 2 - 1 - 1 - المطابقة في الجنس

اتّخذ بعض النّحاة قاعدة المطابقة في الجنس بين الفعل والفاعل والخبر والمبتدأ للتّنبيه إلى خرق بعض المأثور الّذي لا يرقى إليه الشّكّ في الفصاحة لهذه القاعدة. وهو كثير في نظر ابن جنّي[573] (ت392هـ). فمن أمثلة ذلك عنده ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو. قال: "سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول:

. جاءته كتابي؟

قال: نعم أليس بصحيفة؟ "[574]. فالكتاب وهو مذكّر أُنِّثَ في هذه الجملة. وقد ظهر ذلك في اتّصال علامة التّأنيث بفعله إذ يطابق الفعل فاعله في الجنس. وفي هذا خرق للقاعدة الصّرفيّة. لذلك خُرّج التّركيب على الحمل على المعنى كما يتّضح من الرّواية. فلمّا كان الكتاب بمعنى الصّحيفة في نظر هذا اليمني حُمل الكلام على معناها.

ومنه ملاحظة القيسي (ت437هـ) ورود اسم السّماء مذكّرا في الآية:

. ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ ﴾ (المزمّل 18)

بدليل تذكير خبرها على غير ما هو معهود في الاستعمال وفي آي

(573) انظر الخصائص ج2 ص250.

(574) ن م ج2 ص250.

القرآن[575]. فخرّج هذا الخرق بما يتلاءم وهذه القاعدة بضرب من التّأويل. وقد أورد ثلاثة تأويلات. اثنان منها دلاليّان والثّالث معجميّ أو ربّما كان تاريخيّا يتّصل بتعدّد اللّغات. قال:"إنّما جاء منفطر بغير هاء[576] والسّماء مؤنّثة لأنّه بمعنى النّسب أي السّماء ذات انفطار به [والهاء تعود على الله تعالى].

وقيل: إنّما ذكّر لأنّ السّماء بمعنى السّقف. والسّقف مذكّر. وقال الفرّاء: السّماء تذكّر وتؤنّث. فأتى منفطر على التّذكير"[577].

فكان التّأويل الأوّل بتخريجه على معنى النّسبة والثّاني بحمله على معنى السّقف والثّالث بتعدّد الوجوه فيه معجميّا ظاهرا وهو تاريخيّ في الحقيقة.

2 - 2 - 1 - 2 - المطابقة في العدد

وكذا فعلوا في العدد. فقد تعرّضوا لها واتّخذوها مقياسا للتّمييز بين بنى صحيحة وأخرى لاحنة في باب التّمييز أو في اعتبار بعض البنى مجازا كتلك الّتي لا يطابق المبتدأ فيها كلا أو كلتا خبره في العدد. قال القيسي: "أجاز النّحويّون:

. رأيت ثلاثة نفر وثلاثة رهطٍ

حملا على المعنى ولم يجيزوا:

* رأيت ثلاثة قوم ولا ثلاثة بشر"[578].

وعلّل جواز المثال الأوّل بتوفّر شرط التّطابق في سمة العدد بين التّمييز والمميّز وامتناعَ الثّاني بانتفاء هذا الشّرط. قال: "والفرق بينهما أنّ "نفرا" و"رهطا" لما دون العشرة من العدد. فأضيف ما دون العشرة من العدد إليه إذ هو نظيره. وقوم قد يقع لما فوق العشرة. فلم يحسن إضافة ما دون العشرة من العدد لما فوقها. وأمّا بشر فيقع للواحد. فلم يمكن إضافة عدد إلى واحد"[579].

---

(575) كل الآيات وردت فيها السّماء مؤنّثة إلاّ هذه (انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص 460 - 462).

(576) تأثّر النّحاة القدامى بالمكتوب جعلهم يخلطون بين التّاء والهاء والهمزة والألف. فيسمّون التّاء هاء والهمزة ألفا.

(577) مشكل إعراب القرآن م2 ص421.

(578) ن م م2 ص382.

(579) ن م م2 ص382. يُستعمل بشر للواحد ولغير الواحد على غير ما ذكر القيسي كما يتّضح من اللّسان ومن بعض الآيات. قال ابن منظور:"البشر: الخلق يقع على الأنثى والذّكر والواحد والإثنين والجمع لا يثنّى ولا يجمع. يقال: هي بشر وهو بشر وهما بشر وهم بشر.
ابن سيده: البشر: الإنسان الواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث في ذلك سواء. وقد يثنّى. وفي
=

واختلف البصريّون والكوفيّون في إفراد كلا وكلتا وتثنيتهما. فذهب أهل البصرة إلى أنّهما مفردان في اللّفظ مثنّيان في المعنى مثل زوج وخالفهم في ذلك أهل الكوفة باعتبارهما مثنّيين لفظا ومعنى.

وقد عدّد البصريّون الأدلّة على مذهبهم منها الاستدلال بإخبار العرب عنهما إخبار المفرد بدليل الآية:

. ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف 33)

قالوا: "ولم يقل آتتا. ولو كان مثنّيين لم يخبر عنهما بالمفرد. ألا ترى أنّك لا تقول:

* الهندان قامت

* والزّيدان قام"[580].

فاستدلّوا بالمطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في المركّب الإسنادي الواقع خبرا على صحّة مذهبهم. ولكنّ بعض الشّواهد لم تأت على الصّورة الّتي ذكروا. فخرّجوا ما خالف مذهبهم في الرّجز:

. كلاهما لا يطلقان

بالتّأويل على الحمل على المعنى بدل الحمل على اللّفظ ليتناسب وقاعدة المطابقة. وما ورد فيه الوجهان مجتمعين من قول الأسود بن يعفر:

. إنّ المنيّة والحُتوف كلاهما   يوفي المنيّة يرقبان سوادي[581]

=

التّنزيل العزيز:

. (أنؤمن لبشر مثلنا؟)

والجمع أبشار" (اللّسان(بشر) م1ص216). وقال تعالى:

. (بل أنتم بشر ممّن خلق)

. و(فقالوا أبشر يهدوننا)

فوردت الكلمة بمعنى الجمع في الآيتين وإن غلب عليها معنى الإفراد في آي القرآن (انظر المعجم المفهرس (بشر) ص 153).

."ورهط الرّجل: قومه وقبيلته. يقال: هم رهط دِنيّة".

والرّهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة. وبعض يقول من سبعة إلى عشرة وما دُون السّبعة إلى الثّلاثة نفر(ن م (رهط) م 2 ص1240).

. "والقوم الجماعة من النّساء والرّجال جميعا. وقيل هو للرّجال خاصّة دون النّساء. وقوم كلّ رجل: شيعته وعشيرته" (ن م (قوم) م5 ص195).

(580) شرح جمل الزّجاجي ج1 ص247.

(581) قال المحقّق: "المنيّة والحتف: الموت. السّواد: الشّخص. المعنى تعدّدت الأسباب

=

بالحمل على اللّفظ في إفراد الضّمير في يوفي والحمل على المعنى في تثنيته في يرقبان.

وفعل الكوفيّون فعلهم. فردّوا ما خالف مذهبهم إلى القاعدة بالقول بالمجاز إذ " قد تخبر العرب عن الاثنين إخبار المفرد"[582].

3 - 2 - 1 - 3 - فيهما معا

ووظّف النّحاة خرق القاعدة في السّمتين معا في بعض آي القرآن فخرّجوا التّركيب فيها على المجاز. فقد كانوا لاحظوا تعدّد الخرق لقواعد المطابقة مثلا في الآية:

. ﴿ قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ (فصّلت 11).

فلا خلاف في أنّ هذه الآية تخرق قاعدة المطابقة في السّمات الدّلاليّة بين الفعل والفاعل[583] وقاعدة المطابقة في العدد والجنس بين الحال وصاحبها. فالفاعل في المركّب الإسنادي مثنّى مؤنّث ولكنّ الحال جمع مذكّر. فكان لزاما على النّحاة أن يخرّجوا هذه الآية بما يتناسب والقاعدة بالتّأويل. قال القيسي: "إنّما أخبر عن السّماوات والأرضين بالياء والنّون عند الكسائي (ت182هـ) لأنّ معناه:

. أتينا بمن فينا طائعين

فوقع الخبر عمّن يَعقل بالياء والنّون وهو الأصل. وقيل لمّا أخبر بالقول الّذي هو لمن يعقل أخبر عنها خبر من يَعقل بالياء والنّون"[584] وسكتوا عن انتفاء التّطابق في الجنس بين الحال وصاحبها.

3 - 2 - 1 - 4 - المطابقة في زمن الوجود

واختلف النّحاة في وظيفة بعض متعلّقات الفعل في بعض الآيات أو الجمل مثل ﴿ قَالَ إِنِّى عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾ من الآية:

=

والموت واحد. فأن تموت في فراشك أو تموت ميتة أخرى كلاهما معادل للموت، هذه الميتات تترقّب شخصي بلا انقطاع" (انظر شرح جمل الزّجاجي ج1 ص248 هامش2).

(582) شرح جمل الزّجاجي ج1 ص254.

(583) لم نعن هنا بهذا مسايرة للنّحاة ولكن لكونه يندرج في باب السّمات الانتقائيّة.

(584) مشكل إعراب القرآن ج2 ص270.

. ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ (مريم 30)

والسّماوات والأرض من الآية:

. ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ (العنكبوت 44)

و"كتابا" في:

. أنشأت كتابا

فأمّا الجمهور فخرّج الجملة والمركّب بالعطف والمركّب الاسمي على المفعوليّة. وأمّا الجرجاني (ت471 أو474 هـ) وابن الحاجب (ت646هـ) في أماليه وابن هشام (ت761هـ) فيرون أنّها مفعول مطلق[585]. ولئن لم ينظّر المتقدّمون لمثل هذه الحالة فإنّ ابن هشام قد فعل بوضعه أساسا للتّمييز في هذه الحالات الإشكاليّة يتمثّل في اشتراط التّزامن في الوجود بين الفعل والمفعول المطلق[586]. قال: "المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الّذي عمل فيه ثمّ أوقع الفاعل به فعلا. والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده"[587]. فكان التّطابق في هذه السّمة الصّرفيّة أو عدمه ضابطا للتّمييز بين المفعول المطلق والمفعول به.

3 - 2 - 2 - السّمات الانتقائيّة

للفعل سمات دلاليّة انتقائيّة تحدّد سمات الفاعل والمفعول به الّذي يقتضيه.

فالتّطابق في سمات الفعل الانتقائيّة وسمات هذين المكوّنين الذّاتيّة وعدمه هما اللّذان يحدّدان مقبوليّة الجملة أو عدم مقبوليّتها في اللّسانيّات التّوليديّة. وبه تفسّر لا مقبوليّة جمل تبدو نحويّة ولكنّها غير مقبولة من نحو:

* طار الجبل

---

(585) تقدّمهم في ذلك القيسي (ت 437هـ) في مشكل إعراب القرآن كما يظهر من قوله في الآية:
. (خلقكم وما تعملون):
"ما في موضع نصب بخلق عطف على الكاف والميم في خلقكم وهي مع الفعل مصدر أي واللّه خلقكم وعملكم. وهذا أليق بها..." (مشكل إعراب القرآن ج2 ص239)

(586) انظر يحيى، 2006 (2) ص53 - 54.

(587) المغني ج2 ص661.

* وشربت خبزا

إذ ينعدم التّطابق في المثال الأوّل بين سمة [+حركة] في الفعل وسمة [- حركة] في الفاعل وفي الثّاني بين سمة [مفعول+سائل] الانتقائيّة وسمة المفعول [- سائل].

إلاّ أنّ الباحث ليس يجد في التّراث اللّغوي العربي مصطلح السّمات هذا، وإن لم يعدم فيه مفهومها في علمي البلاغة(588) والنّحو. لقد تعرّض البلاغيّون ضمنا لهذه المسألة في إثباتهم العلاقات المجازيّة. لكنّ إثباتاتهم بقيت في نظر محمّد غاليم في حدود الملاحظات والتّقريب "ولم تكن لتصاغ في صورة فرضيّات يمكن استنباطها من نظريّة دلاليّة واضحة. فقد اعتبروا مثلا أنّ المشابهة في حالة الاستعارة قائمة بين عنصري التّشبيه. ولكنّهم لم يقدّموا أيّة وسيلة واضحة تمكّن من معرفة ما تقوم عليه المشابهة. فرغم قولهم إنّ في مثل:

. زيد أسد

استعارة لأنّ (زيد) و(أسد) يتّصفان بالشّجاعة معا ممّا سمح باستعارة(أسد) لـ(زيد) بجامع الشّجاعة فإنّنا لا نعرف بأيّة وسيلة نتقي سمة [الشّجاعة] باعتبارها الصّفة الّتي يتشابه فيها (زيد) و(أسد)"(589).

وليس يختلف أمر السّمات الدّلاليّة في النّحو العربي. فلم ينظّر لها النّحاة العرب القدامى. ولكن ورد حديثهم عنها عرضا في بنى إشكاليّة وأخرى غير إشكاليّة محوّلة أو غير محوّلة خاصّة لدى من عُني منهم بالتّفسير أو بإعراب القرآن من المتأخّرين في أبواب ومواطن متفرّقة من مؤلّفاتهم. وقد كان ابن هشام في كتابه مغني اللّبيب - بلا منازع - أكثرهم عناية بهذا المبحث وإلحاحا عليه.

فأنت واجده عندهم منذ الكتاب لسيبويه في مثل:

- " هذا باب دخول الزّيادة في فعلت للمعاني"(590)

---

(588) سنقتصر في عملنا هذا على مجرّد الإشارة إلى ذلك. وعلى من يريد مزيد الاطّلاع النّظر في كتاب محمّد غاليم التّوليد الدّلالي في البلاغة والمعجم.

(589) التّوليد الدّلالي ص187.

(590) انظر هذا الفصل في الكتاب ج4 ص68 - 70 والشّاهد في ص69.

- و"هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[591]
- وفي ذكر الجهة التّاسعة من "الجهات الّتي يدخل الاعتراض على المعرب" من ناحيتها وهي الصّيغ المتشابهة لاتّفاق بنائها[592]
- وفي مواطن مختلفة من باب التّعدية تعدية أفعال الحواسّ وخاصّة سمع وتعدية المشترك من الأفعال[593]
- وفي التّرتيب الّذي يكون فيه خرق لقاعدة نحويّة أو الّذي تُشكل فيه معرفة الفاعل من المفعول واسمِ النّاسخِ من خبره لانعدام القرينة اللّفظية حينا أو القرينة اللّفظيّة أو المعنويّة الدّالّة على أحدهما[594]
- وفي أبواب تركيبيّة أخرى كالحذف حذف رأس المركّب بالإضافة أو بالنّعت وقيام مخصّصه مقامه[595] أو حذف الجارّ[596] والعطف بالواو[597]
- وفي حالة إشكال دلالة الواو وما يترتّب عنه في تقدير المكوّن الّذي يرد بعده[598]
- وفي كيفيّة التّمييز بين الفاعل والمفعول في حالات الاشتباه الوظيفي[599]
- وفي حالات الاختلاف في تقدير الوظيفة[600]
- وفي باب التّمييز[601].

(591) انظر الكتاب ج 1 ص 25 - 26.
(592) انظر المغني ج 2 ص598.
(593)انظر الكتاب ج1 ص 37 - 38 وشرح المفصّل ج7 ص62 وشرح جمل الزّجاجي ج1ص 273 - 274 والمغني ج 2 ص417 و599.
(594) انظر المغني ج 2 ص597.
(595) انظر مشكل إعراب القرآن م1 ص251 والمغني ج2 ص360 و623 - 624 و652.
(596) انظر المغني ج1 ص317.
(597) انظر شرح جمل الزّجاجي م1 ص225.
(598) انظر المغني ج2 ص360.
(599) انظر ن م ج2 ص454.
(600) انظر شرح المفصّل ج1 ص72 والمغني ج2 ص597 و652.
(601) انظر مشكل إعراب القرآن م2 ص382 وشرح المفصّل ج2 ص75.

3 – 2 – 2 – 1 – في البنى غير الإشكاليّة

تبدو تجلّيات السّمات عندهم في البنى غير الإشكاليّة محدودة العدد على غير ما هي الحال عليه في بنى أخرى إشكاليّة. وهي تتمثّل في اشتراطهم توفّر التّطابق الدّلالي بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسيّة في الجملة.

فأمّا قولهم بوجوب التّطابق في السّمات بين الفعل والفاعل فواضح في مواطن ثلاثة:

-أوّلها قول سيبويه (ت180هـ) في التّمييز بين معنى وزني فاعل وتفعّل بتحديد الفعل الدّالّ على المشاركة فاعله عدديّا. "تقول:

. تعاطينا وتَعطَّيْنَا

. فتعاطينا بين اثنين وتعطّينا بمنزلة

. ﴿ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾ [يوسف 23]

وأراد أن يكثّر العمل. وأمّا تفاعلت فلا تكون إلاّ وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا. ولا يجوز أن يكون مُعْملا في مفعول ولا يتعدّى الفعل إلى منصوب. ففي تفاعلنا يُلفظ بالمعنى الّذي كان في فاعلته. وذلك قولك:

. تضاربنا

. وترامينا

. وتقاتلنا

وقد يشاركه افتعلنا فتريد بهما معنى واحدا. وذلك قولهم:

. تضاربوا واضطربوا

. وتقاتلوا واقتتلوا

. وتجاوروا واجتوروا

. وتلاقَوْا والتَقَوْا"[602].

فالفعل الوارد على وزن تفاعل يقتضي محلاّ واحدا فاعلا سمته [– مفرد]. وكذلك ما كان بمعناه ممّا يرد على وزن افتعل.

---

(602) الكتاب ج 4 ص 69.

- والثّاني اعتبار الزّمخشري (ت538هـ) أنّ "الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل"(603) ومتابعة ابن يعيش (ت643هـ) له. وهو ما يفسّر ضمنا مقبوليّة مثل:

. تكلّم المتّهم

. وطار العصفور

لأنّ الكلام صفة في العاقل والطّيران خصيصة في الطّيور. وبذلك استدلّ الأوّل على أنّ التّراكيب الّتي يكون فيها تمييز بنى محوّلة فيها عدول عن الأصل، وتابعه في ذلك شارح المفصّل بأن خرّج التّراكيب السّابقة على المجاز على نحو ما سنبيّن لاحقا. وعلّل لامقبوليّة بنى تبدو نحويّة بالرّجوع إلى الدّلالة على نحو ما يفعل التّوليديّون. قال: "وقوله: لأنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل" يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث. وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصحّ منه كان محالا نحو قولك:

* تكلّم الحجر

* وطار الفرس

لا يوصف الحجر بالكلام ولا الفرس بالطّيران إلاّ أن تريد المجاز"(604).

- والثّالث قول ابن العصفور (ت669هـ) بوجوب العطف بالواو في كلّ موضع لا يتَصوّر فيه الاستقلال عمّا قبله في حال من الأحوال. " تقول:

. المال بين زيد وعمرو

ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنّك لو قلت:

* المال بين زيد

لم يستقلّ الكلام. وكذلك:

. اختصم زيد وعمرو

لا يجوز العطف فيه إلاّ بالواو لأنّك لو قلت:

* اختصم زيد

لم يستقلّ الكلام"(605).

(603) المفصّل ص 67.

(604) شرح المفصّل ج2 ص75.

(605) شرح جمل الزّجّاجي م1 ص225.

فأوجب التّطابق بين رأس المركّب الإضافي بين ومخصّصه المضاف إليه في المثال الأوّل وبين الفعل وفاعله في الثّاني في العدد. فبين يقتضي أن يكون المضاف إليه عدديًا أكثر من واحد واختصم يستوجب فاعلا يزيد عددا عن الواحد.

فالسّمة الانتقائيّة الّتي يقتضيها كلّ من رأس المركّب الإضافي في المثال الأوّل والفعل اختصم في الثّاني هي [- مفرد]. وهذا ما يفسّر عنده مقبوليّة الأمثلة الّتي يزيد فيها المضاف إليه عن واحد ولامقبوليّة تلك الّتي يكون فيها مفردا.

وأمّا القول بوجوب مطابقة المفعول للفعل فمن أمثلته عندهم:

- أوّلا عدّ سيبويه نحو(606):

* حملت الجبل

مستقيما كذبا. فصاحب الكتاب اكتفى بالإشارة إلى أنّ هذه الجملة، وإن كانت مستقيمة نحوا، فليست كذلك دلالة. ومردّ عدم استقامتها إلى خرقها لقاعدة التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول. فحمل فعل يقتضي مفعولا به سمته [+متحرّك] وسمة الجبل [- متحرّك].

- ثانيا قول النّحاة بوجوب اقتضاء أفعال الحواسّ مفعولا مناسبا للحاسّة الّتي ينتمي إليها. يقول ابن يعيش (ت643هـ): "فأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى مفعول واحد نحو:

. أبصرته وشممته وذقته ولمسته وسمعته

وكلّ واحد من أفعال الحواسّ يتعدّى إلى مفعول ممّا تقتضيه تلك الحاسّة. فالبصر يقتضي مُبصَرا والشّمّ يقتضي مشموما والسّمع مسموعا. تقول:

. أبصرت زيدا

لأنّه ممّا يبصر ولو قُلتَ:

* أبصرت الحديث أو القيام

لم يجز لأنّ ذلك ممّا ليس يُدْرَكُ بحاسّة وكذلك سائرها"(607).

---

(606) انظر الكتاب ج1 ص26.

(607) شرح المفصّل ج 2 ص62.

3 - 2 - 2 - 2 - في البنى الإشكاليّة

وكان الحديث عن السّمات أيضا في بنى أخرى إشكاليّة تركيبا ودلالة.

3 - 2 - 2 - 2 - 1 - البنى الإشكاليّة تركيبا

فأمّا الضّرب الأوّل فقليل نادر نجتزئ بذكر شاهدين عليه. أوّلهما ورد في حالات شاذّة في الإخبار عن الخوارق في بنية إشكاليّة تركيبا ودلالة. وفي المغني مثالان على ذلك في تعليل ابن هشام (ت761هـ) خرق القاعدة التّركيبيّة بكون هذا الكلام من خوارق العادة. قال في فصل "مسوّغات الابتداء بالنّكرة": "والثّاني أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خوارق العادة نحو:

. شجرة سجدت ∅

[[- متحرّك]   [فاعل + متحرّك]]

. بقرة تكلّمت ∅

[[- إنسان]   [فاعل + إنسان]]

إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد. ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف نحو:

* رجل مات

ونحوه"[608].

فهاتان الجملتان مقبولتان عند ابن هشام، وإن كان فيهما مجازان. الأوّل تركيبي والثّاني دلالي. ففيهما خرق لقاعدة الرّتبة وخرق لقاعدة التّطابق في السّمات بين الفعل والفاعل في المركّب الإسنادي الفعلي. فالأصل أن يتأخّر المبتدأ النّكرة عن الخبر وأن تكون سمة فاعل سجد [+متحرّك] وسمة فاعل تكلّم [+إنسان]. لكنّنا نجد العكس في هاتين الجملتين. وقد أجاز ابن هشام ذلك. فلمّا كان الحديث فيهما عن خوارق العادة جاز خرق القاعدة اللّغويّة.

والشّاهد الثّاني كان في ذكر اختلاف النّحاة في خصائص سمع التّوزيعيّة. فجمهور النّحاة يعتبر أن هذا الفعل لا يختلف عن بقيّة أفعال الحواسّ في التّوزيع.

---

(608) المغني ج 2 ص 470.

فهو يقتضي مفعولا واحدا مسموعا أي سمته [+صوت] من نحو:

. ﴿ يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ ٱلصَّيۡحَةَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ (ق 42)

ولكنّ أبا عليّ الفارسي(ت373هـ)، وإن وافقهم الرّأي في نحو المثال السّابق، فقد خالفهم الرّأي عند تعلّق سمع باسم عين من نحو:

. سمعت زيدا يقرأ

فذهب إلى أنّ سمع "يتعدّى إلى مفعولين ولا يكون الثّاني إلاّ ممّا يُسمع كقولك:

. سمعت زيدا يقول ذاك

ولو قلت:

* سمعت زيدا يضرب

لم يجز لأنّ الضّرب ليس ممّا يسمع. فإن اقتصرت على أحد المفعولين لم يكن إلاّ ممّا يسمع نحو:

. سمعت الحديث والكلام"[(609)]

والحال أنّ الجمهور على أنّ سمع فعل متعدّ إلى واحد. و"الجملة حال"[(610)]. وقد ردّ عليه ابن يعيش قال: "سمعت زيدا يقول جملة والجملة لا تقع مفعولة إلاّ في الأفعال الدّالّة على المبتدإ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتهما. وسمعت ليس منها. والحقّ أنّه يتعدّى إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلاّ ممّا يُسمع. فإن عدّيته إلى غير مسموع فلا بدّ من قرينة بعده من حال أو غيره تدلّ على أنّ المراد ما يسمع منه. فإذا قلت:

. سمعت زيدا يقول

فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد. و"يقول" في موضع

(609) شرح المفصل ج 2 ص 62.

(610) المغني ج 2 ص 417.

الحال. وبه عُلم أنّ المراد قوله"[611]. فردّ هذا التّركيب المخالف لمسلّمات الجمهور إلى القاعدة بالتّأويل التّركيبي على تقدير حذف رأس المركّب الواقع مفعولا. ومهما يكن من اختلاف النّحاة فإنّهم جميعا في استدلالهم على توزيع الفعل سمع عمدوا إلى قاعدة التّطابق بين الفعل ومفعوله في السّمات.

فلا خلاف بينهم في أنّه يتعدّى إلى مفعول واحد تكون سمته [+صوت]. ولكنّ الخلاف في توزيعه إذا تعلّق بمفعول سمته [- صوت] كما هي الحال في الجملتين الثّانية والثّالثة، وفي وظيفة المكوّن الثّالث هل هو مفعول به ثان سمته [+صوت]، ولا يكون إلاّ كذلك فى رأي الفارسي، أم هو حال ومجرّد قرينة دالّة على أنّ المراد ما يسمع من المفعول به في نظر جمهور النّحاة[612].

3 - 2 - 2 - 2 - البنى الإشكاليّة دلالة

وأمّا الضّرب الثّاني فكثيرة شواهده في كتب النّحاة المتأخّرين ونخصّ بالذّكر منهم ابن هشام (ت761هـ) في مغني اللّبيب. فهو يرد في بنى تخرق قاعدة المطابقة في السّمات في مواطن كثيرة.

- الأوّل في تنبيه النّحاة إلى ثلاثة أنواع من التّراكيب الّتي تعوّد السّامع عليها وليس من شكّ لديهم في مقبوليّتها، وإن كان فيها حقّا خرق لهذه القاعدة. وهي موجودة في الاستعمال العادي وفي آي القرآن خاصّة.

- وأوّلها البنى الّتي يرد فيها تمييز النّسبة. فليس فيها تطابق بين سمات الفعل الدّلاليّة وبين سمات الفاعل. تقول:

. طاب زيد نفسا

. وتصبّب عرقا

. وتفقّأ شحما

فيكون في ذلك إخبار عن الفاعل بفعل لا يصحّ منه وهو محال في نظر ابن يعيش. لذلك ردّ هذا التّركيب إلى القاعدة بالتّأويل. قال: "لا يوصف زيد بالطّيّب والتّصبّب والتّفقّؤ. فعُلم بذلك أنّ المراد المجاز. وذلك أنّه في الحقيقة لشيء من

(611) انظر شرح المفصّل ج 7 ص 62 - 63.

(612) انظر ن م ج 7 ص 62 - 63. وقد تقدّم الشّاهد.

سببه. وإنّما أسند إليه مبالغة وتأكيدا"[613].

- والثّاني تعلّق دخل باسم المعنى في نحو:

. دخلت في الأمر

فالفعل دخل يستوجب مفعولا يرد مركّبا بالجرّ سمة مخصّصه [- مجرّد] [+مكان]. تقول:

. دخلت إلى البيت

فيكون التّطابق بين الفعل ومفعوله في هذه السّمة. وتقول:

. دخلت في الأمر

فلا يكون ذلك التّطابق لأنّ الفعل قد تعلّق باسم المعنى. فسمة المجرور هنا [+مجرّد]. وقد أوّل النّحاة هذا الخرق بالمجاز. لذلك لم يعتبروا هذه الجملة لاحنة ولكنّهم لم يجيزوا:

* دخلت الأمر

وإن هم أجازوا حذف الجارّ في:

. دخلت البيت

خوفا من الجمع بين مجازين "بين حذف في وتعليق الدّخول باسم المعنى. بخلاف:

. دخلت في الأمر

. ودخلت الدّار"[614].

- والثّالث أمثلته كثيرة منها الآيات الخمس التّالية:

. ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[615] (التّوبة 30)

(613) انظر شرح المفصّل ج 2 ص75.

(614) المغني ج2 ص317.

(615) المضاهاة مشاكلة الشّيء. وربّما همزوا فيه. وضاهيت الرّجل: شاكلته وقيل: عارضته. وفلان ضَهِيُّ فلان أي نظيره وشبيهه. قال الله تعالى (يُضاهون قول الّذين كفروا من قبل). قال الفرّاء: "يضاهون أي يضارعون قول الّذين كفروا بقولهم اللاّت والعزّى" (اللّسان (ضها) م3 ص554).

. ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ (النّساء 23)

. ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ (المائدة 3)

. ﴿ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ (الأنعام 138)

. ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمُ ﴾ (الحج 30)

ففيها خرق لقاعدة التّطابق بين الفعل والفاعل في المثال الأوّل وبين الفعل والمفعول في بقيّة الأمثلة. فضاهى يستوجب نفس السّمة الدّلاليّة في الفاعل والمفعول لدلالة وزنه على المشاركة. فلا يمكن بحال أن تكون سمة الفاعل [- مجرّد] [+إنسان] وسمة المفعول[+مجرّد]. لذلك خرّج صاحب المغني الآية الأولى على حذف رأس المركّب الواقع فاعلا في أصل التّركيب. قال "أي يضاهي قولهم قول الّذين كفروا"[616]. والفعل حرّم ونقيضه أحلّ في البنى المحوّلة الّتي نسب فيها حكم شرعي إلى ذات يقتضيان مفعولا به أوّلا في البنية الأصليّة تكون سمته[+مجرّد]. ولكنّ نائب الفاعل في الآيات اتّسم بسمة [- مجرّد].

وقد تنبّه ابن هشام إلى خرق هذه الآيات الّتي لا يرقى الشّكّ إليها في المقبوليّة قاعدة التّطابق. فخرّجها بما يتناسب وهذه القاعدة بتأويلها تركيبيّا حتّى لا يكون، تجاوزا للإشكال. فقد حُذف رأس المركّب الإضافي الواقع مفعولا به في البنية الأصليّة ونائب فاعل في البنية المحوّلة في هذه الآيات واستُعيضَ عنه بمخصّصه. فالمحرّم في الآية الثّانية استمتاعهنّ وفي الثّالثة أكلها والرّابعة "منافعها ليتناول الرّكوب والتّحميل"[617] ومثله في الخامسة[618].

ومثل هذا الخرق كثير في آي القرآن وقد عني به صاحب المغني في فصل تعليمي وسمه بـ"ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المعرب" وتحديدا في حذف الاسم المضاف[619]. وفيه أورد كثيرا من الأمثلة لا شكّ في مقبوليّتها اكتفينا بأربع

---

(616) المغني ج2 ص624.

(617) ن م ج2 ص623.

(618) انظر ن م ج2 ص623.

(619) انظر ن م ج2 ص623 - 624.

عشرة آية[620] منها لأفعال عشرة انعدم التّطابق بينها فيها وبين فاعلها أو مفعولها في الأعمّ الأغلب في بنى أصليّة أو محوّلة تركيبا. وكانت من ضمنها الأمثلة السّابقة. ومنها أيضا الآية 160 من سورة النّساء:

. (حرّمنا عليهم طيّبات)

فالمحرّم "تناولها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل"[621]. وقد أورد مثالين لهذا الخرق في آيتين كان الطّلب علّق فيهما بما قد وقع. هما:

. ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ (المائدة 1)

. ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ (النّحل 91)

قال: "فإنّهما قولان قد وقعا. فلا يتصوّر فيهما نَقْض ولا وفاء. وإنّما المراد الوفاء بمقتضاهما"[622]. ومن الأمثلة الأخرى الّتي ورد فيها خرق لهذه القاعدة آيات ستّ أخرى تكون أفعالها تباعا لام وسأل وأرسل وأهلك ورَجَا وخاف. وهي:

. ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ (يوسف 32)

. ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (يوسف 82)

. ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ (الأعراف 85)

. ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا ﴾ (الأعراف 4)

. ﴿ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ (الأحزاب 21)

. ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم ﴾ (النّحل 50)

فالفعل سأل يقتضي مفعولا سمته [+إنسان]. ولكنّ سمته في الآية الثّانية [- إنسان] وكلّ من رجا وخاف يستوجب مفعولا سمته [+مجرّد]. ولكنّ سمة مفعوليهما في الآيتين الخامسة والسّادسة [- مجرّد] ذات متعالية. وأهلك يحتاج إلى مفعول سمته [+حيّ] ولكنّ سمة مفعوله في الآية الرّابعة [- حيّ]. وكلّ من

(620) انظر المغني ج2 ص623 - 624.
(621) انظر ن م ج2ص623.
(622) ن م ج 2 ص623.

الفعلين أرسل ولام يفتقر إلى مفعول ثان يكون مركّبا بالجرّ سمة مخصّص الرّأس فيه [+إنسان] بالنّسبة إلى الفعل الأوّل و[+مجرّد] بالنّسبة إلى الثّاني. ولكنّ سمتي مفعوليهما في الآيتين الأولى والثّالثة كانتا تباعا [- إنسان] و[- مجرّد] [+إنسان].

وهكذا يكون التّقابل بين سمة الأفعال الدّلاليّة الانتقائيّة في الآيات السّتّ وسمة المفاعيل. لذلك نبّه ابن هشام إلى ما فيها من خرق ظاهر لقاعدة المطابقة في السّمات وأوّلها بما يتناسب وهذه القاعدة. فقدّر حذف المضاف من المركّب الإضافي الواقع مفعولا فيها. قال في الآية الأولى: "إذ الذّوات لا يتعلّق بها لوم. والتّقدير في حبّه بدليل:

. ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ (يوسف 30)

أو في مراودته بدليل:

. ﴿ تُرَاوِدُ فَتَنٰهَا ﴾ [يوسف 30]

وهو أولى لأنّه فعلها بخلاف الحبّ"[623].

وجعل المقصود في الآية الثّانية أهل القرية وأهل العير[624] وفي الثّالثة "أهل مدين" بدليل (أخاهم). وقد ظهر في:

. ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ [القصص 45]"[625].

وأمّا في الآية الرّابعة "فقدّر النّحويّون الأهل بعد من وأهلكنا... وخالفهم الزّمخشري...لأنّ القرية تُهلك"[626]. وإلى نفس التّأويل التّركيبي عمد في الآيتين الأخريين. فالأصل في مفعولي الآيتين الخامسة والسّادسة أن يكون مركّبا إضافيّا، في الأولى رحمته وفي الثّانية عذابه. فحذف المضاف واكتُفي بالمضاف إليه في البنية المنجزة[627]. ودليله قوله تعالى:

. ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء 57].

---

(623) المغني ج2 ص623.
(624) ن م ج2 ص623.
(625) ن م ج2 ص623.
(626) ن م ج 2 ص623.
(627) ن م ج 2 ص624.

ولقد كان ابن عصفور (ت669هـ) سبق ابن هشام في التّنبيه إلى ما في نحو:

. ذكرت زيدا

من خرق لشرط التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول به. وقد كان محقّا في ذلك. فالفعل ذكر يقتضي مفعولا به سمته [+مجرّد] وسمة مفعول هذه الجملة [- مجرّد]. لذلك عمد هذا النّحوي إلى تأويل هذه البنية تركيبيّا حتّى يكون هذا التّطابق لأنّها على ما فيها من خرق لهذه القاعدة مقبولة. قال: "إنّ الأشخاص لا تُذكر. فإذا قلتَ:

. ذكرت زيدا

فإنّما هو على حذف مضاف تقديره:

. ذكرت أمر زيد أو شأنه أو قصّته

والذّكر يَحِلّ بشأن زيد وقصّته أي يتسلّط عليهما"[628].

والثّاني في الحديث عن المطابقة بين سمات الفعل والفاعل أو المفعول في الاستدلال إمّا على تداخل وظائف المكوّنات وتعيّن التّرتيب الأصلي في بنى التبس فيها الفاعل بالمفعول إذ انعدمت القرينة الإعرابيّة أو الدّلاليّة على ذلك وإمّا في الاستدلال على تعيّن وظيفة دون أخرى في بنى إشكاليّة تركيبا لكون الفعل فيها من المشترك أو لحذف المنعوت فيها وقيام النّعت مقامه. وقد اختُلف في وظيفة هذا النّعت فيها. فأمّا الأوّل فنحو ما قاله ابن الحاجّ (ت647هـ) باحتمال الفاعليّة والمفعوليّة في الاسمين[629] في نحو:

. ضرب موسى عيسى

والتزام بعض المتأخّرين فاعليّة الأوّل في هذه الجملة تجنّبا للإلباس[630].

والحقّ أنّ ابن السّرّاج (ت316هـ) هو الّذي أوجب تأخير المفعول به على عامله "حتّى لا يؤدّي ذلك إلى لُبس في الوظيفة لانعدام القرائن الدّالّة عليها[631] إمّا

(628) شرح جمل الزّجّاجي م1 ص274.

(629) انظر المغني ج 2 ص 597.

(630) انظر ن م ج 2 ص 597.

(631) انظر الأصول ج2 ص246.

لكون الفاعل والمفعول اسمين مقصورين نحو:

. ضرب موسى عيسى

أو لكونهما اسمين منقوصين نحو:

. ضرب العصا الرّحى

أو اسمين مبنيين اسمي إشارة أو اسمين موصولين كما هي الحال في مثل:

. ضرب هذا هذا

. وضرب الّذي في الدّار الّذي في البيت

فقد منع تقديم المفعول به في مثل هذه الجمل على العامل الفعل المتصرّف وعلى الفاعل في آن. فلو قُدّم المفعول به على النّواة الإسناديّة لم يُعْرف نوع الجملة إن كانت فعليّة أو اسميّة ولا وظيفة المكوّن الواقع صدرا فيها أهو مبتدأ أو مفعول به لانعدام القرائن اللّفظيّة والمعنويّة المميّزة للوظيفة، فلا يجوز أن تقول:

* موسى ضرب عيسى

* والرّحى ضرب العصا

* وهذا ضرب هذا

* والّذي في البيت ضرب الّذي في الدّار

وعيسى الفاعل في الجملة الأولى والعصا في الثّانية وهذا في الثّالثة والّذي في الدّار في الرّابعة كما لا يجوز تقديم المفعول فيها على الفاعل لأنّ ذلك يؤدّي والحال على ما ذُكِرَ إلى لبس في الوظيفة. فقد أوجب ابن السّرّاج مجيء المفعول به في هذه الأمثلة على الأصل في التّركيب مع أنّ العامل قويّ لوجود مانع معنويّ فيها"[632] وتبعه في ذلك ابن يعيش (ت643هـ) وابن الحاجب (ت646هـ) والإستراباذي (ت686هـ). قال صاحب الكافية في وجوب تقديم الفاعل: "إذا انتفى الإعراب لفظا فيهما والقرينة أو كان مضمرا متّصلا أو وقع مفعوله بعد إلاّ أو معناها وجب تقديمه"[633]. وقال صاحب الشّرح عليها: "فيلزم كلّ واحد مركزه ليعرفا

---

(632) يحيى، 2006 (2) ص99 – 100.

(633) شرح الكافية(ع ك) ج1 ص184.

بالمكان الأصلي"[634]. "فإذا تعيّن أحدهما فاعلا أو مفعولا زال المانع وجاز تقديم المفعول به على الفاعل"[635] لوجود إحدى أربع أنواع من القرائن صرفيّة أو تركيبيّة أو معنويّة أو سياقيّة[636].

فالمعنويّة وهي الّتي تعنينا هنا مثل سمات كلّ منهما الدّلاليّة نحو:

. أكل الكُمّثرى موسى

وتبعه في هذا الإستراباذي ووافقه ابن يعيش حين قال: "لو قيل:

. أكل كمّثرى عيسى

جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أنّ الكمّثرى مأكول"[637] فسمة [+غذاء] في كمّثرى هي الّتي رفعت اللّبس الوظيفي. فجاز الاتّساع بالتّقديم والتّأخير.

وأمّا استدلالهم بالسّمات على تعيّن وظيفة دون أخرى فيتبيّنه الباحث في نحو الجمل الّتي يكون فعلها من المشترك من نحو رأى وفي أمثلة ثلاثة مختلَف فيها ذكرها ابن هشام في "باب التّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصّواب خلافها".

فأمّا النّوع الأوّل فلحالات التّداخل الوظيفي بين المفعول به والحال في الجمل الّتي يكون فعلها من المشترك. تقول:

. رأيت زيدا فقيها

---

(634) ومن الصّفحة 184 أُخذ الشّاهدان.

(635) يحيى، 2006 (2) ص99 - 100.

(636) تتمثّل القرينة الصّرفيّة في اتّصال علامة الفعل بالفاعل مثلا نحو:

. ضرب هذه هذا

. ضربت موسى حبلى

ومن أمثلة التّركيبيّة اتّصال ضمير الفاعل بالمفعول نحو:

. ضرب فتاه موسى

والسّياقيّة مثل قول الشّيعة:

. استخلف المرتضى المصطفى صلّى اللّه تعالى عليه وسلّم

يعنون بالأوّل عليّ بن أبي طالب وبالثّاني الرّسول.

(637) شرح المفصّل ج1 ص72.

. ورأيت الهلال طالعا

فتختلف وظيفة "فقيها" و"طالعا" باختلاف سمات الفعل [+حسّي] أو [- حسّي]. قال ابن هشام: "فإنّ رأى في الأوّل علميّة و"فقيها" مفعول ثان وفي الثّاني بصريّة وطالعا حال. وتقول:

. تركت زيدا عالما

فإن فسّرت تركت بصيّرت فـ"عالما" مفعول ثان أو بخلّفت فحال"(638). ومن أمثلة الثّاني آيتان:

. ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ (البقرة 35)

. ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ (آل عمران 41)

وبيت شعر لابن دريد (ت321هـ):

. واشتعل المبيضّ في مُسْوَدّه   مثل اشتعال النّار في جَزْل الغضا

فذهب بعض النّحاة إلى أنّ "رغدا" و"كثيرا" و"مثل اشتعال النّار..." نعوت لمصادر محذوفة. فوظيفتها مفعول مطلق. "ومذهب سيبويه والمحقّقين [في ما ذكر ابن هشام] بخلاف ذلك وأنّ المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل. والأصل:

. فكلاه واشتعله أي فكلا الأكل واشتعل الاشتعال"(639).

واستُدلَّ على أنّه ليس بنعت للمصدر بدليلين:

- الأوّل أنّهم لا يرفعون النّعت القائم مقام المنعوت إذا كان تقدير المحذوف في الجملة الّتي بني فعلها لغير الفاعل مُلبسا. فهم يقولون:

. "سير عليه طويلا

ولا يقولون:

* طويلٌ

(638) المغني ج2 ص599.

(639) ن م ج2 ص652.

ولو كان نعتا للمصدر لجاز"[640].

- والثّاني أنّ شرط حذف الموصوف كونَ الصّفة خاصّة بجنسه. "تقول:

. رأيت كاتبا

ولا تقول:

* رأيت طويلا

لأنّ الكتابة خاصّة بجنس الإنسان دون الطّول"[641]. فيوظّف المحقّقون التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول به وبين النّعت والمنعوت في احتجاجهم على تعيّن وظيفة الحال في الوصف. ويعتمد ابن هشام في نقض حجج سيبويه ومن ذهب مذهبه على نفس المسألة. يقول: "وعندي فيما احتجّوا به نظر. أمّا الأوّل فلجواز أنّ المانع من الرّفض كراهيّة اجتماع مجازين: حذف الموصوف وتصيير الصّفة مفعولا على السّعة. ولهذا يقولون:

. دخلت الدّار

بحذف "في" توسّعا ومنعوا

* دخلت الأمر

لأنّ تعلّق الدّخول بالمعاني مجاز وإسقاط الخافض مجاز. وتوضيحه أنّهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان. فيقولون:

. سير عليه زمان طويل

فإذا حذفوا الزّمان قالوا:

. طويلا

بالنّصب لما ذكرنا.

وأمّا الثّاني فلأنّ التّحقيق أن حذف الموصوف إنّما يتوقّف على وُجدان الدّليل لا على الاختصاص بدليل:

. ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ 10 - 11]

أي دروعا سابغات. وممّا يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم:

(640) المغني ج2 ص652.

(641) ن م ج2 ص652.

. اشتمل الصّمّاء

أي الشّملة الصّمّاء والحاليّة متعذّرة لتعريفه"[642].

- والثّالث في اعتماد ابن هشام المطابقة في السّمات أساسا ضابطا للتّمييز بين الفاعل والمفعول به في حالات الاشتباه الوظيفي إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر تامّا. قال: "وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تامّا. وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التّامّ إن كان مرفوعا ضميرَ المتكلّم المرفوع وإن كان منصوبا ضميره المنصوب، وتُبْدِل من النّاقص اسما بمعناه في العقل وعدمه. فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلاّ فهي فاسدة. فلا يجوز:

* أعجب زيد ما كره عمرو

إن أوقعت ما على ما لا يَعقل. فإنّه لا يجوز:

* أعجبت الثّوبَ

ويجوز النّصب لأنّه يجوز:

. أعجبني الثّوبُ

فإن أوقعت ما على أنواع مَن يَعقل جاز لأنّه يجوز:

. أعجبت النّساءَ.

وإن كان الاسم النّاقص من أو الّذي جاز الوجهان أيضا "[643].

فابن هشام قد وظّف في ضابطه التّمييزي التّطابق في السّمات بين الفعل أعجب وفاعله وبينه وبين مفعوله لتُعرف وظيفة المركّب بالموصول الّذي يكون رأسه ما أهو فاعل أم مفعول؟ فإذا كانت سمة الموصول الدّلاليّة في الجملة الأولى وسمة الثّوب في الثّانية [- عاقل] فالجملتان غير مقبولتين لخرقهما قاعدة التّطابق في السّمات بين أعجب ومفعوله. ذلك أنّ هذا الفعل يستوجب فاعلا سمته [+عاقل] أو [+مجرّد] ومفعولا سمته [+عاقل]. وإذا كان التّطابق في السّمات بين الفعل والفاعل قد تحقّق في الجمل الأربع فإنّ التّطابق في السّمات بين الفعل والمفعول

(642) المغني ج2 ص652.

(643) ن م ج2 ص454.

لم يتحقّق في الجملتين الأوليين إذا اعتبرت سمة المفعول في الأولى [- عاقل] كما هي الحال في الثّانية.

وقد وظّف صاحب المغني هذا الضابط في هذا الضّرب من المفاعيل وفيما تفرّع عنه كما يتبيّن من الأمثلة التّالية الّتي وردت فيها الأفعال الثّلاثة أمكن ودعا وكره رأس الجملة أو رأس المركّب الإسنادي الواقع خبرا فيها. قال: "تقول:

. أمكن المسافرَ السّفرُ

بنصب المسافر لأنّك تقول:

. أمكنني السّفر

ولا تقول:

* أمكنت السّفرَ

وتقول:

. ما دعا زيدا إلى الخروج

. وما كره زيد من الخروج

بنصب زيد في الأولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا، وبرفعه في الثّانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا، لأنّك تقول:

. ما دعاني إلى الخروج

. وما كرهتُ منه

ويمتنع العكس لأنّه لا يجوز:

* دعوت الثّوب إلى الخروج

* وكره من الخروج"(644).

فالجملة الأولى مقبولة إذ أمكن تعويض المسافر فيها بضمير المفرد المتكلّم لأنّ المطابقة تامّة بين سمات الفعل فيها وسمات كلّ من الفاعل والمفعول. فالفعل أمكن يقتضي فاعلا سمته [+مجرّد] ومفعولا سمته [+عاقل] أو[+إنسان].

---

(644) المغني ج2 ص454. الجملة الأخيرة غير مقبولة وقد تنبّه محقّق كتاب المغني فقال: "الأولى أن يقول: وكرهني الثّوب من الخروج. تطبيقا للقاعدة الّتي أصّلها" (انظر في ذلك الهامش1).

ولكنّ هذا التّطابق فيها لم يتحقّق في الجملة الثّالثة إذ كانت سمة الفاعل [+عاقل] وسمة المفعول [+مجرّد]. والجمل الأربع التّالية لها مقبولة لنفس السّبب. ذلك أنّ الفعل دعا يقتضي فاعلا ومفعولا سمتهما [+عاقل]. وكره يتطلّب فاعلا سمته [+عاقل] ومفعولا سمته [- عاقل]. لذلك كانت الجملتان الأخيرتان غير مقبولتين.

- والرّابع في اعتماد ابن هشام السّمات في التّمييز بين المفعول به والحال في بنى إشكاليّة يكون رأسها فعلا من المشترك مثل رأى تقول:

. رأيت زيدا فقيها

. ورأيت الهلال طالعا

فتختلف وظيفة المكوّن الثّالث في الجملتين لاختلاف نوع الإدراك الّذي أفاده الفعل فيهما. فأمّا إذا كان ذهنيّا فتكون سمة الفعل [+مجرّد] وحينئذ يستوجب ثلاثة محلاّت. ويكون المكوّن الثّالث مفعولا ثانيا، وتطابق سمة هذا المفعول سمة الفعل. فتكون [+مجرّد]. وأمّا إذا كان حسّيّا كما هي الحال في المثال الثّاني فسمة رأى [- مجرّد] وهو يقتضي محلّين ويكون المكوّن الثّالث في الجملة الأولى حالا.

فالنّحاة يقيمون علاقة بين توزيع الفعل المشترك وحقله الدّلالي وما يترتّب عن ذلك من اختلاف الوظائف بحسب الحقل. فهذا التّوزيع مرتهن بدلالة الفعل. فلولا سمة [+مجرّد] ما اقتضى الفعل رأى ثلاثة محلاّت في الجملة الأولى. ولولا سمة [- مجرّد] ما تطلّب اثنين في الثّانية وكان المكوّن الثّالث حالا.

وكذا الحال في بقيّة المشترك. فعدد محلاّته وبعض وظائفه تختلف باختلاف حقله الدّلالي في الجملة. وما الحقل إلاّ مجموعة سمات دلاليّة.

- الخامس في تأويل الآية:

. ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾

(يونس 71)

الإشكاليّة تركيبا في قراءة السّبعة بقطع الهمزة ونصب شركائكم لأنّهم لاحظوا في بنيتها السّطحيّة خرقا لقاعدة المطابقة. ذلك أنّ أجمع يقتضي مفعولا سمته [+مجرّد] بخلاف جمع. فسمة مفعوله [±مجرّد]. والمركّب بالعطف الوارد

مفعولا غير منسجم دلاليّا. فرأس المعطوف عليه سمته [+مجرّد] وسمة المعطوف [- مجرّد]. وهذا لا يستقيم. لذلك سعى النّحاة إلى تخريج الآية بطريقتين لتتلاءم وقاعدة التّطابق في السّمات.

فأمّا أولاهما فتتمثّل في اعتبارهم الواو عاطفة مفردا على مفرد "بتقدير مضاف أي وأمر شركائكم"[645]. وأمّا الثّانية فتتمثّل في عدّها عاطفة جملة على جملة. فقدّروا فعلا "اجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة"[646]. وقد علّل ابن هشام سبب اللّجوء إلى التّقدير بعدم التّطابق. قال: "وموجب التّقدير في الوجهين أنّ أجمع لا يتعلّق بالذّوات بل بالمعاني كقولك:

. أجمعوا على قول كذا

بخلاف جمع فإنّه مشترك بدليل:

. ﴿ كَيۡدَهُۥ ﴾ [طه 60]

. ﴿ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُۥ ۝ ﴾ [الهمزة 2]

ويُقرأ فاجمعوا بالوصل، فلا إشكال"[647].

4 - الخلاصة

تبدو السّمات مصطلحا ومفهوما مبحثا لسانيّا صرفا استُحدث أوّل الأمر في علم الأصوات الوظيفي للتّمييز في الصّواتم بين الوحدات الصّوتيّة الدّنيا المفيدة، ومنه نُقل إلى التّحليل السّيمي في تحليل المورفام إلى وحداته الدّلاليّة الدّنيا. ووظّفه تشومسكي بُعيد ذلك في دراسة التّركيب. فاللّسانيّون تدرّجوا في استعماله في مستويات اللّغة من الأدنى إلى الأقصى. فهذا المبحث انتقل فيه اللّسانيّون من مفهوم الوحدات الدّنيا المفيدة في الصّوتم إلى الوحدات الدّلاليّة في المعنم وإلى السّمات المعجميّة في التّركيب.

وإذا كانت السّمات قاسما مشتركا في اللّسانيّات فتخصيصها يختلف

(645) المغني ج2 ص360.

(646) ن م ج2 ص360

(647) ن م ج2 ص360.

باختلاف المستوى الّذي استعملت فيه والمدرسة الّتي وظّفتها. ففي علم الأصوات الوظيفي تكون الصّفةُ المفيدةُ هي المخصّصُ وفي التّحليل السّيمي الدّلاليّةُ وفي علم التّركيب المعجميّةُ. فالسّمات المعجميّة إذن مصطلح تركيبي توليدي ينقسم بدوره إلى ضربين سمات تركيبيّة وأخرى دلاليّة.

وليس لهذا المصطلح وجود في التّراث النّحوي العربي وإن كان هذا التّراث وكثير غيره من الأنحاء القديمة ليست تخلو من مفهومه.

فالحقيقة أنّ السمات التّركيبيّة بضربيها الذّاتي والانتقائي قاسم مشترك بين أنحاء قديمة مختلفة. فليس حديثهم عن دور الحقل في تحديد خصائص الفعل التّوزيعيّة وتقسيم النّحاة الأفعال على أساس توزيعي بحسب عدد المحلاّت الّتي تستوجبها إفرادا أو تعدّدا إلى لازمة ومتعدّية وتشقيق الحديث عن المتعدّية منها على أساس عدد المفاعيل الّتي تتطلّبها إلا حديثا عن سمات الفعل الذّاتيّة. وما تقسيم المتعدّية إلى متعدّية بنفسها ومتعدّية بحرف، وتفصيلُ الحديث عن كيفيّة ورود فاعل عسى أو أوشك إذا كانا بمعنى قرُب وخبر أفعال المقاربة والشّروع مثلا إلاّ تناول ضمني لسمات الفعل التّركيبيّة والانتقائيّة.

فإذا كانت السّمات التّركيبيّة قاسما مشتركا بين اللّسانيّات والأنحاء القديمة ومنها النّحو العربي، ولا غرابة في ذلك، إذ النّحو التّوليدي في اعتقادنا خلاصة للأنحاء الّتي تقدّمته وإضافة لها في آن، فهل اقتصرت طرافة النّحو التّوليدي والحال على ما ذكر على السّمات الدّلاليّة؟

لا نزاع في أنّ هذا النّحو قد أقحم المعجم في نظام قواعده وأولاه أهمّية لم يعرفها من غيره إذ جعله ضمن المكوّن الأساس، فمكّنه ذلك من التّنبّؤ بسمات الفاعل أو المفعول الدّلاليّة مثلا وبأدوارهما الدّلاليّة. وما القيود الانتقائية الّتي وضعها تشومسكي عليهما في الحقيقة إلاّ شروط معجميّة للتّطابق بين الفعل وهذين المكوّنين. وبهما تمكّن من توليد الجمل المقبولة دون غيرها وفسّر علميّا لامقبوليّة جمل من نحو:

* طار الجبل

* وأكل زيد شجرة

بانعدام التّطابق بين سمات الفعل الانتقائيّة وسمات الفاعل الذّاتيّة في الجملة الأولى وانتفاء هذا الشّرط بين سمات الفعل والمفعول به في الثّانية. وقد كان النّحاة قديما يعتمدون في رفض الجملتين على مجرّد الحدس.

وشرط التّطابق لم ينظّر له النّحاة العرب. إلاّ أنّه وإن كان الباحث في التّراث النّحوي العربي لا يجده بشكل واضح وصريح فإنّه ليس يعدم فيه بعض الملاحظات المتّصلة به في أبواب متفرّقة كما هو مبيّن في رسالتي[648] وفي ما تقدّم من هذا البحث.

ذلك أنّ النّظريّة النّحويّة العربيّة لم تهمل المعجم أبدا ولكنّها نظريّة ضمنيّة غالبا يحتاج الباحث إلى كثير من الصّبر والبحث ومعاشرة النّصوص لتبيّن جوانبها الّتي ترد في مؤلّفات القدامى مبثوثة في مواطن متفرّقة لا جامع بينها. فهي لم تكن لتقصد لذاتها في الأعمّ الأغلب. وقد سبق أنّ بيّنّا بعض تجلّيات السّمات التّركيبيّة فيه واهتمام النّحاة بها. فقد كان بعضها من الأبواب الأساسيّة في كلّ مؤلّف نحوي كالتّعدّي واللّزوم. وكان بعضها مقتصرا على بعض النّحاة ورد عرضا في الحديث عن التّلازم بين الفعل والفاعل أو دراسة بنية الجملة الّتي يرد فيها تمييز النّسبة.

إلاّ أنّ حظّ السّمات الدّلاليّة في التّراث من العناية بها والوعي لم يكن كحظّ سابقتها. فقد اقتصر الحديث عنها على بعض اللّغويّين المتأخّرين خاصّة ولم تُفرد بأبواب ولو قليلة ولكنّها جاءت عرضا في التّمييز بين معاني الأبنية وفي الحديث عن العلاقة المعنويّة القائمة بين الفعل والفاعل أو في اشتراط بعضهم العطف بالواو في مواطن معيّنة. واستُعمل مفهوم السّمات خاصّة في ردّ جمل لا تطابق فيها بين سمات الفعل والفاعل أو في تأويل بنى إشكاليّة فيها خرق لهذه القاعدة دون أن تكون مقبوليّتها موضع خلاف على المجاز بردّ التّركيب إلى الأصل بما يتناسب وقاعدة المطابقة بتقدير بنية عميقة يُرَدّ فيها العنصر المحذوف أو تعود فيها العناصر المهمّشة في البنية السّطحيّة إلى موقعها الأصلي فيها.

فالسّمات الانتقائيّة حاضرة في التّراث النّحوي منذ أوّل كتاب في النّحو وخاصّة عند المتأخّرين من النّحاة وبشكل واضح عند ابن هشام في مغني اللّبيب.

---

(648) انظر دور الفعل في بنية الجملة القسم الخامس الفصل الأوّل ص 443 - 495.

أمّا اهتمام النّحاة بالسّمات الذّاتيّة فقد كان أقلّ من اهتمامهم بالسّمات الانتقائيّة وإن كان سياق الحديث واحدا.

فقد اقتصرت الأمثلة القليلة الّتي تعرّضوا لها فيها على بنى إشكاليّة صرفيّا لانعدام التّطابق فيها في الجنس والعدد منفردين أو مجتمعين غالبا في بعض المركّبات كتمييز العدد والمركّب الإضافي الّذي رأسه الظّرف بين أو في انتفاء المطابقة بين الحال وصاحبها في بعض آي القرآن.

إلاّ أنّ العناية بالسّمات الدّلاليّة الانتقائيّة في التّراث النّحوي العربي تجاوزت مجرّد المطابقة بين الفعل والعناصر الأوّليّة الأساسيّة من فاعل ومفعول لتشمل غير الأساسيّة من نحو المفعول فيه وتمييز النّسبة. وتجاوز التّطابق فيه رأس الجملة إلى رأس المركّب الإسنادي الواقع خبرا ورأس المركّبين بالتّمييز وبالإضافة إذا كان بيّن.

إنّ الحديث عن السّمات الدّلاليّة ورد خاصّة في البنى الإشكاليّة في أبواب شتّى صرفيّة وتركيبيّة وفي كتب تمتدّ على مراحل وخاصّة لدى المتأخّرين من النّحاة. وهو ما يجعلنا نتساءل إن كان هذا التّقاطع بين هذا النّحو والنّحو التّوليدي مجرّد صدفة أو هو تأثّر واع من تشومسكي بالنّحو العربي بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثبت في المصادر والمراجع

العربيّة منها

1 - ابن جنّي (أبو الفتح): الخصائص (2 ج) تحقيق محمّد علي النّجّار، القاهرة، الطّبعة الثّالثة، نشر الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1986.

2 - ابن حمّودة (رفيق): الوصفيّة: مفهومها ونظامها في النّظريّات اللّسانيّة، صفاقس، الطّبعة الأولى، نشر دار محمّد علي وكلّية الآداب بسوسة، 2004.

3 - ابن السّرّاج (أبو بكر محمّد بن سهل): الأصول ج 1 وج 2 تحقيق الدكتور الفتلي، بيروت، نشر مؤسّسة الرّسالة، 1985.

4 - ابن عصفور (عليّ بن مؤمن): شرح جمل الزّجّاجي تحقيق فوّاز الشّعار بإشراف إميل بديع يعقوب (3 مجلّدات)، بيروت، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، 1998.

5 - ابن منظور: لسان العرب (7 مجلّدات)، بيروت، طبعة دار الجيل ودار لسان العرب، 1988.

6 - ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد عبد الله): - شرح شذور الذّهب (بدون تاريخ).

- مغني اللّبيب (جزءان) تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، نشر دار إحياء التّراث (بدون تاريخ).

7 - ابن يعيش (موفّق الدّين يعيش بن عليّ): شرح المفصّل (10 أجزاء) (تحديدا ج1 وج7) عنيت بطبعه ونشره إدارة الطّباعة المنيريّة بمصر وأعادت نشره

دار صادر ببيروت (بدون تاريخ).

8 - الإستراباذي (رضي الدّين محمّد بن الحسن): شرح الكافية في النّحو (مجلّدان)، بيروت نشر دار الكتب العلميّة. وهذا الشّرح نسخة مصوّرة عن الطّبعة العثمانيّة لسنة 1310هـ (د ت).

وقد رجعنا إلى الطّبعة الجديدة الّتي عنوانها شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب شرح وتحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم (3 ج)، القاهرة، الطّبعة الأولى، نشر عالم الكتب 2000. وقد أشرنا إليها ب(ع ك) تمييزا لها عن الطّبعة الأخرى.

9 - البكّوش (الطّيّب): التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تونس، الطّبعة الثّانية، نشر مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله، 1987.

10 - تشومسكي (نعوم): البنى النّحويّة ترجمة يؤيل يوسف عزيز مراجعة ماجد الماشطة، الدّار البيضاء، الطّبعة الثّانية، عيون، 1987.

11 - الحاجّ صالح (عبد الرّحمان): المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات الحاليّة في العالم العربي في تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، وقائع ندوة جهويّة، الرّباط 1987، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991 ص 367 - 394.

12 - حسّان (تمّام): اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، نشر الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1973.

13 - زكريا (ميشال): الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، بيروت، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع.

- النّظريّة الألسنيّة، 1982.

- الجملة البسيطة، 1983.

14 - الزّمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): المفصّل في علوم العربيّة،

بيروت، دار الجيل،(بدون تاريخ).

15 - سيبويه: الكتاب (5أجزاء) (تحديدا ج1 وج4) تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، بيروت، الطّبعة الثّالثة، نشر عالم الكتب، 1983.

16 - عبد الباقي (محمّد فؤاد): المعجم المفهرس لألفاظ القرآن نشر دار المعرفة، بيروت القاهرة، 1987، ونشر دار الأندلس، بيروت، (بدون تاريخ). وقد اعتمدنا الطّبعة الأولى.

17 - غاليم (محمّد): - التّوليد الدّلالي في البلاغة والمعجم، الدّار البيضاء، نشر دار توبقال، 1987.

- عن البحث الدّلالي العربي في تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، بيروت، الطّبعة الأولى، 1991 ص 101 - 150.

18 - فاخوري (عادل): اللّسانيّة التّوليديّة والتّحويليّة، بيروت، الطّبعة الثّالثة، دار الطّليعة، 1988.

19 - الفهري (عبد القادر الفاسي): - اللّسانيّات العربيّة: نماذج للحصيلة ونماذج للآفاق في تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1991، ص 11 - 40.

- اللّسانيّات واللّغة العربيّة (جزءان)، الدّار البيضاء، الطّبعة الثّانيّة، دار توبقال، 1988.

20 - القيسي (مكّي بن أبي طالب): مشكل إعراب القرآن تحقيق محمّد السّوّاس (3 أجزاء)، دمشق، دار المأمون للنّشر، (بدون تاريخ).

21 - المبرّد (محمّد بن يزيد): المقتضب ج1 وج4 تحقيق محمّد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، (بدون تاريخ).

22 - مونان (جورج): مفاتيح الألسنيّة عرّبه وذيّله بمعجم عربي فرنسي

الطّيّب البكّوش، تونس، منشورات الجديد، 1981.

23 - يحيى (الهذيلي): - دور الفعل في بنية الجملة، تونس، نشر دار سحر وكلّية الآداب بالقيروان، 2006.

- الفضلة في النّحو العربي: (المفاعيل)، صفاقس، دار التّسفير الفَنّي، 2006.

الأجنبيّة منها

1 - Chomsky (Noam):

- Aspects de la théorie syntaxique. Paris éditions du Seuil.1971.

- Introduction à la théorie standard étendue - Paris, CNRS, collection Savoir - Hermann 1977 p 19 - 39.

2 - Chomsky (N) et Halle (Morris):

Principe de phonologie générative traduction de Pierre Encrevé. Paris éditions du Seuil. 1973.

3 - J. Dubois et autres:

Dictionnaire de linguistique, librairie Larousse. 1973.

4 - Faye (J. Pierre):

Hypothèse, théorie, change structural dans série Hypothèse change Seghers/ Laffont.1972.

5 - Lyons (John):

Linguistique générale: introduction à la linguistique théorique, traduction française, Dubois Charlier et D Robinson. Editions Larousse, Paris. 1970.

6 - Martinet (André):

- La description phonologique. Genève. Librairie Droz. Paris 5e M.J. Minard, série Publications romanes et françaises.

- La linguistique synchronique Paris. PUF. 1968.

7 - Ronat (Mitsou):

Note sur une théorie de la forme des langues dans Hypothèses 1972 p167 - 213.

الخاتمة

هذه البحوث اللّغويّة الأربع، وهي في الأصل خمسة، وإن هي اختلفت موضوعا وكُتبت في أوقات مختلفة ومناسبات متقاربة حينا، متباعدة آخر، تشترك في المادّة والغرض وينتظمها رابط منهجي.

فقد عمدنا فيها إلى المقاربة الزّمنيّة لبعض المسائل اللّغويّة. ذلك أنّنا رأينا مثلا أنّ مفهوم بعض المصطلحات المشتركة بين التّراث النّحوي والنّحو المدرسي، اليوم، يعتبر من المسلّمات عند جمهور المتعلّمين، وهو أمر مجانب للصّواب، إذ كانت المسألة قديما، على غير ما يتوهّمون، إشكاليّة تختلف باختلاف النّحاة وموضع خلاف بين المدارس. فمفهوم المفعول عند سيبويه مثلا غيره عند اللاّحقين. وهو، في النّحو الكوفي، مختلف عنه في النّحو البصري. ومفهوم الفعل في هذا النّحو أقلّ اتّساعا منه في ذلك. ومفهوم كلّ من اللاّزم والمتعدّي قديما مختلف باختلاف النّحويّين ومراحل تطوّر علم النّحو، يفترق عند جمهور النّحاة في التّراث النّحوي عنه في النّحو المدرسي إذ يتّسع الأوّل ويضيق الثّاني في الأوّل ويكون العكس في الثّاني. ومفهوم الجملة هو الآخر يختلف باختلاف العصور. فهو عند المبرّد (ت285هـ) وتلميذه ابن السّرّاج (ت316هـ) في القرن الثّالث وبداية الرّابع ليس ما يعنيه نحاة القرن الخامس ومن جاء بعدهم.

وتبيّنّا أيضا أنّ بعض الظّواهر اللّغويّة في مستويات شتّى من الفصحى والعامّيات تبدو لمستعمل اللّغة العربيّة العادي غير إشكاليّة والحقّ أنّها غريبة يخالف ظاهرها باطنها أو ما يقتضيه منطق اللّغة في نظر الباحث الممحّص أو غير العربي الّذي لم تذلّله عادة الاستعمال وتتناقض من ناحية مع النّزعة إلى المجهود الأدنى الّذي يتّسم به سلوك الإنسان اللّغوي وغير اللّغوي، أو مع وظيفة العلامة التّمييزيّة من أخرى، أو هي تخالف طريقة أمم أخرى في التّعبير عن نفس المعنى،

وبعضها يبدو مظهر تطوّر طرأ على الفصحى أو اللّغات أو تحوّلا حدث في هذه العامّية أو تلك في العصر الحديث، والحقيقة غير ذلك. فهو ليس إلاّ مظهرا موغلا في المحافظة على أثر اللّغات الأجنبيّة في الفصحى حينا أو السّاميّة في الفصحى واللّغات آخر أو على هذه وتلك في الفصحى والعامّيّات تارة أو دليلا على اختلاف اللهجات العربيّة قديما ومحافظة بعضها على الأصل السّامي أو على تأثّرها باللّغات المجاورة ساميّة كانت أو غير ساميّة وبلغات أهل البلد الأصليّين ثمّ بلغات الغزاة الّذين جاؤوا إلى البلاد العربيّة في العصور المتأخّرة. من ذلك وجود ثنائيّات معرّبة بنفس المعنى ومن ذلك وجود أخرى أصليّة بنفس المعنى تشترك جذرا وتختلف بناء. ومن ذلك اتّفاق لغة بعض القبائل في بعض الوحدات المعجميّة مع اللّغة الآراميّة أو اللّغات العربيّة الجنوبيّة وغير ذلك...

ولاحظنا كذلك أنّ بعض ما كان علماء اللّغة، قديما، يعتقدون أنّه ظاهرة صوتيّة إنّما هو في الحقيقة ظاهرة معجميّة متّصلة بالدّخيل وأنّ اعتقادهم أنّ التّطوّر الصّوتي الحاصل في بعض الوحدات المعجميّة تباين مجانب للصّواب. فالحقّ أنّه تماثل. ومنشأ هذا الخطإ تقديرهم الأصل والفرع فيها. فقد عدّوا الفرع أصلا والأصل فرعا. وقد رأوا أيضا الوحدة حيث كان الاختلاف في مقاربتهم بعض الظّواهر الإشكاليّة مستوى لغويّا وظاهرة تعامليّة.

هذه الأمثلة وغيرها تنهض دليلا على أنّ المقاربة الآنيّة غير كافية في تفسير بعض الظّواهر، وهي إلى ذلك توقع غير الباحث المتمرّس في أخطاء كثيرة تتّصل بمستوى الظّاهرة اللّغويّة أو نوع الظّاهرة التّعامليّة لم يسلم منها اللّغويّون القدامى.

والمقاربة الآنيّة تطمس مظاهر الخلاف أو الإشكال. فيرى المتعلّم ما هو خلافي في التّراث النّحوي من المسلّمات والشّتات وحدة. فتنتفي النّسبيّة عنده وتغيب الحقيقة العلميّة ويكون الإسقاط للمفهوم الآني لبعض المصطلحات المشتركة بين العصور على مفهومه ماضيا لوهمه أنّ للمصطلح الواحد مفهوما واحدا في العصور المختلفة.

إنّ المقاربة الآنيّة، والحال هذه، ليست بقادرة على تفسير بعض الظّواهر اللّغويّة الغريبة ولا هي تمكّن من تبيّن حقيقتها مستوى لغويّا ونوع ظاهرة. ومن هذه الظّواهر بعض المسائل الصّوتيّة وكثير من الأبنية الصّرفيّة وبعض الاستعمالات اللّغويّة كاستعمال السّوق للصّداق والمال للإبل والشّاء واستعمال البرد أو ما يتّصل به في بنى مسكوكة للتّعبير عن السّعادة والرّخاء على عكس الحال في لغات أخرى.

وليست تستطيع هذه المقاربة تمكين الباحث من إدراك أثر المحيط في نشأة اللّغة وتطوّرها بنى مسكوكة ووحدات معجميّة مفهوما لغويّا واصطلاحا ولا من سبر أثر اللّغات الأجنبيّة ولهجات القبائل القديمة في المعجم العربي ولا هي تمكّن من إبراز علاقات الفصحى باللّغات قديما وبالعامّيّات حديثا ولا من تبيّن نسبيّة العلم مفاهيمَ ومصطلحات. فينتج عن ذلك تحوّل الأمور عند الجمهور إلى مسلّمات ويُرى الشّتات عندئذ وحدة والوحدة شتاتا.

ما من شكّ في أنّ المقاربة الآنيّة مفيدة في التّحليل اللّغوي لكنّها غير كافية في بعض الأحيان توقع الّذي يعمد إليها في المزالق فتبعده عن الصّواب وتجعله يرى الأمور على غير حقيقتها. ولكنّ المقاربة الزّمنيّة قادرة على تفسير هذه الظّواهر اللّغويّة الغريبة تفسيرا صحيحا والنّفاذ إلى حقيقتها وعلى التّمييز فيها بين ما هو مظهر تطوّر وما هو مظهر محافظة والتّمكين من تبيّن علاقات التّفاعل بين اللّغة العربيّة وغيرها قديما وحديثا وبين الفصحى ولغات القبائل قديما وبينها وبين العامّيّات حديثا ومن نبذ المسلّمات الموقعة في الخطإ. وهذه المقاربة تجنّب الباحث المزالق كالخلط بين المستويات أو الظّواهر التّعامليّة وتؤكّد الوعي لديه بنسبيّة العلم وتجنّبه الوقوع في الإسقاط وتجعله يدرك تأثير النّشأة على اللّغة نوعَ معجم وتصوّرا للوجود. لذلك غلب على المعجم العربي طابع البداوة. فجاء غنيّا بالوحدات المتّصلة بالصّحراء فضاء ونباتا وحيوانا وبنية اجتماعيّة وعقائد. ذلك أنّ اللّغة ليست أداة تواصل فحسب، بل هي فضلا عن ذلك ذاكرة النّاطقين بها تحوي همومهم وتختزن تصوّرهم للوجود وتعكس اعتقاداتهم وتحتفظ في ذاتها

بأصول نشأتها.

إنّ الاستعانة بالمقاربة الزّمنيّة للظّواهر اللّغويّة، والحال هذه، تصبح أحيانا ضرورة ليس يستغني عنها الباحث الممحّص في تحليل هذه الظّواهر وتفسيرها في العربيّة. فهي كفيلة بذلك تُجنّبه بعض المزالق الّتي كان قد وقع فيها المتقدّمون وتمكّنه من وضع الأمور مواضعها الحقيقيّة. ليس يختلف الأمر في الظّواهر الصّوتيّة والمسائل الصّرفيّة تعدّدا في الأبنية للمقولة النّحويّة الواحدة مصدرا أو فعلا ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا مثلا ولا في مقاربة المسائل المعجميّة والدّلاليّة ترادفا أو تضادّا أو اشتراكا أو اقتراضا. وهذه المقاربة تساهم - ولا شكّ - في وضع معجم تاريخي تفتقر إليه اللّغة العربيّة وتشتدّ حاجتها إليه.

فهرس المحتويات

DIGGING IN THE LANGUAGE

A historical approach to some Arabic linguistic issues

by

Dr. Hedhili Yahia

